adf

AFRICA DEFENSE FORUM

الحفاظ على السلام

القوات العسكرية تتبنى استراتيجيات لاسكات المدافع

التحدي المتمثل في إعادة إدماج الجنود الأطفال

تساعد الأعمال المدنية العسكرية في بناء الأمن في مالي

أيضاً

حوار مع قائد القوات البرية في إثيوبيا

تفضل بزيارتنا على الانترنت : ADF-MAGAZINE.COM

العدد 13 | الربع 2

المحتويات

8 **اللبنات الأساسية لإقامة الوحدة**
يشير قائد القوات البرية في إثيوبيا إلى الاحترافية والتنوع والانفصال عن السياسة باعتبارها إصلاحات أساسية.

14 **الثورة مستمرة**
بعد سنوات من الربيع العربي، ما زالت بعض الدول تناضل من أجل تحقيق النمو الكامل وسيادة القانون.

20 **وداعاً للسلاح وحي على الفلاح**
المشروعات الصغيرة يمكن أن تعيد الاستقرار إلى ليبيا، وتفتح للمقاتلين السابقين أبواب الأمل.

24 **البحر يجمعنا**
تمرين بحري واسع النطاق يضم القوات الإفريقية.

28 **بناء الثقة**
تعتقد قوات الأمن أن المشاريع المدنية العسكرية في مالي ستؤدي إلى تحسين منظومة الأمن.

34 **إعادة إدماج المتطرفين السابقين**
أوغندا تقدم دروساً في إعادة تأهيل المقاتلين السابقين بجيش الرب للمقاومة، ومنهم المقاتلون الذين اختطفهم جيش الرب في طفولتهم.

38 **أطفال السلاح**
يتطلب إنهاء استخدام الأطفال كجنود التزاماً مستمراً بإعادة الإدماج.

44 **اللغز القاتل**
لا تزال الأيديولوجية التي تحرك القوى الديمقراطية المتحالفة في معظمها لغزاً.

50 **"التحصُّن بالأصول العرقية" يشعل فتيل الانقلابات**
الحكام يتشبثون بالسلطة بلجوئهم إلى من يقدمون لهم فروض الولاء والطاعة.

54 **صفقة طائرات تجعل لكينيا عيوناً في السماء**
الولايات المتحدة تسلّم قوات الدفاع الكينية طائرات هليكوبتر بموجب الاتفاق المُبرم بينهما.

الأقسام

4 وجهة نظر

5 رؤية أفريقية

6 أفريقيا اليوم

26 نبض أفريقيا

56 الثقافة والرياضة

58 رؤية عالمية

60 الدفاع والأمن

62 سبل الأمل

64 النمو والتقدم

66 نظرة للوراء

67 أين أنا؟

مجلة منبر الدفاع الأفريقي متوفرة الآن على الإنترنت.

نرجو زيارتنا على:
adf-magazine.com

موضوع الغلاف:

بعد ان تجاوزت كثير من الأمم الأفريقية الصراعات، يعكف الآن قادتها على وضع إستراتيجيات لتأمين السلام. هذه الطبعة تستكشف ماالذي يستطيع رجال الأمن فعله لضمان إستقرار طويل الأمد.

رسم توضيحي لأيه دي إف

قلّما

تنتهي الصراعات التي تنشب في العصر الحديث بتوقيع معاهدة بين أطرافها أو استسلام أحدها رسمياً.

ويرجع السبب في ذلك إلى أن بعض الجماعات المتمردة لا تنفك عن القتال حتى الرمق الأخير، ويختبئ بعضها في غمار المدنيين، وقد لا ينطفئ فتيل التوترات الطائفية على مدار أجيال بعدما تضع الحرب أوزارها، وقد تستعر نار الفتنة مرة أخرى، ويتجدد العنف والقتال، بسبب التكالب على السلطة، أو التنازع على مقدرات البلاد والعباد.

وتظل رايات السلام في مهب الريح ما لم تجد قوة تحميها؛ مما يدفع قوات الأمن إلى أن تتبنى استراتيجيات ترسي بها دعائم السلام، وتفرض بها الاستقرار الدائم.

وقد وجدت بلدان كثيرة أن الخطوة الأولى الناجعة بعد وقف القتال تتمثل في فتح أبواب الأمل للمقاتلين السابقين، وصنعت برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الفارق في بعض البلدان كأوغندا وليبيريا وأنجولا، ويعمل القائمون على هذه البرامج في ليبيا على توفير التدريب المهني وتمويل المشروعات الصغيرة لأعضاء الميليشيات المسلحة، ويأملون أن يتمكنوا بذلك من إغرائهم على وضع السلاح وسلك دروب جديدة.

وتنظر الجيوش هي الأخرى إلى إصلاح قطاع الأمن باعتباره سبيلاً لتطويرها، إذ تتوسع بعض الجيوش على مدار الوقت بشكل يعيق تأثيرها، وبذلك تحتاج إلى تقليص حجمها، وتصبح جيوش أخرى حكراً على إحدى الطوائف العرقية دون سواها، ولا بد من إصلاحها بضم جنود من مختلف الطوائف إلى صفوفها، بل تحتاج الجيوش أحياناً إلى تجديد النظر إلى القيم والأخلاق، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون، بحيث يتسنى لها استعادة شرعيتها المسلوبة؛ ذلك أنه لا يتيسر للدول نشر السلام وفرض الأمن والاستقرار إلّا بإعلاء قيم المهنية، والتجرد من الهوى، والترقي القائم على مبدأ الكفاءة.

أضف إلى ذلك أن البرامج العسكرية المدنية يمكن أن يكون لها عظيم الأثر في تحقيق السلام؛ ويمكن ألّا تقل هذه البرامج في تعقيدها عن تشييد الجسور، ولا تقل في الحاجة إليها عن التعامل مع كارثة طبيعية، ولا تقل في بساطتها عن تنظيم بطولة رياضية، بل قد يقتصر الأمر أحياناً على تحدث الضباط والجنود مع المدنيين في أثناء دوريات الأمن للتعرف على مخاوفهم الأمنية. وتقدم البرامج العسكرية المدنية بمختلف أنواعها يد العون لكل من يحتاج إليها، وتعمل في الوقت ذاته على تحسين صورة القوات المسلحة، كما تقضي على الدعم الذي تحصل عليه الجماعات المتمردة التي قد تحاول تجنيد مقاتلين من الفئات الضعيفة والمهمشة بالمجتمع.

ويعي الضباط والجنود أنهم لن يحتفلوا بالنصر، ولن تدوم لذته طويلاً، ما لم توجد خُطة على أرض الواقع لحماية السلام الذي حققوه بدمائهم وعرقهم؛ ولذلك يجدر بقادة القوات المسلحة إيجاد استراتيجيات جديدة ومبتكرة لغلق الأبواب التي قد تؤدي إلى تجدد الصراع المسلح. وقد يصعب تفعيل هذه المناهج غير التقليدية في مؤسسات القوات المسلحة، إلّا أن فوائدها لا تُحصى إن أحسنت الجيوش تنفيذها، بل إن بعض الجهود الأمنية الأكثر فعالية في وقت السلم تقتضي استخدام أقل قوة عسكرية.

أعضاء القيادة الأمريكية لقارة أفريقيا

جندي من جنوب السودان يحمل صندوقاً من النماذج الورقية خاص باللجنة العسكرية المشتركة لوقف إطلاق النار، وتقوم اللجنة بفرز الضباط والجنود، وأعضاء المعارضة، وغيرهم بهدف تدريبهم لتكوين جيش موحّد لجنوب السودان.

رويترز

adf
AFRICA DEFENSE FORUM

حماية السلام

المجلد 13، الربع 2

القيادة العسكرية الأمريكية لقارة أفريقيا

للاتصال بنا

U.S. AFRICA COMMAND

Attn: J3/Africa Defense Forum
Unit 29951
APO-AE 09751 USA

ADF.Editor@ADF-Magazine.com

**HEADQUARTERS
U.S. AFRICA COMMAND**

Attn: J3/Africa Defense Forum
Geb 3315, Zimmer 53
Plieninger Strasse 289
70567 Stuttgart, Germany

منبر الدفاع الإفريقي هو مجلة ربع سنوية عسكرية مهنية تقوم بنشرها القيادة الأمريكية لقارة أفريقيا لتوفر منتدى دولياً للعسكريين الأفريقيين. إن الآراء المعروضة في المجلة لا تمثل بالضرورة السياسات أو وجهات النظر الخاصة بالقيادة الأمريكية أو أي وكالة أخرى تابعة لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية. كما أن اختيار المقالات يتم كتابتها من قِبَل أسرة منبر الدفاع الأفريقي، حسب الحاجة. وكان وزير الدفاع قد قرر أن نشر مثل هذه المجلة هو أمر ضروريّ لمواصلة الأعمال المتعلقة بالشؤون العامّة وفقاً لمتطلبات القانون الخاص بوزارة الدفاع الأمريكية.

دور المرأة في مسيرة „السلام والوحدة والتنمية“

رويترز

يوليوس مادا بيو، رئيس جمهورية سيراليون، يلقي كلمته أثناء مرور عرض عسكري واحتفال تخريج دفعة جديدة من الضابطات المتدربات والمجندات الجدد بمركز تدريب القوات المسلحة، قاعدة بنجوما، مدينة واترلو، سيراليون، في *7* أيلول/ سبتمبر *2019*. عُدّلت كلمة الرئيس بما يتفق وهذا التنسيق.

أقبلت المرأة على التطوع بالقوات المسلحة لجمهورية سيراليون منذ عامي 1978 و1979 عندما انضمت لقواتنا المسلحة 10 ضابطات متدربات وعدد 64 مجندةً؛ وقد أظهرت المرأة العسكرية، على مدار ما يزيد عن 40 عاماً من التفاني في خدمة وطنها، قيماً منقطعة النظير كالبطولة، والشجاعة، والقدرة على التكيف، وإنكار الذات، وروح القيادة، والتزمت بالقسم الذي حلفته لحماية الأرض التي نعشق ترابها والدفاع عن كل شبر فيها.

وتخطت الحواجز التقليدية، وحاربت الصور النمطية، وتصدت لعدم المساواة في المعاملة، وصمدت أمام التحديات، وقهرت الصعاب.

فعندما قامت حكومتي، بالتعاون مع المملكة المتحدة والفريق الاستشاري للأمن الدولي، بتدشين هذا التجنيد الخاص بالمرأة، كان ذلك انطلاقاً من إيماننا الراسخ بأهمية زيادة حضور المرأة ودورها في قطاع الأمن القومي؛ لأنه يخدم جهودنا الوطنية الرامية لنشر السلام، وتعزيز الوحدة الوطنية، ودعم مشروعات التنمية، كما يخدم دورنا الدولي المتزايد في إطار قوات حفظ السلام وعمليات دعم السلام حول العالم.

وكنا نعتزم في بداية الأمر تجنيد نحو 50 ضابطةً متدربةً و250 مجندةً، أي ما لا يزيد عن 300 فرد؛ ولكن انتهى بنا الحال إلى تجنيد 332 [60 ضابطة متدربة و 272 مجندة]؛ ويرجع ذلك إلى كفاءة المتقدمات، وما أظهرنه من أداء متميز ومهارة عالية خلال عملية التجنيد.

وأنتن تدخلن الخدمة بالقوات المسلحة في وقت تشهد فيه قواتنا تغيرات لا تتوقف؛ إذ تلتزم قواتنا المسلحة على الصعيد الدولي بحفظ السلام وعمليات دعم السلام في مختلف دول العالم، وقد تطور دورها على الصعيد الوطني تطوراً كبيراً، بحيث لم يعد يقتصر على حماية الحدود، بل أصبحت شريكاً حقيقياً في مشروعات التنمية.

ودعنني بصفتي القائد الأعلى للقوات المسلحة أن أرحب بانضمامكن رسمياً إلى صفوفها، وأؤكد لكُن بأنكن تنضمّن إلى هذه المؤسسة النبيلة في وقت تتوافر فيه الفرص للمرأة المقاتلة بالتدرج الوظيفي، والارتقاء بمستواها التعليمي، والمشاركة في عمليات دعم السلام الدولية.

واسمحن لي بأن أذكركن بواجباتكن تجاه الوطن؛ فلقد حلفتن قسم الولاء والطاعة، مما يعني أنكن قد وافقتن على أن تخضعن أنفسكن للرقابة العامة باعتباركن جنديات بالقوات المسلحة، سواء داخل الخدمة أو خارجها، وأقسمتن على احترام دستور الجمهورية، والالتزام به، وحمايته، وتنفيذ سائر الأوامر القانونية التي يصدرها لكن أي قائد يرأسكن دون نقاش.

وعليكن ألا تنخرطن في أي عمل سياسي تحزبي، وألّا تقحمن أنفسكن في أي نقاش سياسي تعصبي، ولا تسمحن لأنفسكن باعتباركن جنديات محترفات أن تتأثرن دون داعٍ بأي من رجال السياسة، بغض النظر عن علاقتكن الشخصية بهم، أو إن كانت تجمعكن بهم أي صلة قرابة أو صداقة؛ فما عليكن هو خدمة جمهورية سيراليون، وليس أي مصالح أو أغراض لأي فرد على أرضها أو خارجها.

وأقول أخيراً لكن، أيتها الجنديات الجدد، لقد حلفتن قسم الانضمام إلى واحدة من أعرق المؤسسات والتقاليد العسكرية، وقد صنعت هذه المؤسسة أبطالاً وخرّجت الوطنيين والوطنيات ممن حاربوا وضحوا بالغالي والنفيس من أجل تراب وطننا وكرامة أمتنا في أوقات السلم والحرب. فدعنا نواصل مسيرة العطاء، ونرسي دعائم السلام، والحرية، والعدل؛ لأن سيراليون هي أغلى ما لدينا.

الرئيس بيو يتلّد رتب 60 ضابطةً متدربةً و272 مجندةً بمركز تدريب القوات المسلحة.

مكتب الرئيس

وكالة الأنباء الفرنسية/صور غيتي

17 من حيوانات وحيد القرن الأسود نُقِلَت من جنوب إفريقيا إلى مالاوي

وكالة الأنباء الفرنسية

تسلّمت مالاوي عدد 17 من حيوانات وحيد القرن الأسود من دولة جنوب إفريقيا في إطار برنامج للحفاظ على فصيلة هذه الحيوانات التي انقرضت مؤقتاً من دولة مالاوي الواقعة جنوبي إفريقيا في ثمانينيات القرن الماضي.

وذكرت مؤسسة أفريكان باركس، وهي مؤسسة خيرية يترأسها الأمير هاري البريطاني، أن العلمية بدأت برحلة بالسيارات استغرقت ثماني ساعات من إحدى المحميات الطبيعية بجنوب إفريقيا، ثم أطلقوا حيوانات وحيد القرن في متنزه ليوندي الوطني الواقع جنوبي مالاوي، ويوجد بالمتنزه قوات بريطانية لتدريب الحراس على حمايته من الصيد غير المشروع.

وذكر السيد بيتر فيرنهيد، المدير التنفيذي لمؤسسة أفريكان بارکس، في البيان الذي أصدره: «تُعد هذه أكبر عملية لنقل حيوانات وحيد القرن الأسود إلى يومنا هذا»؛ وجدير بالذكر أن مؤسسة أفريكان بارکس تعمل على إعادة تأهيل وإدارة نحو 12 متنزهاً في 10 دول.

ونُفذت هذه العملية بالتعاون مع الصندوق العالمي للحياة البرية بجنوب إفريقيا وحكومتي مالاوي وجنوب إفريقيا.

وقال فيرنهيد: «تتمحور رؤيتنا المشتركة حول زيادة أعداد حيوانات وحيد القرن الموجودة بمالاوي، ودعم الجهود الإقليمية للحفاظ على هذه الفصيلة المهددة بالانقراض».

وذكر السيد برايتون كومتشيدوا، مدير إدارة الحياة البرية والمتنزهات بملاوي، أن هذه المبادرة من شأنها زيادة أعداد وحيد القرن الذي انقرض من مالاوي عام 1981، ثم قامت الدولة باستقدام أربعة حيوانات جديدة عام 1993.

ورفضت السلطات بملاوي أن تعلن عن العدد الحالي لحيوانات وحيد القرن لدواعي أمنية.

وقال فيرنهيد إنهم سيضعون أجهزة استشعار على حيوانات وحيد القرن التي وصلت مؤخراً لرصد أماكن تواجدها، كما سيقومون بتعقبها عن طريق المراقبة الجوية ودوريات الحراسة اليومية.

هذا، وكانت منطقة جنوب الصحراء الكبرى تزخر بأعداد كبيرة من حيوانات وحيد القرن الأسود، لكنها تعرضت للصيد والقنص للمرة الأولى على أيدي المستوطنين الأوروبيين، ثم لم يبق الصيادون غير الشرعيين منهم شيئاً؛ بل لم يُسجَّل منهم عام 1993 اللهم إلا 2.475 رأساً وفقاً لما ذكره الصندوق العالمي للحياة البرية، وساهمت الجهود المبذولة لحمايتها في زيادة أعدادها إلى نحو 5.000.

لقاح جديد للإيبولا بالكونغو الديمقراطية

وكالة الأنباء الفرنسية

أدخلت جمهورية الكونغو الديمقراطية لقاحاً جديداً لمكافحة وباء الإيبولا شرقي البلاد.

وقد دخل اللقاح الجديد في تشرين الثاني/نوفمبر 2019، وأنتجته شركة بلجيكية تابعة لشركة جونسون آند جونسون، إذ تعتزم البلاد تطعيم 50,000 شخص بهذا اللقاح على مدار أربعة أشهر، على أن يُعطى على جرعتين يفصل بينهما 56 يوماً.

وكانت الكونغو قد قامت بتطعيم ما يزيد عن ربع مليون من مواطنيها ضد الإيبولا بلقاح آخر، وكان معظمهم من موظفي الخطوط الأمامية التابعين لوزارة الصحة.

وقالت الدكتورة ستيف أكوها، منسقة منظمة أطباء بلا حدود: "لا نستغني عن اللقاح الأول بهذا اللقاح، وإنما نستخدمه كلقاح مكمّل لفعاليته، لا سيما في الأماكن التي لم ينتقل إليها الإيبولا."

وقد تفشى هذا الوباء في آب/أغسطس 2018 في محافظة كيفو الشمالية، ثم انتشر إلى المحافظات المجاورة لها كمحافظتي إيتوري وكيفو الجنوبية.

وتُعد هذه المرة العاشرة التي تعاني فيها جمهورية الكونغو الديمقراطية من وباء الإيبولا، كما تأتي كثاني أعلى معدل للوفَيَات التي يتسبب فيها هذا الوباء وذلك بعدما تفشى في منطقة غرب إفريقيا بين عامي 2014 و2016 وأودى بحياة ما يربو عن 11,300 شخص.

وقد تسببت الميليشيات المسلحة في عرقلة جهود مكافحة الإيبولا شرقي البلاد بالإضافة إلى مقاومة المواطنين للتدابير الوقائية، ووحدات الرعاية الصحية، والدفن الآمن لموتاهم.

وينتقل فيروس الإيبولا عن طريق لمس دم المريض، أو سوائل جسمه، أو إفرازاته، أو أي عضو من أعضائه، سواء أكان ما يزال على قيد الحياة أم توفي مؤخراً إثر إصابته بالمرض.

برنامج إذاعي يعطي النيجيريين „صوتاً لمن لاصوت له„

وكالة الأنباء الفرنسية

أحمد عيسى يتحدث عبر أثير برنامجه الإذاعي „العائلة الكبيرة„ في العاصمة النيجيرية أبوجا.

وكالة الأنباء الفرنسية/صور غيتي

تقف حشود من المواطنين النيجيريين في الصباح الباكر كل يوم أمام محطة أحمد عيسى الإذاعية في العاصمة النيجيرية أبوجا، ويأمل كل واحد منهم أن يبث شكواه عبر موجات الأثير.

يمنح برنامج "العائلة الكبيرة" الذي يقدمه الإذاعي أحمد عيسى للواقفين أمام أبوابه فرصة قلما تتكرر لمسائلة المسؤولين.

فيتسنى للأعداد القليلة سعيدة الحظ منهم أن ينقلوا أصواتهم إلى المسؤولين، ويبثوا شكواهم التي تتراوح بين مشكلاتهم مع المصالح الحكومية، إلى احتياجاتهم الطبية، أو حاجتهم إلى مساعدة مالية.

ويلقّب الناس أحمد عيسى بلقب "الرئيس العادي"، ويقول عيسى:"تتمثل غايتي في تمكين الناس من بث شكواهم عبر موجات الأثير، وتسهيل النظر في مشكلاتهم، وكشف التجاوزات، وإجبار المسؤولين على احترام حقوقهم، ولا يحركني إلا رغبتي في إقامة العدل، والرفق بالناس، والإحسان إليهم."

وقد استعانت المعلمة وينيفريد أوج آه بالبرنامج لكي تطلب تعويضاً من الحكومة؛ لأن إحدى المحاكم المحلية قد باعت سيارتها بالمزاد بالخطأ بعدما عجزت عن سداد إيجار منزلها، وتقول وينيفريد:"كنت أتابع البرنامج وما شجعني على بث شكواي عبر أثيره هو نجاحه في حل مشكلات المواطنين."

ويضع البرنامج عدداً من الشروط التي يجب على من يرغب المشاركة فيه أن يستوفيها، ومنها أنه عليهم أولاً أن يوقعوا على إفادة خطية مشفوعة بيمين من المحكمة العليا بنيجيريا، يقرّون فيها بأنهم يقولون الحق ولا شيء غير الحق.

ويصر عيسى على أن أسلوب برنامجه الذي يتسم بتحدي المسؤولين وإحراجهم كان له نتائج ملموسة في محاسبة المقصّرين منه، إذ يقول: "يراهم بعضنا تهديداً لوجودهم، ولا نقع عندهم موقع القبول؛ لأننا فضحنا قضايا فساد كثيرة يخشى كثيرون غيرنا الاقتراب منها."

كما يقدم البرنامج مساعدات مالية للمحتاجين بدعم من مؤسسة ماك آرثر الأمريكية وحملات جمع التبرعات التي يقوم بها البرنامج.

ويخبرنا السيد لويس كينتا، أحد المستفيدين من هذه المساعدات، بأن البرنامج جمع مبلغ 2 مليون نيره نيجيرية (أي ما يعادل 5,600 دولار) لتنشيط مشروع صناعة الأحذية الذي يمتلكه، كما يقول:"طرقت أبواب البرنامج ولا أعرف أحداً فيه، والجيد في الأمر أن الرئيس العادي يساعد الناس دون أن يسألهم عن قبيلتهم أو دينهم أو عائلتهم."

معهد للبرمجة باستخدام الذكاء الاصطناعي يستهدف التحديات التي تواجه الزراعة

مؤسسة طومسون رويترز

التحق الشاب فابريس سونزاهي في دورة تدريبية على تقنيات الذكاء الاصطناعي بالعاصمة السنغالية داكار، إذ يأمل بمساعدة المزارعين على تحسين إنتاج المحاصيل الزراعية في بلده كوت ديفوار.

وقد التحق سوانزاهي بالدفعة الأولى لمعهد للبرمجة باستخدام الذكاء الاصطناعي في السنغال، ويُعد هذا المعهد واحداً من أول المعاهد التي أُنشئت في غرب إفريقيا في هذا المجال، وسيتدرب الملتحقون بالدورة على كيفية استخدام البيانات لحل المشكلات الزراعية كتأثير المُناخ على المحاصيل.

وقد أطلق معهد داكار للتكنولوجيا، الذي افتُتح في سبتمبر/أيلول 2019، معسكر التدريب الأول بالتعاون مع معهد الذكاء الاصطناعي الفرنسي "فيفاديتا"، والتحق بالمعسكر تسعة طلاب، ومن المقرر أن يستمر على مدار 10 أسابيع.

ويقول سونزاهي: "أؤمن بأننا سنقدم للمزارعين حلولاً أفضل عن طريق تحليل البيانات."

ويعتزم سونزاهي تقديم مهاراته في مجال الذكاء الاصطناعي إلى شركة إيفوارية ناشئة تُسمّى "إي تي إي سولوشن"، وهي تعمل على توعية المزارعين بكيفية تعزيز الاستفادة من الموارد النادرة كالأرض والماء.

ويشغل سوانزاهي وظيفة محلل بيانات بالشركة، ويقول إنها تجمع بالفعل بيانات عن درجة حموضة التربة، ودرجات الحرارة، ومستويات الرطوبة؛ إذ يمكن استخدام البيانات التي يتم تحليلها باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي للتعرف على المواعيد والأماكن المناسبة لري المحاصيل أو تسميدها، وتعميق فهم المزارعين لأسباب تلفها.

ويشرع خبراء تحليل البيانات بالقارة السمراء في استخدام التعلم الآلي كوسيلة لمساعدة المزارعين على التعامل مع التقلبات الجوية المتزايدة، ومنها وضع نماذج لأسرع الطرق لتسويق المحاصيل، أو استخدام الطائرات المسيرة لاكتشاف مشكلات الحقول.

هذا، ويعتزم معهد داكار للتكنولوجيا افتتاح برنامجيْن دراسييْن عام 2020 لمنح درجة البكالوريوس في مجال البيانات الضخمة، ودرجة الماجستير في مجال الذكاء الاصطناعي، بحيث يلتحق بكل برنامج منهما 25 طالباً.

الطلاب يشاركون في دورة تدريبية للبرمجة باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في معهد داكار للتكنولوجيا بالسنغال.

مؤسسة طومسون رويترز

اللبنات الأساسية لإقامة الوحدة

يشير قائد القوات البرية في إثيوبيا إلى الاحترافية والتنوع والانفصال عن السياسة باعتبارها إصلاحات أساسية

يُعد الفريق مُلا هايليماريام قائداً للقوات البرية لقوات الدفاع الوطنية الإثيوبية. حيث بدأ مسيرته العسكرية في عام 1981 عندما انضم إلى مناهضة نظام الحكم العسكري في البلاد. وانضم إلى المؤسسة العسكرية الجديدة كطيار وترقى ليصبح قائد سلاح الجو وذلك بعد عودة أثيوبيا إلى الحكومة المدنية في عام 1991. وقد شغل منصب رئيس السياسة والاستراتيجية ورئيس قطاع اللوجستيات في وزارة الدفاع. كما كان يقود قوات خاصة قبل ترقيته إلى قائد القوات البرية في عام 2019. وقد تحدث إلى مجلة منبر الدفاع الإفريقي خلال قمة القوات البرية الإفريقية في أديس أبابا وهو لقاء اشتركت إثيوبيا في استضافته مع الجيش الأمريكي في إفريقيا. وقد حررت المقابلة لتناسب هذا التنسيق.

أي. دي. أف : تخضع قوات الدفاع الوطني الإثيوبية لإصلاح القطاع الأمني لرفع معايير المهنية في الجيش. فما هي أهداف هذا الجهد الإصلاحي؟

الفريق مُلا: ما نواجهه في إفريقيا هو انتساب معظم الأجهزة الأمنية إلى أحزاب سياسية. ولا يخلق هذا بيئة مواتية للديمقراطية. وينصب التركيز الرئيسي للإصلاح في إثيوبيا على جعل الجيش محايداً في الحياة السياسية.

ارتبطت مؤسسة الدفاع في إثيوبيا بشكل تقليدي ببعض الأحزاب السياسية. ولكن من الجلي في الدستور أن قوات الدفاع لابد أن تكون بعيدة عن أي تأثير سياسي. وقد حدث ذلك في بعض الأحيان في الماضي. ولكن لم يحدث هذا عمداً، لكنه حدث.

وأوضحت الحكومة الآن أن مؤسسات الدفاع لابد وأن تكون بعيدة عن نفوذ أي أحزاب سياسية. وقد أدى ذلك إلى تعزيز البيئة الديمقراطية لدولتنا.

كما نركز على تكوين تصور لقطاع الدفاع لدينا. ونريد جعله أكثر جاذبية للشباب وأكثر ثقة لدى أفراد الشعب. ولدينا تاريخ جيد في قوات الدفاع الإثيوبية من حيث العمل مع المجتمع. وهذا من شأنه خلق الثقة.

لقد عانينا أزمة سياسية في السنوات القليلة الماضية وكانت تمثل تحدياً كبيراً للجيش. ولكن الآن نكاد نخرج من هذه الأزمة. ما نريد القيام به هو تعزيز قبول الجمهور وثقتهم حتى نتمكن من اجتذاب المواطنين الصالحين للانضمام إلى قوات الدفاع.

أي. دي. أف : هل يمكن لقوات الدفاع الوطني الإثيوبية أن تكون قوة موحّدة في إثيوبيا من خلال تجاوز الحواجز العرقية والدينية والإقليمية؟

الفريق مُلا: نعم، بل هي نموذج. وتُعد معالجة التنوع وبناء الوحدة من الأولويات. حيث نواجه أعمال شغب واضطرابات مدنية واشتباكات عرقية داخل الدولة، ولكن تحظى قوات الدفاع بالفعل بالاحترام والقبول من جميع الأعراق المُكّونة للشعب. وهذا هو السبب في أنه عندما تتجاوز أي اضطرابات قدرة الشرطة ويُطلب من الدفاع مساعدة الشرطة الإقليمية أو القوات الخاصة الإقليمية فتُحدث مساعدة قوات الدفاع فارقاً.

والدليل على ذلك أهمية تنوع قوات الدفاع. وإذا قامت قوات الدفاع بمهمتها على نحو عادل فتقدم بذلك نموذجاً للمجتمع. حيث تعتقد الحكومة والعامة أن قوات الدفاع نموذج حقيقي للتنوع داخل دولتنا.

أي. دي. أف : حدثت انتفاضات واضطرابات مدنية في مناطق مختلفة من إثيوبيا في السنوات الأخيرة. ما هو الدور المناسب لقوات الدفاع الوطني الإثيوبية في إعادة إرساء الأمن في هذه المناطق؟ وما هي الدروس المُستفادة من هذا الدور؟

الفريق مُلا: ينص دستور دولتنا على مسؤولية المؤسسات الأمنية وهي واضحة جداً. وتقع مسؤولية السيطرة على الانتفاضات الشعبية وإدارتها على عاتق السياسيين والإدارة المحلية وقوات الشرطة. وما تقوم به قوات الدفاع عادةً

جنود إثيوبيون يديرون الحشود خلال مظاهرة في بورايو عام 2018.
آسوشيتد بريس

هو مساعدة قوات الشرطة في التدريب وتعزيز القدرات. ولكن عندما تكون الانتفاضات خارج نطاق قدرات قوة الشرطة، نتبع دستور الدولة وسياسته ونستجيب لطلبات الدول الإقليمية. وعندما نتولى مهمة، نقوم بها بالتعاون مع الشرطة والسلطات الإدارية الإقليمية. ويتمثل العمل الرئيسي في مساعدتهم على المشاركة مع المجتمع المحلي والجماعات التي هي في قلب الأزمة أو التفاوض معها أو عقد اتفاق سلام معها. وهي مشاركة محدودة للغاية. ونحن لا نريد أن نتدخل في كل مكان. ونحترم، في أي مهمة نشرع في القيام بها، حقوق الإنسان ونهدف إلى التقليل من الخسائر. ويرحب المجتمع بقوات الدفاع ويتعاونون معها تعاوناً كاملاً حيثما ذهبنا لمساعدة الشرطة، في كل ركن من أركان الدولة.

أي. دي. أف : تتقاسم إثيوبيا حدوداً برية مع الصومال وأرسلت قوات للخدمة في بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال. ما مدى أهمية إرساء الأمن في الصومال بالنسبة لإثيوبيا وشرق إفريقيا ككل؟

”كما نركز على تكوين تصور لقطاع الدفاع لدينا. ونريد جعله أكثر جاذبية للشباب وأكثر ثقة لدى أفراد الشعب. ولدينا تاريخ جيد في قوات الدفاع الإثيوبية من حيث العمل مع المجتمع. وهذا من شأنه خلق الثقة.“

حرس الشرف يسيرون خلال احتفال في أديس أبابا.
رويترز

في اليسار: القوات الإثيوبية العاملة في بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال ترحب بقائد قوة بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال بمدينة بيدوا.
AMISOM

الفريق مُلا: يعد أمن الصومال أمن لإثيوبيا والعكس صحيح. ولا ننكر ذلك. فلدينا علاقات تاريخية معها. بالإضافة إلى العديد من الروابط. ويتحدث أفراد الشعب في أجزاء من إثيوبيا اللغة الصومالية. والواقع أن الحدود بين البلدين مصطنعة. ولهذا السبب تهتم إثيوبيا بالأمن الصومالي. ونعمل في الصومال بجد بشأن بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال. وعلى الرغم من إحراز تقدم ونتائج جيدة مما نقوم به مع القوات الصومالية والبلدان الإفريقية الأخرى المساهمة في البعثة، إلا أن هناك تحديات.

والتحدي الرئيسي، من ملاحظتي، ليس من الشعب الصومالي وإنما من النخب السياسية الصومالية، وكذلك الجماعات خارج الصومال التي تلعب دوراً سلبياً. حيث تدعم بعض الدول أو المجموعات المناطق، بينما تدعم دول أخرى الحكومة المركزية. وبدلاً من الجمع بين هذه القوى من أجل ترسيخ استقرار البلاد وتشكيل حكومة مركزية قوية، يعملون على تقسيمها.

ونرى أن المجتمع الدولي يفتقر إلى توافق في الآراء بشأن كيفية تقديم الدعم إلى الصومال ومن ينبغي له تقديم الدعم والطريقة التي ينبغي بها دعم الصومال. وهذا يؤخر بناء القوات المسلحة الصومالية. ويتعين على القوات المسلحة الصومالية توفير الأمن في جميع أنحاء البلاد. وهناك بعض الثغرات التي تمنح حركة الشباب حيزاً للازدهار أو شن هجمات على الأفراد. لذلك فهناك تحدٍ، ولكننا سنواصل العمل.

أي. دي. أف : كيف تصنف التعاون بين بلدان شرق إفريقيا؟ هل تتعاون بلدان المنطقة على التصدي للتهديدات المشتركة مثل الجرائم العابرة للحدود والتطرف؟

الفريق مُلا: لدينا تاريخ طويل من التعاون فيما بيننا. ولدينا أيضاً قاعدة؛ كما أن لدينا على مستوى الدفاع علاقات ثنائية. حيث نجتمع كل ستة أشهر مع معظم دول الجوار على مستوى دولة لدولة. ونقوم بمناقشة قضايا الأمن والتقدم بشأن ما اتفقنا عليه وتبادل التدريب وتعزيز القدرات وتبادل المعلومات الاستخباراتية. ولذلك نتفاعل بشكل نشط جداً مع البلدان

”يعد أمن الصومال أمن لإثيوبيا والعكس صحيح.“

المجاورة في شرق إفريقيا. وحتى مع إريتريا، فإن العلاقات آخذة في التحسن. حيث يُعد ذلك إنجازاً رائعاً في واقع الأمر. وهو ما نتج عنه انتشار السلام، ونعمل على إضفاء الطابع المؤسسي على العلاقة على مستوى الدفاع.

وعلى الصعيد الإقليمي، يوجد لدينا الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. ويجتمع القادة كلما كان هناك تهديداً أمنياً في المنطقة لمناقشته معاً. وقد حدث هذا مؤخراً فيما يتعلق بجنوب السودان. وعلى هذا فهناك تعاون ثنائي ولكن هناك أيضاً قاعدة إقليمية.

أي. دي. أف : حظيت بمنصبك الحالي منذ أقل من عام. ما هي أهدافك كقائد للقوات البرية؟

الفريق مُلا: أركز على تنفيذ ما خططت له الحكومة. وأركز أيضاً على القوات البرية. فحتى وقت قريب لم يكن لدينا قيادة للقوات البرية. حيث كنا نملك القوات الجوية والقوات الخاصة ومقر الدفاع والتي تقود الوحدات الإقليمية مباشرةً. وتركز الإصلاحات التي نطبقها الآن على مجالات مختلفة مثل النظام العسكري والبنية العسكرية وكذلك المفاهيم العسكرية. ولكي نقاوم الحروب غير التقليدية وغير المتماثلة، يتعين علينا الإلمام بالمفاهيم العسكرية الفعّالة. ويتعين علينا أيضاً العمل على تعزيز التكنولوجيا والقدرات. وهذه هي المجالات التي نركز عليها لتنفيذ برنامج إصلاحي. وينصب تركيزي بشكل أساسي على وجود هيكل كفء ونظم وأوضاع صحيحة للقوات البرية كي تكون مجهزة وتستخدم الموارد الشحيحة بفعالية والتي استثمرتها دولتنا في المؤسسة الدفاعية وعُهد بها إليها. ❑

الثورة مستمرة

رسومات إيه دي اف

بعد سنوات من الربيع العربي، ما زالت بعض الدول تناضل من أجل تحقيق النمو الكامل وسيادة القانون

العميد (المتقاعد) خليفة نفتي/ القوات الجوية التونسية

بعد مرور أكثر من ثماني سنوات منذ اندلعت احتجاجات الربيع العربي في عام 2011، لا يزال العديد من الشعوب في شمال إفريقيا يناضلون من أجل الحرية والكرامة. ولا يزال الاستقرار والأمن اللذين كان يأمل الكثيرون في تحقيقهما خلال الأيام الأولى من الاحتجاجات أمراً بعيد المنال في كثير من البلدان.

ولا تزال هذه الأسئلة قائمة: هل يمكن لشعوب هذه المنطقة تحقيق هذه الحرية والكرامة في السنوات المقبلة؟ هل ستؤدي التحولات التي بدأت في عام 2011 إلى التقدم والاستقرار أم إلى مزيد من الفوضى وانعدام الأمن؟ يعتمد ذلك على أمرين أساسيين وهما: الثقة وسيادة القانون. وكل منهما يشكّل الأساس للنمو والاستقرار.

حيث يتعين على الزعماء السياسيين العرب أن يلتزموا بسيادة القانون للبقاء في السلطة وتجنب الاضطرابات الاجتماعية. والحقيقة أن الثقة في الحكومة تقوم على سيادة القانون، وهو ما ترغب فيه أغلب الشعوب العربية.

ويتعين على المهنيين العسكريين أيضاً أن يفكروا في السبل التي يمكنهم بها المساعدة في خلق بيئة مستقرة من أجل مستقبل زاهر. وبوسع القادة العسكريين إثبات التزامهم بهذا الاستقرار من خلال ضمان بقائهم إلى جانب الشعب عندما تبدأ هذه التحولات. والقيام بذلك يجب أن يتضمن سلامة المدنيين ومؤسساتهم ضد الفوضى والحفاظ على مسافة متساوية من جميع الأحزاب والفصائل السياسية.

إن نظرة عامة على المشهد الاجتماعي والسياسي في المنطقة قبل عام 2011 وبعده تقدم منظوراً ودروساً للدول التي خرجت من اضطرابات الربيع العربي أو ما زالت تعاني منها. ومن خلال هذه التحديات يمكننا أن نستمد الحلول والخطوات التالية من أجل النمو المستمر نحو الحكم الرشيد وسيادة القانون.

الدروس المستفادة في خضم المشهد الحالي

يبدو أن الخبراء يتفقون على أن تعافي دول شمال إفريقيا لن يأتي بسهولة. ويزعم مراقبون مثل المحلل الجيوسياسي جورج فريدمان والكاتب روبرت كابلان أن الربيع العربي لم يكن طريقاً أكيداً أو سريعاً نحو الديمقراطية.

فقد كتب كابلان، الذي يشغل منصب المدير الإداري في مجموعة أوراسيا، في مجلة فورين بوليسي عام 2015: "إن ما يسمى بالربيع العربي لم يكن يدور حول مولد الحرية بل حول انهيار السلطة المركزية، التي لا تنبئنا بشيء عن استعداد هذه الدول، سواء كان مصطنعاً أو غير ذلك، لمشاق الديمقراطية."

وأسباب ذلك كثيرة ومتعددة.

فنان تونسي يشيد بثورة الربيع العربي من خلال حفر أعلام على لوحات برونزية في مدينة تونس عام 2011. رويترز

ينشأ السبب الأول من ما يمكن أن يسمى بالسياق البيئي. فمنذ التسعينات، أصبح العالم أكثر عولمة حيث تجاوزت حركة الأعمال والتجارة والسفر الحدود الوطنية. باختصار، أصبح العالم أكثر ترابطاً وارتباطاً.

أكدت هذه التغييرات أن الاستقرار يعتمد على الأمن وأن الأمن يعتمد على الاقتصاد. وعليه، فإن الاقتصاد يعتمد على بعض العوامل مثل الجغرافيا والتاريخ والثقافة والسياسة. ويجب أن يتذكر القادة السياق البيئي أثناء

adidas

العمل نحو تحقيق الاستقرار. ثم يجب عليهم وضع رؤية لتحقيق هذه الأهداف. وسيؤدي تجاهل أي مكون من هذا إلى ضمان الفشل.

وقد ساعدت نقاط الضعف في هذه المجالات في اندلاع الثورات في عام 2011. لكن نقاط الضعف نفسها أدت إلى زيادة الاضطراب منذ عام 2011. والتصدي لهذه المشاكل أمر ضروري لتحسين الظروف المعيشية.

والسبب الثاني الذي يجعل الفوضى شائعة في المنطقة هو أن رغبات وأحلام الشعوب غالباً ما يتم تجاهلها. لقد ظلت الشعوب تواجه لعقود من الزمان نقصاً في العدالة والكرامة والحرية. وتعد أوجه القصور في مجال حقوق الانسان الأساسية شائعة بين الدول بغض النظر عما إذا كانت قد شهدت ثورة أو اضطرابات في الآونة الأخيرة.

حيث أشار بعض المراقبين إلى أن الأوضاع في المنطقة تدهورت منذ عام 2011. وتشمل الأدلة الحرب الأهلية، وزيادة الإرهاب، وتهريب البشر والاتجار بجميع أنواع المواد غير المشروعة، بما في ذلك الأسلحة. وقد شملت النتيجة أعداداً لا تحصى من اللاجئين وآلاف الأرواح التي أزهقت.

ويمكن إلقاء اللوم بصورة جزئية على القادة الذين جاءوا بعد الربيع العربي والذين كانوا على استعداد للحكم لكنهم افتقروا إلى رؤية واضحة إلى أين يقودون دولهم.

أحد المحتجين يصرخ "نريد العدالة!" وخارج المبنى البرلماني في تونس في نوفمبر/تشرين الثاني 2011، حيث عقدت الجمعية الدستورية التونسية المنتخبة بعد الثورة، جلستها الافتتاحية. رويترز

القوات الخاصة التونسية تقوم بمهام الحراسة في مدينة التضامن في يناير 2018 بينما يحتفل التونسيون بمرور سبع سنوات على الانتفاضة التي أطلقت الربيع العربي. وكالة الأنباء الفرنسية/صور غيتي

والاستثناءات الملحوظة هي مصر وتونس اللتين، على الرغم من التحديات العديدة، حظيا بانتعاش أكثر سلاسة بسبب تاريخهما الطويل في تعزيز الأمن ومؤسسات الدولة.

التحديات التي تواجه النمو والاستقرار

كتب سون تزو الجنرال الصيني القديم والاستراتيجي العسكري والكاتب والفيلسوف في كتاب "فن الحرب" أنه يجب أن تعرف نفسك وعدوك حتى تنجح.

"إذا عرفت العدو وعرفت نفسك، فلست بحاجة للخوف من نتيجة مئات المعارك." "إذا كنت تعرف نفسك ولكن لا تعرف العدو، فإن كل انتصار تحققه سوف يلحق بك أيضاً الهزيمة. "إذا كنت لا تعرف العدو ولا تعرف نفسك، فسوف تستسلم في كل معركة."

قد تكون نصيحة سون تزو مفيدة لمسؤولي شمال إفريقيا وهم يستعدون للتحديات.

فأولاً، من المرجح أن يكون التهديد الرئيسي من الداخل بسبب القيود التاريخية المفروضة على السكان، والتي قد تؤدي إلى الاضطرابات. وعلاوة

تونسيون يحتفلون بالذكرى السنوية لثورة الربيع العربي 2011 في شارع بورقيبة بتونس. رويترز

على ذلك يجب عليهم الاستعداد من أجل التهديدات الحدودية مثل مختلف أشكال التهريب.

ثانياً، على الأمم أن تدرك أن العديد من التحديات التي تواجهها تأتي نتيجة نقص في الإدارة والقيادة والرؤية في أعلى المستويات الحكومية. وسيساعد التفكير الاستراتيجي - و"معرفة النفس" - الدول على التغلب على هذه التحديات.

بالإضافة إلى سون تزو، فإن تفكير العقيد المتقاعد بالقوات الجوية الأمريكية، جون واردن، يعتبر مفيداً هنا.

حيث طرح واردن نظرية "الحلقات الخمس" والتي استخدمت بنجاح في توجيه الحملة الجوية لعاصفة الصحراء عام 1991 والتي حرضت تحالفاً متعدد الجنسيات تحت قيادة الولايات المتحدة ضد القوات العراقية تحت زعامة صدّام حسين لطرد هذه القوات من دولة الكويت المجاورة.

يتكون نموذج الحلقات الخمس من مناطق الاهتمام والتي يجب مهاجمتها وتحطيمها بما فيه الكفاية بحيث يمكن هزيمة العدو، بحسب موقع UKEssays.com. وهي عبارة عن: القوات العسكرية الميدانية والسكان والبنية التحتية وأساسيات النظام والقيادة. وتتلخص الفكرة في أنه إذا كان من الممكن تحييد الحلقات الخارجية بالقدر الكافي، فإن قيادة العدو، التي تحتل الحلقة الوسطى، سوف تخضع للهزيمة وسوف تكون عُرضة لها.

مع وضع أفكار سون تزو ووارادن في الحسبان، يجب على القادة البدء من خلال تحديد العدو الأساسي للاستقرار والحكم الرشيد والاتفاق عليه. وبعد تحديد ما يشكّل مركز ثقل العدو، سيكون تبادل المعلومات والاستخبارات المرحلة الأولى في محاربته. سيحتل العدو الحلقة المركزية في تصور واردن.

ومن هناك، سوف ينظر القادة إلى ما يشكّل الحلقات الأربع المتبقية. والتي قد تشمل أولئك الذين يقومون بتمويل التطرف وشركات التجنيد والمنظمات التابعة لها وأولئك الذين يعودون إلى ديارهم بعد القتال من أجل قضايا متطرفة في الخارج، مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا.

ولمهاجمة هذه الحلقات الخارجية في طريق إلحاق الهزيمة بالعدو في المركز، سيتعين على القادة والحكومات أن يكونوا منظمين ولديهم أهداف واضحة، وأن يحافظوا على مؤسسات قوية تتبنى استراتيجيات سليمة. وهذا الإجراء بأكمله يساهم في الحفاظ على سيادة القانون.

ويمكن استخدام الحلقات الخمس لواردن كنموذج من أجل التشييد لإعادة بناء دولة جديدة تضمن السلامة وتطور الاقتصاد وتحافظ على الاستقرار. كما يجب القيام بذلك بالطبع مع مراعاة السياقات البيئية والمحلية المذكورة أعلاه.

الحلقات الخمس كنموذج بناء

عند استخدام مفهوم الحلقة العسكرية كنموذج لإعادة بناء الحكومة فإن المركز يمثل شرعية القادة التنفيذيين المكتسبة من خلال انتخابات حرة ونزيهة وفرض سيادة القانون. ستساعد الشرعية القادة على إجراء كافة الإصلاحات والتعديلات اللازمة مع مراعاة سيادة القانون. ومن خلال تلك الشرعية المكتسبة، ستكسب الحكومة وقادتها أيضاً ثقة الأشخاص الذين تخدمهم. وبناءً على ذلك سيثق الشعب في المؤسسات الحكومية، وبالتالي يعمل على تعزيزها.

ويمكن لسيادة القانون أن تكتسب ثقة الشعوب من خلال ضمان حرية التعبير والحقوق الكاملة للمرأة. تمثل المرأة نصف المجتمع، لذلك عندما يتعلمن ويتحررن، يمكن أن يشكّلن قوة ذات مغزى للنمو الاقتصادي من خلال تنشئة أجيال منفتحة في السنوات القادمة.

وتجسد الحلقة الثانية من هذا النموذج طريقة الحكم الرشيد. ولتحقيق ذلك، سيتعين على القادة التنفيذيين التفكير في الاستراتيجيات، وتوظيف رؤية وأهداف واستراتيجيات واضحة لتحقيق الأهداف. ويتطلب تحقيق هذه الغاية الإرادة اللازمة لمكافحة الفساد، ورفض المحسوبية، وضمان العدالة والمساواة.

أما الحلقة الثالثة فإنها سوف تجسد الإصلاحات، وخاصةً فيما يتصل بالتعليم والاستثمار في فرص العمل. حيث إن توفير فرص العمل هو أحد أفضل السبل لمنح الأمل للشباب الذين يتزايد عددهم.

وما دام سيادة القانون في نظر الناس أمراً بعيد المنال، فإن الثقة بينهم وبين حكومتهم سوف تكون ضعيفة.

أما الحلقة الرابعة فتتكون من قيم مثل الانفتاح والتسامح والتعايش السلمي. ويجب أن تُغرس هذه المثل العليا في المواطنين من شبابهم، وأن تتطلب الحوار وتوافق الآراء والحلول الوسط. وهذه القيم من شأنها أن تعد الأجيال المستقبلية من أجل التفكير قبل اتخاذ أي إجراء و مقاومة إغراء قبول الإغراءات للانضمام إلى القضايا المتطرفة، حتى في حالة عدم وجود خيار أفضل.

وأخيراً، من المفترض أن تعمل الحلقة الخامسة على تعزيز نظام تعليمي حديث قادر على إنتاج الكفاءات والمهارات الواقعية التي تعزز النمو والتنمية مع توسيع فرص العمل.

ومن خلال التركيز على تونس، يمكننا فهم هذا المفهوم بشكل أفضل. وقد شكلت تونس نظاماً تعليماً حديثاً وأعطت المرأة حق التصويت قبل أكثر من 60 عاماً. ولكن الحكم وعدم الاستقرار قادا إلى اندلاع الثورة. مما أدى إلى وجود خسائر في الأرواح وكذلك في الفرص الاقتصادية، ومع

جنود تونسيون يقفون خارج مركز اقتراع في بن عروس بالقرب من تونس العاصمة في مايو 2018 حيث أجرت البلاد أول انتخابات بلدية حرة. وكالة الأنباء الفرنسية/صور غيتي

ذلك، وبسبب تاريخ تونس في تمكين المرأة وإرساء ثقافة الحوار والتوافق تم تجنب أسوأ النتائج الممكنة.

والآن تمضي تونس قدمًا، حتى لو كان هذا التقدم بطيئاً. ولكن تظل التحديات الأمنية والاقتصادية قائمة.

ومن الأمور التي من شأنها أن تساعد على تسريع التحقيق الكامل لسيادة القانون هو إنشاء المحكمة الدستورية، والتي نص عليها دستور تونس 2014.

ويشترط الدستور على البرلمان اختيار أربعة من أعضاء المحكمة الاثني عشر. يختار كل من الرئيس والمجلس الأعلى للقضاء أربعة أعضاء، بحسب منظمة هيومن رايتس ووتش. وحتى فبراير/شباط 2020، لم تكن المحكمة قد انعقدت بعد.

يمكن للجيوش الوطنية المساعدة في تأمين هذه العمليات من خلال الالتزام بالوقوف إلى جانب الشعب منذ البداية. إن الوقاية من الاضطرابات والحفاظ على السلامة من شأنها أن تساعد في التحول نحو حكم القانون، طالما ظلت الجيوش بعيدة بنفس القدر عن كافة الأحزاب والمصالح السياسية.

وما دام سيادة القانون في نظر الناس أمراً بعيد المنال، فإن الثقة بينهم وبين حكومتهم سوف تكون ضعيفة. لقد حان الوقت لتحويل حلم سيادة القانون إلى واقع لضمان الأمن والاستقرار والازدهار على المدى الطويل لتونس وشمال إفريقيا بأسرها. ❑

السيرة الذاتية للكاتب

العميد المتقاعد. خليفة نفتي من القوات الجوية التونسية خدم مرتين كقائد قاعدة جوية وقضى سبع سنوات كقائد للدفاع الجوي التونسي. ومنذ تقاعده في عام 2016، عمل نفتي مستشاراً أمنياً أول في المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية. وقد شغل منصب مستشاراً أمنياً أول بمركز الدراسات الاستراتيجية للشرق الأدنى و جنوب آسيا منذ عام 2013.

وداعاً للسلاح وحي على

الفلاح

رسومات إيه دي اف

المشروعات الصغيرة يمكن أن تعيد الاستقرار إلى ليبيا، وتفتح للمقاتلين السابقين أبواب الأمل

مصطفى الساقزلي

شهدت ليبيا منذ عام 2011 حالة من الفوضى والاضطراب لم يكن أبناء الوطن يتخيلونها، ولم تسلم سائر جوانب المجتمع من يد العنف والصراع.

واعتمدت البلاد خلال هذه الفترة على ما يُعرف أحياناً باسم "اقتصاد الحرب"، بحيث اعتمد قطاع كبير من الليبيين، لا سيما الشباب، على السلاح كوسيلة لكسب العيش، وتُظهر الجهود المبكرة لإصلاح قطاع الأمن أن أعداد المقاتلين تسترعي النظر. وقد جمّعت هيئة شؤون المحاربين الليبية في دراسة أجرتها عام 2012 معلومات عن عدد 162,000 من مقاتلي الثورة السابقين وأعضاء الجماعات المسلحة، وأصدرت هيئة الإذاعة البريطانية تقريراً عن الميليشيات المسلحة التي بلغ عددها 1,700؛ بل قد تزيد الأرقام الحقيقية عما ورد بهذه الدراسات؛ لأن الخبراء يعتقدون أنه توجد نحو 20 مليون قطعة سلاح في أرجاء ليبيا.

ويواجه الوطن تحديات جسام في محاولته لإعادة البناء والإعمار، ويبقى السؤال: كيف يمكننا إعادة إدماج هؤلاء المقاتلين في المجتمع؟ وكيف يمكننا أن نفتح لهم سبل الحياة الكريمة وغلق منافذ العودة إلى العنف؟ وكيف يمكن للمواطنين الآخرين أن يثقوا بأن هؤلاء المقاتلين السابقين لن يهددوا أمن الوطن مرة أخرى؟ وكيف يمكننا، نحن الليبيين، أن نرسي دعائم السلام الدائم؟

تُعد التنمية الرامية إلى تمكين الشباب اقتصادياً وتطوير القطاع الخاص هي كلمة السر لتحقيق السلام وفرض الاستقرار في ليبيا، إذ تتعلق التحديات التي تواجه الدول الهشة التي تعاني من صراعات مسلحة بعملية بناء الدول والأمم، وتتلخص التحديات الأساسية لبناء الدول في فرض الأمن والاستقرار، وإصلاح القطاع الخاص، وتنشيط الاقتصاد، وتغيير ثقافة الشعوب بحيث يقل تعرضها للصراع ويزيد تمسكها بالسلام. ويمكننا أن نجد حلاً لهذه التحديات من خلال الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال.

المشروعات الصغيرة والمتوسطة

فما هي إذاً المشروعات الصغيرة والمتوسطة؟ يختلف تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة من بلد لآخر، ولكن معظمها عبارة عن مشروعات خدمية وبيع التجزئة لا يزيد عدد العمالة فيها عن 50 فرداً، ومن أمثلتها صالونات الحلاقة، والمقاهي، ومحلات بيع المنتجات الغذائية، وورش الصيانة، والمصانع الصغيرة، وعمال التشييد والبناء؛ كما يشمل التعريف أيضاً المشروعات المتوسطة التي تصل أعداد العمالة فيها إلى 250 فرداً. وتوفر المشروعات الصغيرة والمتوسطة فرص العمل للشباب، وتزيد من نسبة مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني، مما يساهم في حل الكثير من المشكلات التي واجهتها الدولة الليبية على مدار تاريخها.

اعتمدت ليبيا بشدة على مدار سنوات طويلة على الوظائف الحكومية، وهيمن قطاع النفط والغاز بالبلاد على اقتصادها، ويساعد هذا الاقتصاد الريعي على تشجيع العقلية الاتكالية. وتنتهج الحياة الاقتصادية والسياسية نهجاً فاشلاً في سيطرتها على موارد الدولة، ولا بد من تغيير هذا الوضع؛ إذ يمكن للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال أن تحول الاقتصاد الليبي من الاعتماد على عائدات النفط والغاز إلى التنوع الذي يستفيد من إمكانيات ليبيا كموقعها الجغرافي الاستراتيجي. ويحمل هذا النهج الجديد أهمية إضافية مع بحث العالم عن بدائل لمصادر الطاقة التي تعتمد على الكربون، والتي تمثل الجزء الأكبر من ثروات ليبيا.

كما يمكن أن تساعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال على تحويل الاقتصاد الليبي الذي تسيطر عليه الدولة إلى اقتصاد حيوي يركز على مبدأ السوق الحرة؛ ويمكن لاقتصاد السوق الحرة الذي يتوسع فيه القطاع الخاص أن يدعّم مؤسسات

الدولة، وذلك عن طريق التخفيف عن كاهل الدولة التي كان عليها توفير فرص عمل لأعداد كبيرة من المواطنين؛ فقد أظهرت دراسات كثيرة أن نسبة كبيرة من المواطنين الليبيين تصل إلى 50% يعملون بالقطاع العام للدولة.

ويتجدد الأمل

سيفتح نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال طاقة نور للشباب الليبي الذي يأس من الحصول على فرصة لمستقبل أفضل، وشعر بخيبة أمل من النجاح الذي كان يحلُم به لثورته المجيدة. فإمّا أن نحسن استغلال شباب ليبيا بحيث يصبحون مصدراً لغناها ورأس مال لنمائها، وإمّا أن نغلق الأبواب في وجوههم فيصبحوا مصدراً لزعزعة أمنها ووقوداً يشعل حروبها؛ لأننا سنحقق لبلادنا السلام والاستقرار إذا فتحنا أبواب الأمل لهؤلاء الشباب، بما فيهم المقاتلين السابقين وأعضاء الجماعات المسلحة، ولا سبيل إلى ذلك إلا بتوفير الفرصة لإنشاء مشاريع الأعمال.

لطالما كان البحث عن حل لمشكلة انتشار الأسلحة والمليشيات العائق الأكبر أمام الحكومة الليبية خلال الثماني سنوات المنصرمة. ففي مقابلات شخصية أجرتها المؤسسة التي أتولى إدارتها، وهي البرنامج الليبي للإدماج والتنمية، أعرب المقاتلون السابقون وأعضاء الجماعات المسلحة عن رغبتهم في نزع السلاح والمشاركة في إعادة بناء الاقتصاد الوطني إن توفرت لهم فرصة لإنشاء مشروعات صغيرة. ويتضح من دراستنا لتجارب البلدان السابقة مع برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج فعالية تمويل المقاتلين السابقين وتدريبهم على المهارات اللازمة لفتح مشروعات صغيرة.

ويقول البعض إنه لا يمكن تحقيق التنمية إلا بعد التأكد التام من فرض الأمن بالبلاد، إلّا أن الأمثلة التاريخية قد بيّنت خلاف ذلك، إذ يمكن للتنمية الاقتصادية أن تؤدي إلى تحفيز سائر أركان الدولة وتمكينها بما يحقق الأمن على أرض الواقع. وعلينا ألّا ننسى أن المقاتلين السابقين وأعضاء الجماعات المسلحة رواد أعمال بالفطرة؛ لأنهم يتصفون بصفتيْ الشجاعة والطموح، ويمكن لصفة الشجاعة والبسالة، إذا وجهناها نحو ريادة الأعمال والتنمية الاقتصادية، أن تحوّل تهديد الأمس إلى فرصة اليوم. وقد أعرب المقاتلون السابقون في مقابلات البرنامج الليبي عن تحمسهم الشديد لإنشاء مشاريعهم الخاصة، وتحدثوا عن أفكارهم التجارية الرائعة؛ وهذا إن دل على شيء، فإنما يدل على أنه بوسعنا أن نجعل منهم معولاً للأمن والاستقرار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

كما أظهرت أبحاثنا أنه توجد أمامنا تحديات كثيرة علينا التغلب عليها في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتمكين الشباب اقتصادياً من خلال المشروعات الصغيرة والمتوسطة. ومثال ذلك، في مثل الصراعات الدائرة في ليبيا، أن المقاتلين كثيراً ما يحجمون عن وضع السلاح وما يزال مقاتلون آخرون يحملون سلاحهم، إذ يخشون من احتمالية استيلاء الجماعات المسلحة المناوئة لهم على مقدرات الدولة، كما أنهم يشعرون باليأس الشديد

بسبب عدم تمكنهم من الحصول على فرص اقتصادية حقيقية بعدما وضعوا السلاح. ولذلك علينا إيجاد حلول للتغلب على هذه التحديات.

برنامج طموح

تعكس كلمة "طموح" التي اخترناها عنواناً لأحد برامجنا إيماننا الشديد بأن الكثير من الشباب الذين شاركوا في الصراع الليبي لديهم طموح هائل، ولا ينقصهم إلا توجيههم نحو الفرص التي تعود بالخير عليهم وعلى أوطانهم.

ولذلك سمّاه البرنامج الليبي للإدماج والتنمية بهذا الاسم؛ لأننا صممناه ليفتح للمقاتلين السابقين الأبواب التي يمكنهم من الدخول إلى عالم ريادة الأعمال، وقد أطلقنا هذا البرنامج عام 2013 بهدف تقديم دورات تدريبية لتعلم مهارات جديدة، والإدارة المالية للمشاريع، والاستشارات القانونية، والتخطيط والتسويق، وغيرها من المهارات اللازمة لإنشاء وتشغيل الأعمال الاقتصادية الناجحة. وقد اضطررنا إلى تجميد نشاط البرنامج لمدة خمس سنوات لاعتبارات أمنية، وأعدنا تشغيله في تشرين الثاني/نوفمبر 2019.

ويهدف مشروع طموح إلى تقديم فرص عمل لنحو 70,000 مقاتل سابق؛ لأننا نؤمن بأن تمكينهم من إنشاء مشاريعهم الخاصة لن يصب في مصلحتهم وحدهم، وإنما سيصب في مصلحة الاقتصاد الليبي كله.

ويقسم البرنامج الليبي للإدماج والتنمية خُطة هذا المشروع إلى ثلاث مراحل:

- التخطيط الاقتصادي ودراسة الجدوى
- التدريب والتأهيل وبناء القدرات
- إطلاق المشروعات الصغيرة والمتوسطة
- متابعة التقدم

وبناءً عليه، فقد تعاقد البرنامج الليبي للإدماج والتنمية مع خبراء محليين ودوليين لإجراء تخطيط اقتصادي ودراسة جدوى شاملة، بهدف تحديد المشاريع الأنسب لكل منطقة،

ثم أخذ الفريق بعد الانتهاء من التخطيط الاقتصادي يبحث سبل تحقيق التنمية المستدامة. وفي بداية المشروع، اخترنا من قاعدة بيانات البرنامج الليبي للإدماج والتنمية عدد 80 متخرجاً من ذوي الاختصاصات التي تتعّلق بقطاع الأعمال، وذلك بهدف تدريبهم وتأهيلهم كمستشاري أعمال. وقد حصل هؤلاء الخريجون، بالاستعانة بخبراء إقليميين، على تدريب مكثف على المبادئ العامة لقطاع الأعمال، كالتسويق والمبيعات، وإدارة المشاريع، وتخطيط الأعمال وغيرها، كما حصلوا على تدريب خارج ليبيا بهدف تعميق فهمهم لهذه الموضوعات.

هذا، وقد أطلقت إدارة البرنامج الليبي للإدماج والتنمية أربعة مراكز للأعمال، ونسعى إلى زيادة عددها إلى ثمانية، وستكون بمثابة مراكز استشارية تستضيف الخبراء لتقديم التدريب والمشورة في مجال إدارة الأعمال والمشاريع الجديدة.

كما أطلق البرنامج الليبي للإدماج والتنمية برنامجاً مماثلاً يُسمّى"بناء" بدعم من وزارة الاقتصاد والصناعة الليبية، والبنك الإسلامي للتنمية، والجهات الخاصة المانحة. ويهدف برنامج بناء إلى دعم المشروعات الصغيرة الناشئة، وتقديم التدريب، والمتابعة، وخدمة حاضنات المشروعات الصغيرة.

آفاق المستقبل

لقد كانت مشكلة الميليشيات وانتشار الأسلحة العائق الرئيسي لاستقرار ليبيا وتنميتها؛ وبوسع الحكومة الليبية إذا أعطت الأولوية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في سياساتها وتشريعاتها وبرامجها أن تضمن عملية الانتقال السلمي لشبابها من العنف إلى السلام والتنمية، وهذا يؤدي بدوره إلى تحقيق الاستقرار ويفتح الأبواب أمام الاصلاحات الاقتصادية والمؤسسية الأخرى، كما يُعد زيادة الاستقرار إيذاناً بعودة تطوير البُنى التحتية، والاستثمار الأجنبي المباشر، ونمو القطاع الخاص.

وستوفر المشروعات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال فرص العمل للمجتمعات المهمشة وتؤدي إلى تمكينها اقتصادياً، لكيلا يكونوا سبباً في زعزعة استقرار البلاد. ونحن على يقين بأنه علينا أن نؤدي دورنا تجاه ليبيا من خلال المشروعات التي نطلقها كمشروع طموح وبناء وغيرهما؛ ويكون ذلك بأن نبيّن للمقاتلين السابقين بأن استثمارهم في مستقبلهم إنما هو استثمار في مستقبل وطنهم الحبيب ليبيا، ونؤمن بأن المسلحين الذين لعبوا دوراً في زعزعة استقرارها بوسعهم أن يكون لهم السبق في تحقيق سلام الأوطان ورخائها. ❑

مصطفى الساقزلي هو المؤسس والمدير العام للبرنامج الليبي للإدماج والتنمية، وكان نائبًا لوزير الداخلية في الحكومة الانتقالية في ليبيا، والمدير المؤسس لهيئة شؤون المحاربين عام 2011.

في اليسار: أفراد من القوات الموالية للحكومة الليبية المعترف بها دولياً يحملون أسلحة في عين زارة بالعاصمة طرابلس

رويترز

في الأعلى: مقاتلون موالون لحكومة ليبيا المعترف بها دولياً يغادرون طرابلس

رويترز

البحر يجمعنا

تمرين بحري واسع النطاق يضم القوات الإفريقية

أسرة إيه دي اف

فرد من قوات خفر السواحل الجيبوتية في تدريبات بحرية على حق الزيارة والتفتيش والاقتحام والسيطرة، في إطار التمرين البحري الدولي لعام 2019 وتمرين كوتلاس اكسبرس 19.2.

بحار أندريه رامبل/القوات البحرية الأمريكية

اشتركت جيبوتي في واحد من أكبر التمارين البحرية بالعالم والذي أُجرى في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر 2019، وكان الهدف منه تدريب القوات البحرية وقوات خفر السواحل الإفريقية على حماية الملاحة البحرية.

وأُجريت التدريبات البحرية بخليج عدن والبحر الأحمر في إطار التمرين البحري الدولي (أي ام اكس 19) الذي تجريه القيادة المركزية الأمريكية، وقد جذبت التدريبات 5,000 مشاركٍ من 50 دولة؛ وتزامن التمرين البحري الدولي مع تمرين كوتلاس إكسبرس 19.2 الذي تجريه القيادة الأمريكية لقارة إفريقيا والقوات البحرية الأمريكية بإفريقيا.

وقد اشترك بهذين التمرينَيْن البحريَيْن كل من جيبوتي ومصر وكينيا ودول أخرى، وقد سلطا الضوء على التعاون الدولي على حماية حرية الملاحة البحرية في بعض المناطق التي تدخل ضمن أهم المسارات البحرية بالعالم استراتيجياً، ومنها مضيق باب المندب وقناة السويس.

وقد كان دمج التمرينَيْن معاً أمراً منطقياً لأن الأسطولَيْن البحريَيْن الأمريكيَيْن الخامس والسادس يعملان جنباً إلى جنب بالمحيط الهندي.

وقال السيد ج. أكسندر هاميلتون، الذي يشغل منصب نائب رئيس بعثة بالسفارة الأمريكية بجيبوتي: "لا يأتي تحقيق الأمن البحري من فراغ؛ لأن البحار والمحيطات شاسعة، ويتطلب فرض السيطرة عليها التعاون بين مختلف الدول المعنية، فهي من شرايين الحياة بالنسبة للعالم، وعلينا حمايتها وتأمينها."

وكان الهدف من التمرين البحري الدولي (أي ام اكس 19) بناء القدرات في ثلاثة مجالات رئيسية، وهي إزالة الألغام البحرية، واعتراض العصابات الإجرامية التي تهرب البضائع على متن المراكب المدنية، وحماية الموانئ من الهجمات العدائية.

وقد استضافت جيبوتي تمرين قوات المهام بالغرب الذي يعد واحداً من الثلاثة تدريبات الرئيسية في إطار التمرين البحري الدولي؛ وركزت قوات البحرية الإفريقية المشاركة على تدريبات حق الزيارة والتفتيش والاقتحام والسيطرة، وتدريبات الغطس، وتدريبات تقديم المساعدات الأولية للجرحى والمصابين بالمعركة. وامتدت عمليات تمرين قوات المهام بالغرب من منطقة القرن الإفريقي إلى ميناء العقبة الأردني.

ويركز تمرين كوتلاس اكسبرس على منطقة شرق إفريقيا وغرب المحيط الهندي، وقد شهد تدريبات إضافية في مدغشقر وموريشيوس وسيشل.

وذكرت عميد بحري نانسي ليكور في تصريحها: "لا تسلك الجريمة البحرية كما نعلم أي خطوط وهمية مما رسمناها للفصل بين أساطيلنا؛ فهي تتحرك بحُريّة تامة في مياه المحيط الهندي بغض النظر عن مكان الخطوط التي رسمناها." ❑

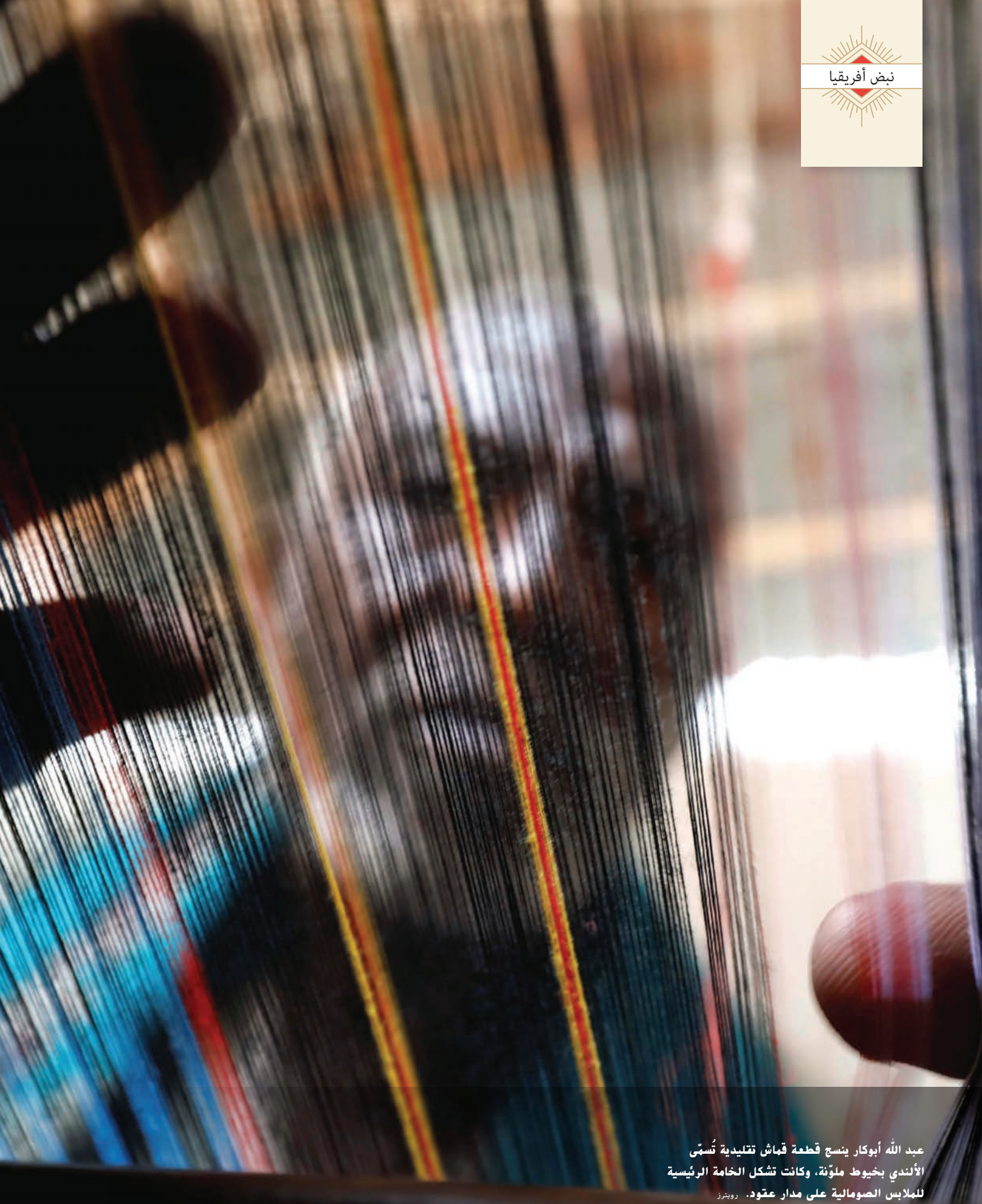

عبد الله أبوكار ينسج قطعة قماش تقليدية تُسمّى الأندي بخيوط ملوّنة، وكانت تشكل الخامة الرئيسية للملابس الصومالية على مدار عقود. رويترز

الملابس المستوردة تضع صناعة النسيج في الصومال في أزمة

أسرة إيه دي اف

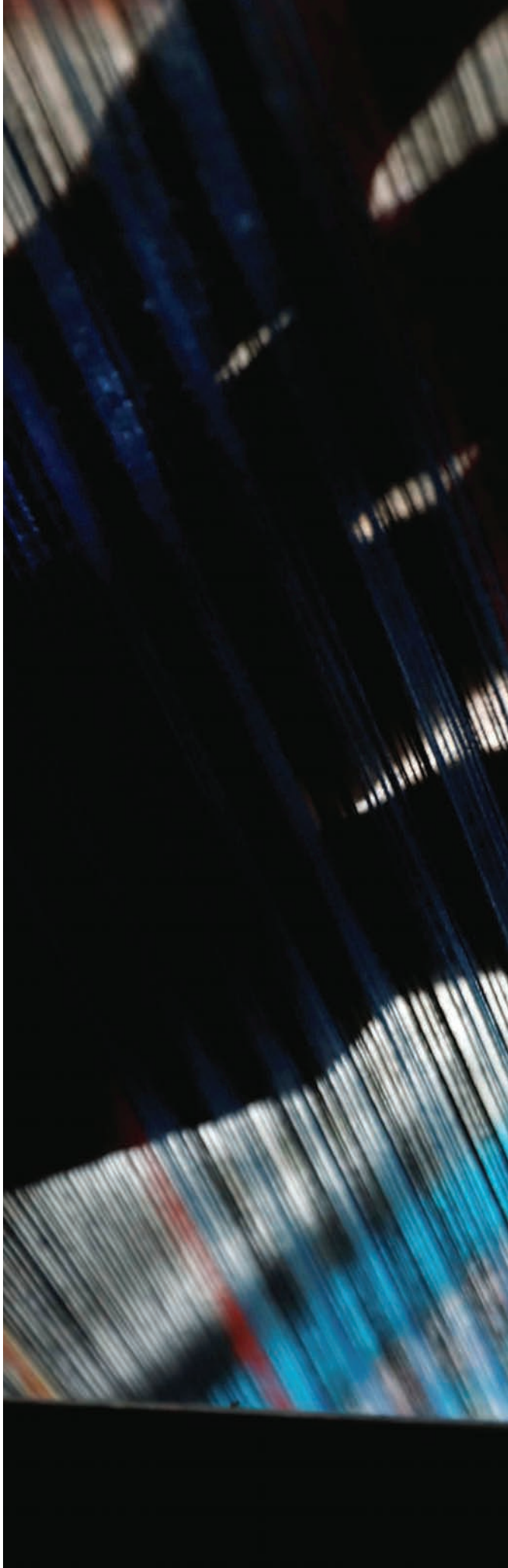

يتحدث الرحالة المغربي الأسطوري ابن بطوطة في كتبه عن المنسوجات الرائعة التي شاهدها فيما يُعرف الآن بدولة الصومال الواقعة بمنطقة القرن الإفريقي عندما زارها بين عامي 1330 و1332.

فكانت الصومال في تلك الحقبة من الزمن ذات دور محوري في التجارة، ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى موقعها المتميز على المحيط الهندي، إذ كان ميناؤها يبعد عن بغداد والقاهرة والهند بنفس المسافة؛ وكانت تكثر بها حقول القطن بسهول جوبالاند، مما سمح لأهلها بإنتاج ما يربو عن 350,000 قطعة نسيج كل عام، وذلك طبقاً لما ذكره موقع (Somalispot.com) الصومالي.

استمرت أساليب النسيج التقليدية والألوان النابضة بالحياة التي تزين الأقمشة على مدار قرون، وتُعد هذه الأقمشة، التي تُسمّى الألندي، الخامة المستعملة في ملابس النساء، وفساتين الزفاف، وغيرها.

وبالرغم من جودة هذه المنسوجات وتعدد ألوانها والجهد المضني في صناعتها، فإن صناعة الألندي تمر بأوقات عصيبة في الصومال؛ ويرجع هذا بالأساس إلى استيراد الملابس المستعملة الأرخص ثمناً من الصين وغيرها من الدول. وتقدر قيمة تجارة الملابس المستعملة بمبلغ 250 مليون دولار أمريكي، ويعمل فيها ما يزيد عن 350,000 شخص في شرق إفريقيا، وذلك وفقاً للتقارير الصادرة عن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية؛ وهذا فاتحة خير لمن يشتغلون في هذه التجارة ويستفيدون منها، ولكنه يضر بمن يشتغلون في تجارة المنسوجات التقليدية.

ويقول السيد محمد نور، وهو نسّاج صومالي، لوكالة الأنباء التركية تي آر تي ورلد في تشرين الأول/أكتوبر2019: "لقد قررنا الاشتغال بهذا المهنة لأننا كنا عاطلين عن العمل، ولا أجيد أي مهنة أخرى كالبناء والنجارة، فلا أجيد إلا النسيج، ولكن قل العمل هذه الأيام بسبب الملابس الرخيصة التي غزت الأسواق."

ما يزال بعض النساجين يمارسون هذا الفن على الرغم من الصعاب والتحديات التي تواجههم.

ويقول حاجي أبوكار، وهو صاحب محل أقمشة بالصومال: "إن هذه الملابس أفضل من المستوردة بكثير؛ لأنها أجود منها بفضل صناعتها يدوياً. ويسوء الوضع بالسوق هذه الأيام، ولكنني لن أنفك عن بيع الملابس التقليدية، ولن أنفك عن إخبار الناس بأنها ليست باهظة الثمن."

يبيّن تراث الألندي أن عناصر ثقافة الألوان الصومالية ما تزال تنبض بالحياة، بالرغم من كل ما شهده الصومال على مدار عقود من صعاب، وحروب، وصراعات، وتطرف.

بناء الثقة

تعتقد قوات الأمن أن المشاريع المدنية العسكرية في مالي ستؤدي إلى تحسين منظومة الأمن

أسرة إيه دي اف

ففي يوم أغسطس/آب في قرية جوسي المالية، تجمعت مجموعة للاحتفال بافتتاح مبنى جديد لجمعية المرأة المحلية. وكان البناء الطيني المتواضع نقطة مضيئة نادرة للبلدة الصحراوية التي يبلغ عدد سكانها حوالي 8000 نسمة والتي عانت لسنوات من العنف.

وقد أشاد بذلك الملازم يعقوبا من الحرس الوطني المالي خلال الحفل قائلاً "بعد ساعات الظلام التي عاشها شعب جوسي، نهنئ هؤلاء النسوة على نهجهن."

وقد كانت جمعية المرأة، التي ضمّت حوالي 250 عضوة، ركناً من أركان الاستقرار في البلدة. فقبل الأزمة في دولة مالي عام 2012، كانت الجمعية تدير طاحونة هوائية لطحن بذور القطن وإنتاج زيت الطهي. وقد دعم بيع النفط العديد من العائلات. لكن الهجمات المتطرفة المتكررة دمرت الطاحونة ومبنى جمعية المرأة. بل إن الأمر الأكثر مأساوية هو أن العديد من النساء فقدن أزواجهن في الصراع.

وعندما تواصلت الجمعية مع القوات المسلحة الفرنسية والمالية للمساعدة في إعادة بناء الجمعية ومركز رعاية الأطفال للسماح للنساء بالعمل خلال النهار، وافقت الفرق المدنية العسكرية بحماس.

وقالت مدام ديكو رئيسة جمعية المرأة، "قبل وجود القوات المسلحة الفرنسية والمالية وبدء عملية برخان، كان الجميع خائفين لدرجة أنهم مكثوا في منازلهم." وباتت معظم النساء في جوسي أرامل، والعديد من الأطفال يتامى. لكننا اليوم نشعر بالأمان لأنهم هنا أمامنا. ويمكننا أن نذهب إلى السوق ونعود، بل ونتجول ليلاً. الأمر الذي كان مستحيلاً.

مع انتشار الهجمات المتطرفة في هذه المنطقة المضطربة، اتّبعت القوات الفرنسية والمالية استراتيجية كسب دعم السكان المحليين الذين تضرروا بشدة بسبب سنوات من الاضطرابات. وفي عام 2019، تولت قوات عملية برخان والقوات

جندي فرنسي يخدم في عملية برخان يحضر احتفالاً بمناسبة افتتاح أحد مشاريع التعاون المدني والعسكري في جوسي، مالي.

وزارة الدفاع الفرنسية

المالية قيادة أكثر من 75 مشروعاً عسكرياً مدنياً، بما في ذلك حفر آبار المياه، وتقديم الدعم للرعاة وبناء المدارس. وقد كانت حوالي نصف هذه المشاريع في منطقة ليبتاكو غورما التاريخية، والتي تشمل جوسي وتقع بالقرب من الحدود مع النيجر وبوركينا فاسو.

والأمل معقود على أن تعمل هذه الاستراتيجية المدنية العسكرية بنفس القدر على تحسين حياة الناس وأن تؤدي إلى سلام دائم بقدر ما تؤدي الجهود العسكرية الحركية.

وقال يعقوبا في مقابلة مع الحشود المتجمعة في جوسي: "إنك تشارك في إعادة بناء البلاد؛ وتتأكد من أن التضامن المالي لن ينكسر أبداً." "ونقدم لك المفاتيح إلى هذه المباني حتى تجعل هذا المشروع مزدهراً. نحن معاً."

اهتزاز الثقة

كادت حكومة مالي أن تنهار في عام 2012 بعد ظهور تمرد في الشمال ومحاولة انقلاب واحتلال 60% من البلاد من قبل تحالف مؤلف من الطوارق العرقيين والمتطرفين الذين يمارسون العنف.

ولقد تآكل الإيمان بقطاع الأمن، الذي كان هشاً بالفعل، إلى مستوى جديد من التدني. حيث شوّهت انتهاكات حقوق الإنسان والفساد والمحسوبية صورة المهنيين الأمنيين، بما في ذلك القوات المسلحة المالية وقوات الدرك والحرس الوطني والشرطة.

وأثناء الأزمة، تسببت قصص الجنود غير المجهزين الذين تركوا مواقعهم والشكاوى من عدم تزويد الوحدات التي تقوم بدوريات بالوقود لشاحناتها في تفاقم الأمور سوءاً.

وقد صرح وزير الدفاع المالي إبراهيما داهيرو ديمبيلي في خطاب ألقاه أمام البرلمان "إنني أخاف عندما أرى مستوى جيشي". "أريد الوصول إلى مستوى الجيوش الأخرى، وحان الوقت لتولي مالي المسؤولية."

وكان من العوامل التي زادت من تعقيد الأمر أن غالبية الانتفاضة حدثت في شمال البلاد، حيث كانت القوات المسلحة المالية في الغالب تتكون من جنود من الجنوب. وفي دراسة للجهود الرامية إلى إصلاح القوات المسلحة المالية، قال الباحث مارك أندريه بويسفيرت إن الجيش بحاجة إلى تعلم "اللغة والثقافة والحقائق اليومية" للشعب الذي أقسم على حمايته.

حيث ذكر بويسفيرت أنه "لا تزال القوات المسلحة المالية فيلق معزولة عن أراضيها." فالعسكريون الذين يرسلون من الجنوب لا يعرفون السكان المحليين في الشمال".

ولحماية الشعب، كانت المؤسسة العسكرية في حاجة إلى كسب ثقته أولاً.

مشاريع التعاون المدني والعسكري (CIMIC)

تعد مشاريع التعاون المدني والعسكري جزءاً من فئة واسعة يمكن أن تشمل أعمال البنية التحتية والمساعدات الإنسانية والحوار المجتمعي وغير ذلك. إن أفضل مشاريع التعاون المدني والعسكري لها تأثير "ثلاثي الأبعاد"، مما يعني أنها تساعد في دعم الدفاع والتنمية والدبلوماسية.

بالإضافة إلى المساعدة في تحسين حياة الناس في المناطق الخارجة من الصراع، يمكنهم إظهار "مكاسب السلام" من خلال إظهار المزايا الاقتصادية للاستقرار للمجتمع. كما أن المشاريع تحسّن سمعة القوات المسلحة ويمكن أن تفتح قنوات اتصال بين الجنود والمدنيين. كما تضعف مشاريع التعاون المدني والعسكري الدعم المقدم لحركات التمرد في الحالات التي يتلقى فيها المقاتلون المساعدة أو يتورطون في المجتمع.

يحث مركز الامتياز للتعاون المدني والعسكري التابع للناتو الممارسين على طرح الأسئلة قبل البدء في تنفيذ المشروع. ويشمل ذلك:

- **هل يتسبب هذا المشروع في أي ضرر؟** تؤدي بعض المشاريع إلى المنافسة أو الصراع أو التحيزات داخل المجتمع.
- **كيف يؤثر هذا المشروع على المجتمعات الأخرى؟** يمكن لبعض المشاريع أن تلحق الضرر بالعلاقات بين المجتمعات من خلال منح ميزة بشكل غير عادل لأحد المجتمعات على حساب الآخر.
- **من المستفيد الأكبر من المشروع؟** بعض المشاريع تفيد مجموعات معينة فقط، مثل الرجال أو النساء أو الأطفال أو كبار السن. قد تستفيد طبقة اجتماعية معينة أو طائفة دينية أو مجموعة عرقية فقط.

جنود ماليون يتحدثون مع امرأة أثناء قيامهم بدورية في نداكي.

رويترز

الخطوات السبع لمشروع التعاون المدني والعسكري

1. تلقي الطلبات من المجتمع.
2. التأكد من أنها تدعم المهمة.
3. التأكد من عدم تكرار الجهد القائم.
4. طلب المساعدة المحلية.
5. تنظيم للملكية المحلية.
6. التوفير للاستدامة.
7. التسليم في نظام العمل الكامل.

المصدر: مركز الامتياز للتعاون المدني والعسكري التابع للناتو

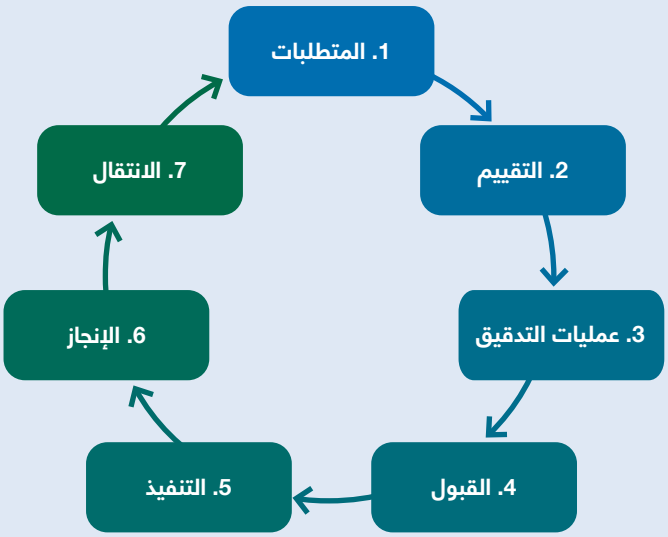

جندي فرنسي يخدم في عملية برخان يحضر احتفالاً بمناسبة افتتاح أحد مشاريع التعاون المدني والعسكري في جوسي، مالي. وزارة الدفاع الفرنسية

”إن الهدف هو محاولة إعادة السلام، ليس من خلال القتال، ولكن من خلال المشاريع الاجتماعية والإنشائية. "والأمر المهم هو أن نفهم أننا قادرون على تحقيقه معاً.“

~ الملازم إميلي، أخصائي التعاون المدني العسكري مع القوات المسلحة الفرنسية

- **هل الموارد آمنة؟** هل المشروع عرضة لخطر السرقة أو التدمير من الجهات الفاسدة؟
- **هل يقوم أي شخص آخر في المنطقة بنشاط مماثل؟** يمكن أن يكون للمشاريع التي تتنافس مع الشركات المحلية أو تحل محلها آثاراً سلبية غير مقصودة.

صورة من صور الإصلاح

في عام 2019، افتتحت عملية برخان الفرنسية قاعدة في جوسي. كان من المخطط لها أن تكون "قاعدة تقدم مؤقتة" لإطلاق مهام ضد المتطرفين في منطقة ليبتاكو غورما المضطربة. حيث أصبحت منطقة الحدود الثلاثية واحدة من أكثر المناطق الدموية في العالم. ففي عام 2019، عانت مالي وبوركينا فاسو والنيجر من 4779 حالة وفاة نتيجة للعنف المتطرف أو النزاع المسلح. وقد حدثت أغلبية هذه الحالات في منطقة الحدود الثلاثية.

أدركت القوات المالية والفرنسية أنه من أجل إعادة الأمن، كن هناك حاجة إلى إعطاء الأولوية للتعاون المدني العسكري.

وقد ذكر الملازم إميلي؛ أخصائي التعاون المدني العسكري مع القوات المسلحة الفرنسية: "إن الهدف هو محاولة إعادة السلام، ليس من خلال القتال، ولكن من خلال المشاريع الاجتماعية والإنشائية." "والأمر المهم هو أن نفهم أننا قادرون على تحقيقه معاً."

تعتمد جوسي بشكل كبير على بحيرة يبلغ طولها 14 كيلومتر، وهي بحيرة حيوية لصيد الأسماك والرعي والري. وقد قامت بعثة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في مالي ببناء سد لحماية البحيرة من الجفاف. وقد اشترت فرق عملية برخان والقوات المسلحة الفرنسية والمالية ودفعت لتشغيل قارب صغير لنقل الطلاب عبر البحيرة إلى حيث يذهبون إلى المدرسة. كما نظم فريق التعاون المدني والعسكري "أيام النظافة" يقوم فيها الجنود والمدنيون بجمع القمامة وتنظيف الشوارع. وأخيراً، أعاد فريق التعاون المدني والعسكري بئراً إلى الخدمة وبناء جداراً واقياً حول إحدى المدارس الابتدائية.

قال أدجوتانت بيير؛ مدير التعاون المدني العسكري في عملية برخان في

أطفال يحضرون حفل تدشين مركز جديد لرعاية الأطفال في جوسي، مالي.
وزارة الدفاع الفرنسية

جنود فرنسيون يتحدثون مع المدنيين أثناء تخصيص قارب صغير يستخدم لنقل الأطفال عبر البحيرة للذهاب إلى المدرسة في جوسي، مالي.
وزارة الدفاع الفرنسية

جوسي "ركزنا منذ وصولنا على المياه والتعليم والتوظيف." "فالبطالة أرض خصبة تؤدي إلى أعمال اللصوصية."

حتى الآن، من المستحيل الحكم على تأثير هذه الجهود، لكن البيانات الأخيرة تظهر أن الدعم الشعبي للجيش المالي في ازدياد. فقد وجد استطلاع رأي أجرته المؤسسة الألمانية فريدريش إيبرت ستيفتونغ أن 69% من أهل مالي صرحوا إنهم كانوا على ثقة في القوات المسلحة المالية لتوفير الأمن. كان هذا أعلى تصنيف مفضل لأي منظمة أمنية في البلاد.

وفي فبراير/شباط 2020، أمضى رئيس الوزراء المالي الدكتور بوبو سيسي عدة أيام في التجول في المدن في شمال البلاد وأعلن عن خطط لتعيين 10,000 عضو جديد في الخدمة في القوات المسلحة المالية.

وصرح قائلاً "من هذه الرحلة، سوف أحمل معي العزم والمرونة التي يتمتع بها السكان الذين يواجهون الأزمة." "فعلى الرغم من هذه الصعوبات اليومية، إلا أنهم ما زالوا متفائلين في مالي والسلطات. وفي المقابل سوف نثبت لهم أن السلطات بجانبهم." ❑

إعادة إدماج المتطرفين السابقين

أطفال كونغوليون استُخدموا في الصراعات المسلحة يتلقون دعماً نفسياً في مركز العبور والتوجيه بجمهورية الكونغو الديموقراطية.

أوغندا تقدم دروساً في إعادة تأهيل المقاتلين السابقين بجيش الرب للمقاومة، ومنهم المقاتلون الذين اختطفهم جيش الرب في طفولتهم

أسرة إيه دي اف | الصور نقلاً عن رويترز

لا توجد دولة بالعالم عليها أن تعرف مفاهيم نزع السلاح من المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم بالمجتمع، كدولة أوغندا لما لها من تجربة مريرة مع جيش الرب للمقاومة.

لم يعد جيش الرب للمقاومة بقيادة جوزيف كوني يقوم بعمليات إرهابية اليوم كسابق عهده، ولكنه جلب على أوغندا الخراب والدمار خلال السنوات التي اشتدت فيها عملياته المسلحة بداية من عام 1987؛ إذ قتلت تلك الجماعة المسلحة 100,000 شخص وتسببت في نزوح 1.7 مليون آخرين، واختطف كوني ومقاتلوه عشرات الآلاف من الأطفال، فحولوا الذكور منهم إلى مقاتلين أشدّاء، واتخذوا من الإناث "زوجات" لهم، وتمرّس هؤلاء المقاتلون الأطفال على الاغتصاب، والتعذيب، والقتل، وسفك الدماء.

أمّا المقاتلون الذين فروا من جيش الرب للمقاومة وعادوا إلى قراهم، فتختلف طرق استقبالهم؛ فيجد الكثير منهم مَن يقابلهم بصدر رحب، ويرحب بهم، ويحسن إليهم، ويُقابَل بعضهم باستقبال فاتر وحالة من اللامبالاة؛ لأن جيش الرب اختطفهم منذ سنوات طويلة بحيث لم يعد أحد يتذكرهم، ووجد البعض الآخر مَن عاملهم باعتبارهم مجرمين وألقاهم في السجن.

وقد ألجأت الضرورة أوغندا منذ سنوات إلى الشروع في إعداد برامج لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ولا يوجد برنامج منها في حالات كثيرة للمقاتلين الفارين من جيش الرب للمقاومة؛ لأنه لا يبلغ قطُّ عن أي انشقاقات في صفوفه.

وقد أعدت الصحفية آنا بورزيلّو تقريراً بعنوان "التحديات التي تواجه برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج شمالي أوغندا: جيش الرب للمقاومة"، جاء فيه أن المراكز التي أُنشئت لاستقبال المقاتلين المنشقين نحو عام 2007 تعاني من أوجه قصور خطيرة،

ومنها الإخفاق في توحيد أساليب الإرشاد والتأهيل، وحُزم الإعانات، ومدة الإقامة، والنهج المتبع إجمالاً، كما أن المقاتلين السابقين كثيراً ما كانوا يقيمون في مخيمات اللاجئين "التي يغيب عنها الأمن والنظافة."

وكتبت بورزيلّو تقول: "ما تزال وصمة العار تلاحق العائدين، ولئن كان المجتمع بصفة عامة يرحب بهم؛ كما أن صرف حُزم الإعانات لهم أو تدريبهم على تعلم مهارات جديدة قد يتسبب في حالة من الاستياء وسط المدنيين."

كانت وما تزال أعمار هؤلاء المقاتلين العائدين تسبب مشكلة، فقد كان معظمهم أطفالاً عند اختطافهم، وشبّ الكثير منهم على القتل وسفك الدماء؛ ويبقى السؤال: هل يعتبرهم المجتمع ضحايا الاختطاف أم يعتبرهم مقاتلين سابقين؟

تجيب بورزيلّو في هذا التقرير بقولها: "قد يتسبب التركيز على العائدين باعتبارهم ضحايا في تشويه فعالية برنامج إعادة الإدماج؛ لأن الكثير منهم قد تأذوا نفسياً بشدة من تجربتهم، في حين أَلِف البعض حياة الأدغال، بل أضحوا يستمتعون بها."

وقد أجرى مركز ستيمسون، وهو عبارة عن مجموعة بحثية في مجال السياسة، دراسة ركزت على التحديات النوعية التي تواجه برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بأوغندا، ونوّهت الدراسة إلى أن تلك المبادرات "ينقصها وجود استراتيجية متسقة." وألقت الدراسة الضوء على ثلاث مشكلات محددة:

- استاءت المجتمعات المحلية من حُزم الإعانات لإعادة التوطين التي تصرفها الحكومة للمقاتلين المنشقين عن جيش الرب للمقاومة لأنهم يرونها مكافأة على أعمال العنف التي قاموا بها؛ كما تعبر هذه الحُزم، التي تُصرف بموجب قانون العفو الذي أصدرته أوغندا عام 2000، عن "توفر الموارد عياناً" لمنشقي جيش الرب للمقاومة، مع حرمان المدنيين والفقراء منها.
- رأى المواطنون المحليون أيضاً الجهود التي قامت بها المنظمات الدولية لدعم البرامج المقدمة للمقاتلين السابقين؛ إذ لا يحصل أفراد المجتمع مع تعدد أفراده على مثل هذه البرامج "على الرغم من احتمالية احتياج شباب المجتمع إجمالاً لمثل هذه البرامج أكثر من غيرهم."
- استاء المقاتلون السابقون من تفاوت مستويات المعونات المقدمة لهم؛ فقد يحصل المقاتل المُختطف الذي لم يلبث في جيش الرب للمقاومة سوى بضعة أسابيع قبل تمكنه من الهرب منه على معونات تفوق المقاتل الذي اختُطف وقاتل مدة تتجاوز 10 سنوات.

دراسة أوغندا

تقوم المؤسسات الحكومية، ومنظمة الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية بدراسة برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في كل من أوغندا والصومال ومناطق أخرى بشرق إفريقيا، بهدف التعرف على أساليب تحسين هذه البرامج في شتى بقاع العالم.

وقد درست جامعة الأمم المتحدة أسباب النجاح والفشل في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بأوغندا، وخرجت عام 2015 بتقرير يسرد المشكلات التي تواجه أي خُطة لإعداد هذه البرامج، وتشمل:

- قد تغيب في حالة وجود صراع قائم الإرادة السياسية اللازمة لبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، مما يثير تساؤلات حول مدى فعالية هذه الجهود في مثل هذا المُناخ.
- يؤدي استمرار الصراع إلى إعاقة الانتعاش الاقتصادي اللازم لاستيعاب المقاتلين السابقين الذين يدخلون سوق العمل، مما يثير تساؤلات حول كيفية تصميم برامج تحول دون انتكاس المقاتلين السابقين أو لجوئهم إلى الإجرام بعد إنهاء الصراع.
- لا نكاد نعرف شيئاً عن العلاقة بين برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وبين استمرار العمليات العسكرية العدائية؛ فهل يتسبب وجود مثل

أطفال كونغوليون استُخدموا في الصراعات المسلحة يتلقون دعماً نفسياً في مركز العلاج بجمهورية الكونغو الديموقراطية.

الجنود الأطفال السابقون يقدمون استعراضاً عسكرياً في احتفالية أقيمت لإطلاق سراحهم بجنوب السودان.

هذه العمليات العدائية في تقويض هذه البرامج أم يحفزها؟

- يتزايد دور الحكومات الدولية والإقليمية والمحلية، بجانب المنظمات غير الحكومية والمتعهدين، في برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ويثير هذا الدور عدداً من التحديات الاستراتيجية والعملية والقانونية؛ فكيف يكون الوضع إذا لم تتوافق المبادئ ومعايير حقوق الإنسان التي تتبناها هذه الجهات المختلفة؟
- وما هي التحديات العملية والقانونية التي تواجه التعامل مع المقاتلين المنشقين الذين كانوا أعضاءً بجماعات إرهابية عنيفة؟

وقد أثار البحث الذي أجرته الصحفية آنا بورزيلّو تساؤلات أخرى لا تختلف عن التي تقدمت، فقد لاحظت أهمية توفير الدعم المالي بعد إنهاء الصراع من أجل تفكيك مخيمات اللاجئين الداخليين، وإعادة توطين السكان، وإعادة إعمار المنطقة؛ وذكرت أن "هذه العملية ستحتاج إلى تكاليف كثيرة، وستطلب التزام الحكومة الأوغندية والجهات الدولية المانحة." ونوّهت بورزيلّو إلى أهمية تدعيم جهازي الشرطة والقضاء عندئذ لإرساء العدل وطي صفحة الماضي، وشددت على أهمية إيجاد حل لمشكلة جرائم الحرب

ثلاثة أنواع من المقاتلين:

ذكر الباحث بروسبر نزيكاني زينا، في بحثه المنشور بالمركز الإفريقي للدراسات الاستراتيجية، أنه يمكن تقسيم المرشحين لبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في مناطق ما بعد الصراع إلى مجموعات ثلاث: المسلحين الذين سيسرّحون أنفسهم بأنفسهم بمجرد أن يلوح لهم إطار عملي للسلام على أرض الواقع؛ والمقاتلين الذين ستبقى لهم مصالح في استمرار القتال؛ والمقاتلين المترددين في نزع السلاح خشية العواقب. ويقول زينا إن المجموعة الثالثة هي التي تمثل النموذج الأمثل لنجاح برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

فهو يرى "أنهم مترددون في نزع السلاح، خوفاً من أنهم سيكونون عرضة للخطر وسط بيئة يغيب عنها الأمن والاستقرار واليقين، وليس لديهم بدائل مناسبة للدخل؛ ولذلك قد يخشون من أن نزع السلاح من شأنه أن يتسبب في إفقارهم وشقائهم. إلّا أنه لا يكاد يوجد لديهم دافع أو مصلحة في مواصلة القتال، فهم على الحياد، ويحتاجون إلى ما يحفزهم ويشجعهم، وإلى وجود مسارات تدريجية وعملية لوقف القتال."

وقد توصل زينا إلى أن العنصر المهم لإنجاح هذه المساعي يتلخص في أن نثبت لهؤلاء المقاتلين أنه يوجد لديهم مسار لنزع السلاح والعودة إلى الحياة المدنية كسائر الناس.

وكتب يقول: "يمكن لبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج استقطاب أمثال هؤلاء المقاتلين المذبذبين وتخليهم عن القتال، ولا يكون ذلك إلا بتوفير الفرص المناسبة لنزع السلاح بأمان، وتقديم الدعم النفسي والمالي لهم لتأمين عودتهم إلى الحياة المدنية، وتوفير برامج التدريب وفرص العمل التي تمكنهم من الإنفاق على أنفسهم؛ ويؤدي هذا كله بطريقة غير مباشرة إلى إضعاف المقاتلين المتشددين عن طريق استنفاذهم من أنصارهم."

وقد ذكر زينا وغيره من الباحثين أن العنصرين الأولين من برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج – أي نزع السلاح والتسريح – لا يعوقان عادة الوصول إلى المقاتلين "المحايدين": فأمّا التسريح فيمكن أن يشكل حساسية سياسية، ولكن هذه المشكلات سرعان ما تتلاشى؛ وأمّا نزع السلاح فيقتضي غالباً توفير مواقع آمنة لجمع السلاح، لا يشعر فيها المقاتلون العائدون بالخوف على أنفسهم؛ وأمّا إعادة إدماج المقاتلين السابقين في الحياة المدنية فهو العنصر الأصعب.

ينطوي إعادة الإدماج على مهام كثيرة كتوفير التدريب على الأعمال، والقروض، والوظائف، ومساعدة أعداء الأمس على الاندماج في مظاهر الحياة السلمية، ومساعدتهم على إيجاد مساكن دائمة. ويمثل إعادة الإدماج المرحلة التي يمكن أن تقع فيها أخطاء كثيرة؛ فقد ييأس المقاتلون السابقون الذين نزعوا سلاحهم ويشعرون بالمرارة من عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج إن استغرق إعادة إدماجهم فترات طويلة، وعندئذ يشكل عدم اكتمال إعادة الإدماج وعدم فعاليته التهديد الأكبر لعودة هؤلاء المقاتلين إلى العنف المسلح.

واختتم زينا بحثه بقوله: "يمثل إعادة الإدماج الوجه الأهم والأكثر تعقيداً لبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ولكنه يأتي في ذيل أولوياتها." ❑

أطفال السلاح

يتطلب إنهاء استخدام الأطفال كجنود التزاماً مستمراً بإعادة الإدماج

أسرة إيه دي اف

كان الفتى م.ك. طفلاً عنيداً، وذلك باعترافه الخاص.

لم يكن صبي جزيرة إدغوي طالباً جيداً. ولم ينصت إلى أبويه أو معلميه. سافر في سن الثالثة عشرة إلى غوما، في إقليم شمال كيفو بجمهورية الكونغو الديمقراطية، لزيارة شقيقه الأكبر سناً. وأثناء زيارته، أوقفه أعضاء في المؤتمر الوطني للدفاع الشعبي كانوا يستقلون سيارة وطلبوا منه التعرف على هويته.

وعندما أخبرهم أنه لا يمتلك هوية، قيده أفراد من ميليشيا التوتسي الكونغولية المناهضة للحكومة، ووضعوه في السيارة واقتادوه إلى معسكرهم في كيتشانغا حيث ألقوا به في حفرة. ومكث هناك لمدة شهرين.

"ثم أخرجوني لاستجوابي" هكذا صرح م.ك. في مقابلة مع القوات الطوعية في خدمة الطفولة والصحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأكمل بقوله: "كان عليّ أن أختار بين الموت أو العمل لصالحهم! فتركوني ساعتين للتفكير في هذا الأمر (وقدموا لي الماء والطعام). فقلت لنفسي إنه إذا رفضت، سيؤول بي الأمر إلى الموت لأنه لم يكن هناك أحد يساعدني أو يحذر عائلتي. وإذا عملت لصالحهم، قد أتمكن ذات يوم من إيجاد حل."

وسرعان ما تعلم م. ك. كيفية التحية وكيفية التعامل مع السلاح. وعيّنه محتجزوه لمرافقة أحد كبار المليشيات. وبدأ بتدخين الماريجوانا لإبعاد ذهنه عن التفكير في أسرته. وعندما وقّع المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية اتفاقية سلام في عام 2009، واصل م. ك. العمل مع قائده تحت قيادة القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وبعد مرور عام، نقلته بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى مركز العبور والتوجيه لإعادة تأهيله.

وتابع م ك: "على مدى الشهرين التاليين منذ وصولي إلى مركز العبور والتوجيه، قُمت بإعادة بناء حياتي بدءاً من الصفر حتى أصبح شخصاً أفضل وأساعد عائلتي."

طفل جندي سابق يحمل مسدساً أثناء اشتراكه في حفل إطلاق سراح خارج مدينة يامبيو بجنوب السودان. رويترز

وتُعد قصة م.ك. قصة مألوفة للعديد من الأطفال الأفارقة. حيث يُختطف العديد من هؤلاء الأطفال الأفارقة ويُرغمون على الانخراط في الميليشيات. ويخدم العديد منهم على الخطوط الأمامية كجنود مشاة يحملون البنادق. بينما يخدم آخرون كطهاة وجواسيس وحمالين ومرافقين وسعاة وأحياناً كعبيد للمنزل أو لأغراض الجنس. وبعضهم لا يتجاوز عمره 8 سنوات.

ويمكن لهذه التجربة أن تتسبب في التأثير على الأطفال سلبياً مدى الحياة إذا ظلوا على قيد الحياة. ولابد من إعادة تأهيل أولئك الأطفال المحظوظين بالهروب أو التحرر، حيث تتطلب عملية التأهيل هذه استثمارات كبيرة في الوقت والموارد والبرامج لضمان قدرة الناشئين الذين يغادرون ساحة المعركة على العودة إلى المجتمع والقدرة على عودتهم أشخاصاً منتجين وآمنين.

تشكل إعادة الإدماج ضرورة أساسية لكسر حلقة العنف والمساعدة في تجنب وصمة العار في مجتمعات الأطفال. ويعكس الفشل في استثمار الوقت والمال في هذه العملية المكاسب المتحققة تجاه السلام والاستقرار.

اتساع نطاق المشكلة

وطبقاً لبعض التقديرات، يوجد حوالي 40% من الجنود الأطفال في إفريقيا ولكن المشكلة قائمة بالفعل في مختلف أنحاء العالم. كما اُستغل الأطفال على النحو السابق في أفغانستان وبورما وكولومبيا والعراق والفلبين وسوريا واليمن في السنوات الأخيرة.

كما أن الأرقام آخذة في الازدياد. وفي فبراير/شباط لعام 2019، أفادت المنظمة الدولية المعنية بمسألة الأطفال الجنود، والتي تدير برامجها الآن مبادرة روميو دالاير للأطفال الجنود، بازدياد عدد الأطفال الجنود بنسبة 159% في جميع أنحاء العالم خلال خمس سنوات. وأفادت مجموعة حقوق الإنسان السابقة، ومقرها لندن، إنها وثقت ثلاثين ألف حالة تجنيد منذ عام 2012. ويكاد يكون من المؤكد تجنيد أطفال آخرين ولكنهم غير مُسجلين.

وأفادت المجموعة السابقة لصحيفة الدفاع بتجنيد 3159 طفلاً في 12 دولة في عام 2012. وارتفع العدد إلى 8185 طفلاً في 15 دولة في عام 2017. كما ازدادت حوادث العنف الجنسي ضد الأطفال بنسبة 40%. ووُثقت 679 حالة في عام 2012. كما وُثقت 951 حالة في عام 2017.

وقد ذكرت إيزابيل جويتارد، مديرة المنظمة الدولية المعنية بمسألة الأطفال الجنود، لصحيفة الدفاع قائلةً "تُعتبر عملية تجنيد الأطفال من بين أكثر قضايا حقوق الإنسان العصيبة في عصرنا." وأضافت جويتارد "تُعد هذه الإحصاءات وحدها مروعة، وربما لا تؤدي إلا إلى تأثير بسيط على النطاق الحقيقي لاستغلال الأطفال من جهات مسلحة في مختلف أنحاء العالم."

حيث يتناقض استخدام الأطفال في الصراعات المسلحة من أي حكومة أو فصيل أو جماعة متمردة أو ميليشيا مع أغلب عناصر ما يسميه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة "الانتهاكات الستة الجسيمة ضد الأطفال أثناء الصراع المسلح.

وتُعد هذه الانتهاكات الستة كما يلي:

- تجنيد الأطفال واستخدامهم.
- قتل الأطفال أو تشويههم.
- العنف الجنسي ضد الأطفال.
- الهجمات على المدارس أو المستشفيات.
- اختطاف الأطفال.
- منع وصول المساعدات الإنسانية.

وتفيد القائمة بالتقرير العالمي السنوي للأمين العام للأمم المتحدة عن "الأطفال والصراع المسلح" والذي يتم فيه، ضمن أمور أخرى، "تحديد هوية المخالفين وكشفهم." وأشار تقرير الأمين العام لعام 2018، والذي صدر في يونيو 2019، إلى بعض من أشد حالات تجاهل الأطفال قسوة منذ بدأ التقرير. حيث سُجل أكثر من 24,000 انتهاكٍ في 20 نزاعاً في جميع أنحاء العالم.

وتشمل هذه الانتهاكات تجنيد أكثر من 7000 طفلٍ في أدوار القتال والدعم. وأفادت منظمة الأمم المتحدة أن الصومال لديها أكبر عدد من الأطفال المجندين تليها نيجيريا وسوريا. وظل عدد حالات الاستغلال الجنسي مرتفعاً إذ بلغ 933 حالة وهو مجموع لا يقل بالتأكيد عن عدد الحالات الفعلية بسبب نقص الإبلاغ بسبب الوصمة التي تتصل بذلك. كما لوحظت أعلى أرقام لحالات الاستغلال الجنسي في الصومال ويليها جمهورية الكونغو الديمقراطية.

واستمرت عمليات اختطاف الأطفال في عام 2018، حيث وصلت إلى ما يقرب من 2500 حالة أُبلغ عنها، وقع أكثر من نصفها في الصومال.

لماذا يُجند الأطفال؟

عند النظر في قسوة وفظائع الصراع المسلح، يُطرح سؤال منطقي: لماذا يُجند الأطفال في مثل هذا الوجود المروع والمُلح؟

غالباً ما تكون نقاط الضعف الشديدة لدى الأطفال بمثابة أساس منطقي لتجنيدهم. وينظر العديد من الجماعات المسلحة إلى الأطفال على أنهم قابلون للاستهلاك. ولأنهم ليسوا ناضجين بعد، فإنهم لا يمتلكون مهارات وشخصيات التفكير النقدي بشكل كامل. وقد يكون بعض هؤلاء الأطفال أكثر شجاعة من الأشخاص البالغين بسبب عجزهم عن تقييم المخاطر المحتملة التي يواجهونها بشكل ناقد.

وبسبب هذا النقص في النضج العقلي ونضج الشخصية، يمكن أن

يتأثر الأطفال ويتم التحكم بهم بسهولة أكبر، بحسب المركز الإفريقي للحلول البناءة للمنازعات. وإذا خسروا والديهم أو غيرهم من أفراد الأسرة، يصبحون مخلصين لشخص آخر، وخاصةً إذا كان ذلك الشخص "يملك سلطة المكافأة والعقاب"، وقد عبر عن ذلك المؤلف مايكل ويسلز، الذي ألف كتاب الأطفال الجنود: من العنف إلى الحماية.

كما أن انتشار الأسلحة الصغيرة في جميع أنحاء إفريقيا ومناطق الصراع الأخرى يجعل الأطفال قادرين على استخدام أدوات الحرب. كما يسهل استخدام الناشئين لبندقية كلاشنيكوف AK-47 الهجومية، وهي سلاح شائع الاستخدام في إفريقيا، وكذلك معظم المسدسات والبنادق بل وحتى السواطير.

كيفية تجنيد الأطفال

يُعد الضرر الذي يلحق بالأطفال المشاركين في الحروب والصراعات ضرراًعالمياً. غير أن أسباب تجنيد الأطفال وأساليب التجنيد ليست كذلك.

ويندرج تجنيد الأطفال في فئتين كبيرتين هما: التجنيد القسري والتجنيد الطوعي.

ففي حالة التجنيد القسري، يُختطف الأطفال ويُرغمون عادةً على القتال أو يولدون في ميليشيات أو جماعات متمردة مسلحة.

ويُعتقد أن جيش الرب للمقاومة، وهو جماعة متطرفة تتخذ من أوغندا مقراً لها، والمعروف باختطاف الأطفال وتسليحهم، قام بتجنيد عشرات الآلاف من الأطفال بالقوة منذ تشكيله في منتصف ثمانينيات القرن العشرين.

وتُعد الأسباب التي تجعل بعض الأطفال يتطوعون للقتال من أجل الميليشيات والجماعات المسلحة أكثر تعقيداً. وفي بعض الأحيان يحدث التجنيد لأنهم يرون التمييز ضد شعبهم أو القمع من السلطات الحكومية. وبالمثل، يمكن أن يدفع الفقر ونقص العمالة والتعليم أو عدم وجود مجتمع دعم مستمر بسبب الصراع بالناشئين للانضمام إلى الجماعات المسلحة وفقاً للمركز الإفريقي للحلول البناءة للمنازعات.

شباب من جنوب السودان، بعد أن ألقوا أسلحتهم، يشاركون في حفل إطلاق سراح في جنوب السودان.

رويترز

طفل جندي يقف ببندقية أثناء مراسم إطلاق سراحه في مدينة يامبيو بجنوب السودان في فبراير/شباط 2018. لا تتجاوز أعمار بعض الأطفال المقاتلين 8 سنوات.

وكالة الأنباء الفرنسية/صور غيتي

وفي بعض الحالات، يرى الأطفال أن الجماعات المسلحة هي الخيار الوحيد لتحقيق الأمن أو الغذاء أو المال أو القبول. وقد يكون الإغراء بسيط مثل الوعد براتب أو دفعة نقدية لمرة واحدة أو تحصيل غنائم من المعارك أو المخدرات والكحول. ولا يمكن أيضاً التقليل من أهمية الفرصة المتاحة لتحقيق المراتب والارتباط مع مجموعة من الأشخاص من ذوي التفكير المماثل.

ومع ذلك، لا يمكن اعتبار الأطفال مسؤولين فقط عن التجنيد الطوعي. فعادةً لا يشكّل الانضمام إلى جماعة مسلحة خياراً للأطفال، حتى ولو لم يُضمن الاختطاف في الأمر. ويقرر الأطفال في بعض الأحيان أن الانضمام إلى مثل هذه المجموعة قد يكون أفضل فرصة لهم للبقاء على قيد الحياة.

ويفيد تقرير المركز الإفريقي للحلول البناءة للمنازعات "بعبارة أخرى، لابد أن تأخذ الإدانة العالمية لتجنيد الأطفال الجنود في الاعتبار قضية البدائل." وأضاف التقرير أيضاً: "ماذا لو كان البديل أسوأ من التحول إلى طفل جندي؟ وإذا كان لنا أن نمنع تجنيد الأطفال وإعادة تجنيدهم، فلابد من وضع البيئة الاقتصادية والاجتماعية والفردية للمجندين المحتملين في الحسبان."

إعادة إدماج الأطفال الجنود

يلزم تقديم المشورة إلى الأطفال الناجين من أهوال القتال وغير ذلك من أشكال المشاركة في الجماعات المسلحة

وتدريبهم ودعمهم كجزء من برنامج شامل لإعادة الإدماج. فتُعد الاحتياجات مذهلة، حيث إن الخدمات مُكلفة وتتطلب سنوات عديدة من المشاركة من أجل إعادة إدماج الناشئين في المجتمع بالكامل.

ووفقاً لتقرير الأمين العام للأمم المتحدة لعام 2018، استفاد 13,600 طفل من الدعم لإطلاق سراحهم وإعادة إدماجهم، بزيادة قدرها 12,000 طفل في عام 2017. وفي إفريقيا أُطلق سراح 2,253 طفلاً من الجماعات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية و883 طفلاً في نيجيريا وحُرر 785 طفلاً في جمهورية إفريقيا الوسطى.

ووفقاً لتقرير منظمة الأمم المتحدة في عام 2018 بشأن إعادة الإدماج "يُعد إطلاق سراح الأطفال من صفوف العناصر المسلحة أمراً ضرورياً، ولكنه ليس سوى خطوة أولى." "يُعد تزويد الأطفال الذين أطلق سراحهم رسمياً بالخدمات الكافية، فضلاً عن التواصل مع أولئك الهاربين أو المُفرج عنهم بشكل غير رسمي، مهمة ضخمة للغاية."

تشكل إعادة الإدماج ضرورة أساسية لكسر حلقة العنف والمساعدة في تجنب وصمة العار في مجتمعات الأطفال. ويعكس الفشل في استثمار الوقت والمال في هذه العملية المكاسب المتحققة تجاه السلام والاستقرار.

ويلزم وجود مبادئ توجيهية معينة لجهود إعادة الإدماج الناجحة وذلك وفقاً لمنظمة الأمم المتحدة. أولاً، يلزم لهذه البرامج مراعاة المصالح العليا للأطفال وليس فقط الشواغل الأمنية أو السياسية السائدة. كما يجب النظر إلى الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة على أنهم ضحايا في المقام الأول. لذا يلزم تجنب المقاضاة والاحتجاز إذا أمكن ذلك لصالح إعادة الإدماج. وأخيراً، يمتلك الأطفال الحق في الحياة والبقاء والنمو الذي يعالج الاحتياجات المادية والروحية والمعنوية والاجتماعية.

ويلزم تضمن برامج إعادة الإدماج الفعالة العناصر التالية:

الدعم النفسي الاجتماعي والصحة العقلية: ويمكن أن تجعل الصدمات التي يتعرض لها الأطفال المقاتلون من العودة إلى ديارهم أمراً بالغ الصعوبة. ويحتاج الشباب إلى المساعدة في إيجاد مركز لهم في المجتمع بمجرد تحريرهم من القتال.

الفرص التعليمية والمهنية: من الممكن أن يؤدي الصراع إلى غلق المدارس وتعثر الاقتصادات. ووفقاً لمنظمة الأمم المتحدة "يُعد تقديم الجنود الأطفال السابقين بديلاً صالحاً لحمل السلاح أهم جانب من جوانب إعادة الإدماج."

إعداد البرامج المراعية للنوع: وتُعد تجارب الفتيات فريدة من نوعها، وكثيراً ما تعاني من العنف الجنسي والحمل ووصمهن بالعار. ويُعد من الشائع تردد الفتيات في الانضمام إلى برامج إعادة الإدماج لأنهن يخشين رفض أسرهن. ويجب أن تحدد البرامج أولويات تعليمهن وتدريبهن المهني.

حيث تُعد عملية إعادة الإدماج عملية طويلة الأجل. وتتطلب تلك العملية تمويلاً كافياً طيلة الوقت المطلوب. ومن شأن ضمان ذلك إكمال عملية التعافي والمساعدة على منع الأطفال من الوقوع مرة أخرى في أيدي الجماعات المسلحة.

بصيص الأمل

ورغم استمرار المشكلة، يدرك المسؤولون في إفريقيا وأماكن أخرى الأضرار الناجمة عن استخدام الأطفال في القتال. وفي مؤتمر عقد في جوبا بجنوب السودان في نوفمبر/تشرين الثاني 2019، جمع بين الحكومة وقوات المعارضة لمناقشة استخدام الجنود الأطفال، وفقاً لموقع ReliefWeb.

شاب متمرد من تحالف سيليكا يقف بالقرب من القصر الرئاسي في بانغي بجمهورية إفريقيا الوسطى.

وكالة الأنباء الفرنسية/صور غيتي

وقد حضر المؤتمر الذي دام ثلاثة أيام أكثر من خمسين من كبار الضباط تحت قيادة بعثة الأمم المتحدة في وحدة حماية الأطفال في جنوب السودان وصندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف).

وأوجز المشاركون عدة إجراءات بما في ذلك تثقيف صغار الضباط بشأن هذه القضية وتحسين سبل التعرف على الناشئين دون سن الثامنة عشرة وزيادة الجهود الرامية إلى العثور على الأطفال العاملين كجنود وإطلاق سراحهم. وأكد المؤتمر أيضاً على إعادة الإدماج كعنصر حاسم.

وأشار أندرو أولوكو، وهو ضابط في اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، إلى أنه "لابد من إقناع الأطفال بالعدول عن الانضمام إلى المؤسسة العسكرية وبدلاً من ذلك ينبغي تحفيزهم على الالتحاق بالمدارس." ويتعين على الحكومة تحمل المزيد من المسؤولية تجاه الشباب لأنهم يشكّلون العمود الفقري لهذا البلد." ❑

اللغز القاتل

لا تزال الأيديولوجية التي تحرك القوى الديمقراطية المتحالفة في معظمها لغزاً

رسومات إيه دي اف

أدى انتشار الجماعات المسلحة في ثاني أكبر دولة في إفريقيا في زعزعة استقرار البلاد لعقود من الزمان، ولكن الحادثة التي وقعت في ديسمبر/كانون الأول عام 2017 لفتت الانتباه مجدداً إلى المخاطر الموجودة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

فقد هاجمت القوات الديمقراطية المتحالفة موظفي الأمم المتحدة في إقليم شمال كيفو الواقع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية مما أسفر عن مقتل 15 فرداً من قوات حفظ السلام و5 أفراد من القوات المسلحة الوطنية على الأقل وسقوط حوالي 53 جريحاً آخرين من قوات حفظ السلام.

وقد صرح مسؤولو الأمم المتحدة لصحيفة واشنطن بوست أن تبادل إطلاق النار الذي استمر ثلاث ساعات دمر ناقلة جنود مدرّعة واحدة على الأقل. وقد صرح الأمين العام أنطونيو غوتيريس في ذلك الوقت قائلاً "يعد هذا هو أسوأ هجوم على قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في تاريخ المنظمة الحديث".

وتعد القوات الديمقراطية المتحالفة، والتي يقدر عدد مقاتليها بحوالي 1500 مقاتل مسلح، مسؤولة عن هجمات أخرى على قوات حفظ السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية: واحدة في يوليو 2013 وأخرى في مارس 2014، وفقاً لصحيفة وقائع تابعة للأمم المتحدة. وهذه الجماعة ليست سوى واحدة من نحو سبعين جماعة مسلحة وميليشيات تحرض على العنف عبر مساحة 2.3 مليون كيلومتر مربع في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

بدايات المجموعة

وعلى الرغم من أن القوات الديمقراطية المتحالفة هي الأكثر نشاطاً الآن في جمهورية الكونغو الديمقراطية، إلا أنها تشكلت في أوغندا المجاورة في عام 1995. فقد انضمت عناصر متطرفة من طائفة التبليغ الإسلامية إلى مقاتلي باكونجو الذين شاركوا في حركة روينزورورو، وفقاً لمقال نشر في عام 2019 للدكتورة إلينور بييفور من المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية. وقد سُميت الحركة الانفصالية روينزورورو على اسم المملكة الواقعة في جبال روينزوري في غرب أوغندا.

حيث ساعدت التركيبة الاجتماعية والعرقية للجماعة في العمل على طول حدود أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية. يرتبط شعب باكونجو في أوغندا بشعب باناندي في جمهورية الكونغو الديمقراطية من خلال الثقافة واللغة. ولم يفصل بينهما سوى اختلاق الحدود الاستعمارية في القرن العشرين.

يتجمع حشد من الناس في أويتشا،جمهورية الكونغو الديمقراطية في نوفمبر/تشرين الثاني 2019 لتكريم الضحايا البالغ عددهم 27 والذين تعرضوا للقتل على يد مقاتلي القوات الديمقراطية المتحالفة. وكالة الأنباء الفرنسية/صور غيتي

ولقد ذكرت بيفور أن القوات الديمقراطية المتحالفة فرت إلى إقليم شمال كيفو في جمهورية الكونغو الديمقراطية حين كانت البلاد لا تزال تعرف باسم زائير. فقد سمح دكتاتور البلاد آنذاك موبوتو سيسي سيكو، وخليفته لوران كابيلا، للجماعة المسلحة بالتجول في المنطقة الحدودية لردع الغارات الرواندية والأوغندية.

في منطقة مشهورة بعشرات الجماعات المسلحة، التي تتمتع كل منها بمصالح غريبة وأحياناً مصالح متنافسة، أظهرت القوى الديمقراطية المتحالفة استعداداً متنامياً لاستخدام العنف المفرط.

وذكرت بيفور أن ذلك جعل المجموعة "حرة في الدخول في شراكات مفيدة قصيرة المدى مع جماعات متمردة أخرى والاستفادة من حركة التجارة الحدودية غير المشروعة وتأمين دعم الجهات الدولية الفاعلة." "فالسودان على سبيل المثال، كان يرسل بانتظام الأسلحة والأموال للجماعة."

وفي فبراير/شباط عام 2019، كتب بول نانتوليا، وهو أحد الباحثين المعاونين مع مركز إفريقيا للدراسات الاستراتيجية، أن القوات الديمقراطية المتحالفة اتخذت أشكالاً عديدة والتي تتراوح بين السلفية الجهادية إلى القومية العلمانية والقومية العرقية والانفصالية حيث كان كل منها يستهدف جماهير مختلفة ويعمل لأغراض مختلفة."

وفي منطقة مشهورة بعشرات الجماعات المسلحة، التي تتمتع كل منها بمصالح غريبة وأحياناً مصالح متنافسة، أظهرت القوى الديمقراطية المتحالفة استعداداً متنامياً لاستخدام العنف المفرط. وقد ذكر نانتوليا أنه في الفترة من 2017 إلى 2018، ازدادت حوادث العنف المنسوبة إلى الجماعة من 38 إلى 132 حادثة. بزيادة بلغت نسبتها 247%. وفي نفس الفترة، تضاعف عدد الضحايا إلى 415. وقد قتلت الجماعة مئات المدنيين منذ عام 2014.

العلاقات مع **داعش (تنظيم الدولة الإسلامية)؟**

ولعل أكثر ما يزعج المراقبين هو مغازلات الجماعة مؤخراً لتنظيم الدولة الإسلامية. ويشير تقرير نشرته صحيفة الدفاع في عام 2018 إلى أن الجماعة لها روابط بالتأثيرات الإسلامية في أوغندا.

ومن غير الواضح إلى أي مدى قد تتحالف الجماعة مع تنظيم داعش ولكن مجموعة أبحاث الكونغو، والتي تركز على الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حللت 35 مقطع فيديو على قنوات وسائل التواصل الاجتماعي الخاصة بين عامي 2016 و2017. وقد أظهر تقرير المجموعة البحثية أن "هناك تحولاً في الخطاب الذي استخدمته الحركة، من حرب ضد الحكومة الأوغندية إلى صراع أوسع نطاقاً من أجل الإسلام."

ووفقًا لمجموعة أبحاث الكونغو فإن القوات الديمقراطية المتحالفة أطلقت على نفسها" مدينة التوحيد والموحدين" منذ عام 2010. يُقصد بالاسم "مدينة التوحيد وأولئك الذين يأيدون ذلك." وتتضمن بعض مقاطع الفيديو التي بثتها الجماعة علماً مماثلاً للأعلام التي تستخدمها داعش وحركة الشباب وتنظيم القاعدة وجماعة بوكو حرام. كما تؤكد على أهمية التفسيرات المتطرفة والعنيفة للقرآن. إن الإسلام الراديكالي ليس جديداً على الجماعة، ولكن التركيز عليه تفاوت بمرور الوقت، وذلك بحسب مجموعة أبحاث الكونغو.

وقد ذكر نانتوليا أن أشرطة الفيديو والوثائق التي صادرتها بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية تشير فيما يبدو إلى أن القوات الديمقراطية المتحالفة تركز على إقامة خلافة إقليمية. وهو يزعم أن انتشار "الروايات المستوحاة من داعش" في الدعاية يوازي "عودة الجماعة إلى جذورها السلفية حتى تتمكن من استغلال شبكات السلفية الجهادية في شرق إفريقيا."

رجال كونغوليون ينظرون إلى سيارة أصيبت بتذائف الهاون، إثر هجوم شنته القوات الديمقراطية المتحالفة في نوفمبر/تشرين الثاني 2018. وكالة الأنباء الفرنسية/صور غيتي

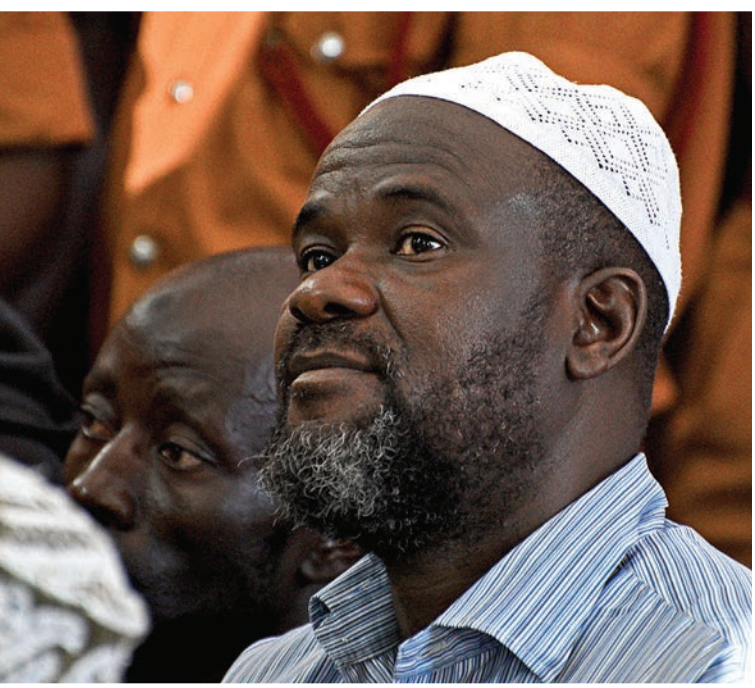

زعيم القوات الديمقراطية المتحالفة جميل موكولو محتجز في أوغندا.

وكالة الأنباء الفرنسية/صور غيتي

ويزعم نانتوليا أن هذه الجهود تكثفت بعد أن خسرت الجماعة أراضي كبيرة في اشتباكات عسكرية مع القوات الكونغولية والأوغندية وقوات الأمم المتحدة. وأدت الهجمات الكبرى التي حدثت في 2011 و2013 و2015-2016 إلى تقليص صفوف المجموعة إلى بضع مئات فقط من المقاتلين. كما وجّه إلقاء القبض على القائد جميل موكولو في تنزانيا عام 2015 ضربة قاصمة للجماعة المسلحة. ولا يزال رهن الاحتجاز في أوغندا.

تكثيف أعمال العنف

وكان رد الجماعة على هذه الخسائر التي لحقت بالقوات العسكرية توجيه الهجمات ضد المدنيين في بني وبونيا وبوتيمبو وإرينغيتي لمعاقبتهم على ما تصورته من تواطؤ مع الحكومة. ولقد ذكر نانتوليا أن هذه الزيادة في الهجمات كانت تقابل بالدعاية العرقية والجهادية.

جنود تنزانيون في بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية يبحثون عن مقاتلين مع قوات التحالف الديمقراطية.

وكالة الأنباء الفرنسية/ صور غيتي

تكيفت القوات الديمقراطية المتحالفة مع تغيير المشاهد الاجتماعية عن طريق التكيف المستمر مع التظلمات المحلية لتعزيز حديثها. وقد أبدت استعدادها لاستخدام أي رسالة من الرسائل التي تعمل من أجل مواصلة التجنيد.

وتستمر أعمال العنف. ووفقاً لتقرير صادر عن الجزيرة في ديسمبر/كانون الأول عام 2019، فإن هناك ما يقرب من 17 شخصاً لقوا حتفهم في هجومين ألقي باللوم فيهما على القوات الديمقراطية المتحالفة. وقد صرح المتحدث باسم الجيش في جمهورية الكونغو الديمقراطية الجنرال ليون ريتشارد كاسونجا لوكالة الأنباء أن الجيش قد عثر أيضًا على "مصنع لإنتاج قنابل يدوية محلية الصنع" في معسكر للجماعة استولى عليه الجنود.

وكانت هجمات ديسمبر/كانون الأول جزءاً من سلسلة عمليات القتل الجماعي رداً على العمليات العسكرية ضد الجماعة والتي بدأت في أواخر أكتوبر/تشرين الأول 2019. وقد قتل المسلحون 100 شخص على الأقل في الفترة بين 5 نوفمبر/تشرين الثاني و5 ديسمبر/كانون الأول 2019، لإثناء المدنيين عن مساعدة قوات الأمن، حسبما أفادت الجزيرة.

ورغم عدائها للسكان المحليين، واصلت الجماعة المسلحة نشر الدعاية الجهادية وجلب المجندين من مختلف أنحاء بوروندي ورواندا وتنزانيا وأوغندا، حسب ما ذكره نانتوليا. وفي الواقع، فإن لدى الجماعة أيضاً خلايا تجنيد في كلٍ من جنوب إفريقيا وتنزانيا.

والواقع أن الاستياء الشعبي لهذه الجماعة مرتفع، ولكن انصهار الجماعات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، إلى جانب عدم قدرة الحكومة على تقديم الخدمات، كان سبباً في عرقلة فرص عزل المقاتلين المسلحين. كما أن المعلومات المتوفرة عن تمويل الجماعة ضئيلة، ولكن هناك تقرير للأمم المتحدة يشير إلى أنها تستفيد من التمويل الخارجي.

مواجهة المليشيات

وقد أثبتت القوات الديمقراطية المتحالفة قدرتها على الصمود والمرونة من خلال البقاء بين عشرات الجماعات المسلحة المتباينة على الرغم من الضغوط المتواصلة من جانب القوات المسلحة الوطنية وقوات حفظ السلام الدولية. وتكيفت مع تغيير المشاهد الاجتماعية عن طريق التكيف المستمر مع التظلمات المحلية لتعزيز حديثها. وقد أبدت استعدادها لاستخدام أي رسالة

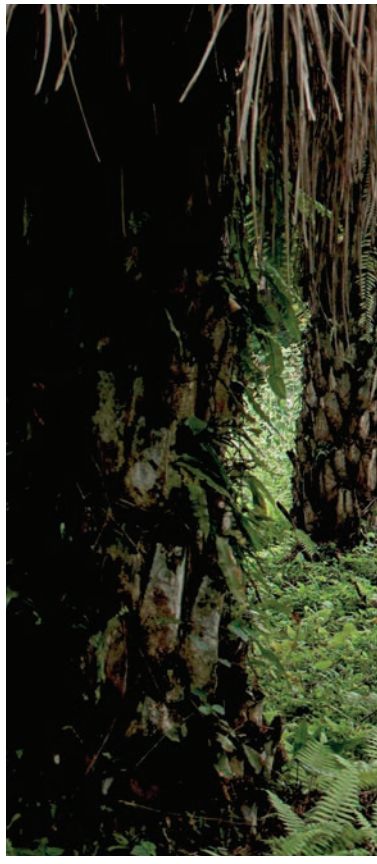

من الرسائل التي تعمل من أجل مواصلة التجنيد.

وسيظل إخراج المجموعة من المناطق النائية في جمهورية الكونغو الديمقراطية أمراً بالغ الصعوبة. وسيتعين على أولئك الذين يقاتلون القوات الديمقراطية المتحالفة إنشاء شبكات استخبارات فعالة وإقامة تعاون إقليمي قوي والحفاظ عليه. وتحقيقاً لهذه الغاية، يقول نانتوليا إن المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى يمكن أن يلعب دوراً هاماً في هذا الصدد.

في عام 2017، أطلقت المنظمة مركزاً للاستخبارات في كاسيزي في أوغندا بالقرب من الحدود مع جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويضم المركز ثمانية خبراء أمنيين من جمهورية الكونغو الديمقراطية وكينيا وتنزانيا وأوغندا ويساعدهم مجموعة من الموظفين، وفقاً لما ذكرته وكالة الأنباء الفرنسية. وبدء هذا المركز باستثمار بلغ 600,000 دولار أمريكي وتموله الدول الأعضاء الأربعة الأساسية.

وقد صرح المتحدث باسم الجيش الأوغندي العميد ريتشارد كاريمير لوكالة الأنباء الفرنسية أنه "بمجرد تلقي المعلومات الاستخباراتية في المركز، يتم تحليلها من جانب الخبراء وإجراء مزيد من التحقيقات وعرضها على الدول الأعضاء لاتخاذ الإجراءات اللازمة".

وقال نانتوليا إن قوة العمل الإقليمية التابعة للاتحاد الإفريقي للقضاء على جيش الرب للمقاومة يمكن أن تكون نموذجاً مفيداً.

وقد ذكر نانتوليا: "أن الجهود المشتركة التي بذلتها قوات أوغندا وجنوب السودان وجمهورية إفريقيا الوسطى، بدعم من أصول الاستخبارات الفنية الأميركية ومستشاريها، لعبت دوراً رئيسياً في قصم ظهر تمرد جيش الرب للمقاومة".

استخدمت فرقة العمل الإقليمية لجيش الرب للمقاومة أكثر من 3000 جندي، من بينهم 2000 جندي من أوغندا و500 جندي من كلٍ من جمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان و85 جندياً من جمهورية إفريقيا الوسطى. بدأت العملية في أغسطس/آب 2013 وأطلق عليها اسم "عملية الرياح الموسمية". والآن أصبح جيش الرب للمقاومة أقل تهديداً في المنطقة.

وأخيراً، لابد أن تعالج الاستراتيجية الناجحة نقص سلطة الحكومة المركزية والمحلية وتوفير الخدمات في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وكانت أوغندا أكثر نجاحاً في هذا السياق، ونتيجة لهذا فقد تم منع قدرة الجماعة المسلحة على السيطرة على الأراضي في ذلك البلد.

كما ذكر نانتوليا: "إن قدرة المقاتلين على تعبئة المشاعر المحلية واستغلالها عبر العديد من المشاهد الاجتماعية والثقافية والدينية والسياسية تؤكد على الحاجة إلى استراتيجيات قوية للمشاركة العامة". "ما دامت [الجماعة] قادرة على الاستمرار في استغلال المظالم الدينية والعلمانية المتعددة، فإن التوصل إلى حل دائم لهذه المظالم سوف يظل بعيد المنال". ❑

امرأة تبكي بعد مقتل خمسة آخرين في بيدة بالقرب من بيني في إقليم شمال كيفو في جمهورية الكونغو الديمقراطية. قتلت القوات الديمقراطية المتحالفة 18 شخصاً في المنطقة على مدى يومين. رويترز

"التحصُّن بالأصول العرقية" يشعل فتيل الانقلابات

الحكام يتشبثون بالسلطة بلجوئهم إلى من يقدمون لهم فروض الولاء والطاعة

أسرة إيه دي اف

رسومات إيه دي اف

يمتلك الحكام الذين استبدوا بالحكم لسنوات طويلة حيلاً كثيرة لمساعدتهم على بقائهم في السلطة، ومنها حيلة تعرف باسم "التحصُّن من الانقلاب" أو بناء قوات مسلحة لن تفكر في الانقلاب على رأس الدولة.

ذكر السيد فيليب روسلر، الباحث في العلوم السياسية، أن الحكام يحاولون التحصُّن من الانقلاب على نظام الحكم من خلال طرق ثلاث:

1. تطهير قيادات القوات المسلحة من أي فرد قد يعارض الحاكم.
2. تمييز كبار قادة القوات المسلحة عن غيرهم مالياً وسياساً.
3. انتهاج سياسة تُسمّى "التحصُّن بالأصول العرقية."

ويُقصد بمفهوم التحصُّن بالأصول العرقية أن يقوم حاكم البلاد بتعيين الضباط الذين ينتمون إلى طائفته العرقية في المناصب العليا بالجيش.

ويمكن لتبني هذه السياسة أن يساعد الحاكم في البقاء في الحكم، ولكنها تتسبب في الفساد وسوء الحكم والإدارة لا محالة، كما أنها تعرض الحاكم للانقلاب العسكري؛ فقد كتبت السيدة ناندیتا بالاكريشنان، الباحثة في العلوم السياسية، في صحيفة واشنطن بوست تقول: "لا يمتلك أحد القوة التي يستطيع بها الإطاحة بالحاكم إلا قادة الجيش – وذلك مع صعوبة القيام بانقلاب عسكري، ومع شدة خطورته حال حدوثه لأن الانقلابيين كثيراً ما يتعرضون للإعدام هم وأسرهم."

وهذا الدرس ضارب بجذوره في أعماق التاريخ: فعندما تصل إلى الحكم وتأخذ من أهلك وعشيرتك بطانة لك على حساب غيرهم من أبناء الشعب، فسيعاني الوطن من انتهاج هذه السياسة أيما معاناة.

ولقد كانت القارة السمراء شاهدة على انقلابات كثيرة على أرضها؛ إذ شهدت منذ حقبة إنهاء الاستعمار في خمسينيات القرن العشرين ما ينيف عن 220 محاولة انقلاب، لم ينجح منها إلا ما يقرب من نصفها، فأطاحت بحكومات مدنية، وقضت على الديموقراطية وسيادة القانون، وساقت البلاد إلى سنوات طويلة من الاستبداد العسكري.

وشهدت القارة 34 محاولة انقلاب منذ عام 2010، لم ينجح منها إلا ست محاولات؛ في حين لم تشهد باقي دول العالم في هذه الفترة إلا سبع محاولات فقط.

ويرى السيد جوناثان باول، الباحث الأمريكي في العلوم السياسية، أن عدد الانقلابات بإفريقيا لا يسترعي النظر، نظراً لحالة عدم الاستقرار التي شهدتها بلدان القارة على مدار السنوات التي أعقبت حصولها على الاستقلال.

وقال باول لهيئة الإذاعة البريطانية: "تتوفر في البلدان الإفريقية الأسباب التي تؤدي إلى الانقلاب، ومنها الفقر وضعف الأداء الاقتصادي، وعندما يشهد بلد انقلاباً واحداً، فكثيراً ما ينذر ذلك بانقلابات أخرى."

المحتجون السودانيون يحتشدون بالخرطوم في نيسان/أبريل 2019 بعد الإطاحة بالرئيس عمر البشير، وقالوا إن الجيش، الذي تهيمن عليه القيادات التي عينها البشير، سيحاول التشبث بالسلطة.

وكالة الأنباء الفرنسية/صور غيتي

القوات الخاصة الكينية تصل إلى مسرح انفجار بمجمع فنادق بنيروبي عام 2019، وقد حاولت كينيا تمثيل مختلف طوائفها العرقية بالجيش.

وكالة الأنباء الفرنسية/صور غيتي

وحدات النخبة

جرت العادة أن يعلن الحاكم الجديد عن خُطة للتوافق الوطني ولم الشمل، ويعد مختلف الطوائف العرقية، والدينية، والقبلية بمكان لهم في حكومته، ولكن إذا كانت الدائرة الداخلية للحاكم السابق تقوم على أسس عرقية، فلن تنجح عملية التوافق الوطني الجديدة، مما يجبر الحاكم الجديد على التمسك بمن يتولون الحكم بالفعل، خوفاً من أن ينقلبوا عليه. ويستخدم رؤساء الدول في حالات كثيرة أصولهم العرقية كشرط من شروط الالتحاق بوحدات الصفوة أو النخبة، كالمناصب القيادية بالقوات المسلحة.

توافر العلماء في السنوات الأخيرة على دراسة ظاهرة التحصُّن بالأصول العرقية، وربطها بالقمع، والاستبداد، والانقلاب، والعنف السياسي.

ولنا مثال ناجح لظاهرة التحصُّن بالأصول العرقية بجمهورية الكونغو الديموقراطية عندما كانت تُسمى زائير. فعندما تولى موبوتو سيسي سيكو رئاسة الجمهورية عام 1965، عين في ضباط الجيش رجال من طائفة نباندي التي ترجع جذورها إلى منطقة إكواتور مسقط رأسه، ويقول الدكتور إميزت كيسانغاني، أستاذ العلوم السياسية، إنه قُبيل انتهاء فترة حكم موبوتو التي استمرت 30 عاماً، قد وصل نسبة أقاربه الإكواتوريين نحو 80% من إجمالي ضباط الجيش.

وقد تمكن موبوتو بفضل هذه السياسة من البقاء في الحكم لمدة 30 عاماً، ولكننا لا يمكننا أن نحكم على فترة رئاسته بأنها كانت ناجحة؛ إذ تمكن بدعم جيشه الذي تألف من طائفته العرقية من جني ثروات طائلة، جاء معظمها عن الطريق الفساد والاستغلال الاقتصادي، واتصفت حكومته بعدم قدرتها على السيطرة على التضخم والكساد الاقتصادي.

وقد توافرت الدكتورة كرستين هاركنِس، المحاضرة بجامعة سانت أندروز بإسكتلندا، على دراسة ظاهرة التحصُّن بالأصول العرقية، وتحلل في كتابها الصادر عام 2018 بعنوان "عندما يتمرد الجنود" ممارسات التجنيد العرقي في الجيوش الإفريقية، وكيف تسببت تلك الممارسات في زعزعة أنظمة الحكم بالقارة.

وتقول هاركنِس في دراسة منشورة لها عام 2019: "كان الكثير من حكام القارة منذ حقبة إنهاء الاستعمار يخشون على حكمهم من محاولات الانقلاب عليهم ومن حركات التمرد العرقية ضدهم؛ ولذلك استمروا في الاعتماد على تجنيد أبناء عرقهم وترقيتهم، ليتمكنوا بذلك من السيطرة على الجيش ويضمنون ولاءه لهم، وتتراوح هذه الممارسات من التلاعب بالمناصب العليا في قيادات الجيش، إلى تشكيل وحدات شبه عسكرية من طوائفهم العرقية، لتنفيذ سائر العمليات والخدمات على أساس أنهم أبناء طائفة واحدة." وأضافت هاركنِس تقول: "من المحتمل أنه يوجد لمثل هذا الاعتماد على العرقية كسبيل لكسب الولاء تأثير كبير على عدد من المسائل المهمة، بداية من الكفاءة في القتال، إلى النزوع إلى الانقلاب، وصولاً إلى إضفاء الطابع الديموقراطي على الحكم."

وتتعدد سلبيات مثل هذه السياسات، إذ ترى هاركنِس أن عملية بناء جيوش عرقية "من المحتمل أنها ستلقى مقاومة من الضباط الذين ينتمون إلى الأعراق الأخرى، مما يتسبب في زعزعة استقرار الحكومات، على المدى القصير على الأقل." وقد لاحظ باحثون آخرون أن إقصاء بعض الفئات العرقية

من المؤسسات المهمة بالدولة يمكن أن يشعل فتيل التمرد، بل الإرهاب.

وقد أظهرت دراسة هاركِنس أنه عندما يصل إلى الحكم عن طريق الانتخابات رئيس جديد لا ينتمي للطائفة العرقية التي يتكون منها الجيش، فإن خطورة قيام انقلاب عسكري ضده ترتفع من دون 20% إلى نحو 90%.

ليس هذا بجديد على إفريقيا

توجد ظاهرة التحصُّن بالأصول العرقية على أرض القارة قبل استقلالها بفترات طويلة، وأصدق مثال على ذلك ما حدث في جنوب إفريقيا أيام الفصل العنصري، إذ كان السود يُحرمون من الخدمة بالجيش، كما أن القوات المسلحة بدول إفريقية أخرى تبنت هذه السياسة قبل الاستقلال؛ فكثيراً ما كان قادة الاستعمار يجنّدون أبناء قبيلة بعينها لما يرون فيهم من أنهم أجدر بالالتحاق بالجيش من أبناء قبائل أخرى.

وتخصص اليوم قوات الدفاع الوطنية الجنوب إفريقية نسبة لكل عرق من الأعراق التي تعيش على أرضها، بهدف التأكد من التمثيل النسبي للبيض والسود والأجناس المختلطة والجنوب إفريقيين الهنود بالقوات المسلحة.

وتلاحظ هاركِنس أن بعض البلدان الإفريقية واصلت انتهاجها لسياسة التحصُّن بالأصول العرقية مع التعاون في الوقت ذاته مع الطوائف العرقية الأخرى.

وكتبت تقول: "لا يشغل المناصب العليا بالقوات المسلحة إلا من توفرت فيهم صفة الولاء العرقي، مع الحرص في أحيان كثيرة على تمثيل سائر الطوائف الأخرى في المناصب الأدنى."

وقد انتهج هذا النهج حكام كينيا على مدار تاريخها، منذ استقلالها عام 1964، إذ عينوا أبناء طوائفهم العرقية بالمناصب العليا للقوات المسلحة؛ فقد ورث جومو كينياتا، أول رئيس لها، جيشاً يهيمن عليه ضباط من طائفة الكامبا، فبادر باتخاذ الإجراءات اللازمة لتغيير التوازن العرقي بالقوات المسلحة لصالح طائفة الكيكويو التي ينتمي إليها. إلّا أنه لم يحقق إلّا نجاحاً جزئياً؛ لأن طائفة الكيكويو لم تشكل سوى نسبة 21% من سكان كينيا في ذلك الوقت. وجاء من بعده دانيال موي، فاستغنى عن قادة الكيكويو بأفراد من طائفة كالينجين التي ينتمي إليها، وبعد ذلك أقصى معظم القلة التي تبقت من الكيكويو من المناصب القيادية بعد محاولة فاشلة للانقلاب عليه.

وتفيد مؤسسة جلوبال سيكيوريتي (globalsecurity.org) الأمريكية بأن القوات المسلحة الكينية تخصص اليوم حصصاً للتمثيل العرقي بقيادات الجيش وتراعي تنوع الجنود بمختلف القيادات.

يمكن أن يكون التحصُّن بالأصول العرقية موضوعاً معقداً؛ لأن الهويات العرقية بإفريقيا ليست واضحة دائماً، إذ يمكن أن تستند الهُوية العرقية في مناطق شتى بالقارة إلى المنطقة أو الطوائف العرقية المختلطة أو العشائر، وتوجد طوائف فرعية داخل الطوائف العرقية ترتبط بمناطق بعينها.

فكتبت هاركِنس تقول: "شكّلت المنطقة الجغرافية ظاهرة التحصُّن بالأصول العرقية في الكثير من دول الساحل، إذ تتداخل اختلافات مهمة بين الشمال والجنوب مع الانقسامات العنصرية واللغوية والدينية والعرقية."

وقد توصلت هاركِنس وغيرها من الباحثين إلى أن التحصُّن بالأصول العرقية يجدي نفعاً، ولكن إذا اقتصر الهدف منه على البقاء في السلطة؛ ولكن لزاماً على الحاكم أن يتجنب هذه السياسة إذا كان ينشد تحقيق الديموقراطية الحقيقية، والتكافؤ الحقيقي للفرص في الانضمام للقوات المسلحة وتولي المناصب العليا بها. وقد توصل ستافان ليندبيرج وجون كلارك في دراسة لهما عام 2007 إلى أن الأنظمة الديموقراطية الحقيقة لديها "تاريخ مختلف تماماً"، من حيث التعرض إلى تدخلات ناجحة أو فاشلة من جانب الجيش؛ فقد أوضح هذا البحث أنه تقل احتمالية تعرض الأنظمة الديموقراطية إلى محاولات التدخل من جانب الجيش عن الأنظمة المستبدة المنتخبة بنحو سبع مرات ونصف، وتقل عنها في احتمالية تعرضها للسقوط الحقيقي بنحو 18 مرة.

راشيل أوماموـ وزيرة الدفاع الكينية، في المنتصف، تشهد الاحتفال بعيد القوات المسلحة الكينية بنيروبي عام 2019. وكالة الأنباء الفرنسية/صور غيتي

ويقول هذان الباحثان: "يبدو أن الشرعية المبنية على التحرر السياسي 'تحصّن' الدول من دخول الجيش في معترك السياسة."

وقد أجرى الباحثون أندريس ويمر، ولارس-إريك سيدرمان، وبراين مين دراسة عن التحصُّن بالأصول العرقية نُشرت عام 2009، توصلوا منها إلى ثلاث نتائج رئيسية:

- يمكن أن تتعرض الدول التي تُقصي قطاعاً كبيراً من مواطنيها على أساس عرقي إلى التمرد العسكري.
- تزيد خطورة الاقتتال الداخلي العنيف عندما يتقاسم السلطة في دولة مجزأة عدد كبير من النخب المتنافسة.
- تزيد احتمالية تعرض الدول غير المتماسكة حديثة العهد بالحكم المباشر إلى صراعات انفصالية.

وتقول هاركِنس إن الديموقراطية الحقيقة لها ثمنها.

وجاء في دراستها: "لا بد لتحقيق الديموقراطية في المجتمعات التي تتعدد فيها الطوائف العرقية من تفكيك الجيوش العرقية الحالية وتنوع المؤسسات العسكرية الوطنية بالطوائف العرقية." وأضافت هاركِنس أن تفكيك هذه المؤسسات أمر عسير ومحفوف بالمخاطر؛ لأن "الجيوش العرقية لا تقف مكتوفة الأيدي أمام العابثين بها." ❑

صفقة طائرات تجعل لكينيا

عيوناً في السماء

الولايات المتحدة تسلّم قوات الدفاع الكينية طائرات هليكوبتر بموجب الاتفاق المُبرم بينهما

طائرتان هليكوبتر طراز ام دي -530اف كايوز واريور تقلعان خلال حفل التسليم الذي أقيم بنيروبي، عاصمة كينيا، في كانون الثاني/ يناير 2020.

أسرة إيه دي اف | الصور بعدسة رقيب فني آشلي نيكول تايلور/القوات الجوية الأمريكية

سلّمت الولايات المتحدة الأمريكية عدد ست طائرات هليكوبتر طراز ام دي 530-اف إلى قوات الدفاع الكينية، وستساعد هذه الطائرات دولة كينيا الواقعة شرقي إفريقيا على القيام بمهام الهجوم، والتمشيط، والإسناد الجوي القريب.

وقد صرح اللواء ميشيل د. توريلو، القائد العام لقوة العمل المشتركة الموحدة في القرن الإفريقي، بقوله: "تثبت هذه الصفقة أن الولايات المتحدة على التزامها التام بتقديم التدريب والمعدات الحيوية في الوقت المناسب، بهدف رفع كفاءة قوات الدفاع الكينية."

وقد سلّمت الولايات المتحدة الست طائرات الهليكوبتر طراز ام دي 530 -اف كايوز واريور إلى القيادة المشتركة لطائرات الهليكوبتر التابعة للجيش الكيني في قاعدة إمباكاسي بنيروبي، في حفل أُقيم بمناسبة تسليم الطائرات في 23 كانون الثاني/ يناير 2020.

ويقول توريلو: "تمثل شراكتنا مع قوات الدفاع الكينية واحدة من أهم شراكات الولايات المتحدة بإفريقيا وحجر أساس بمنطقة شرق إفريقيا، ونتوجه إليكم بخالص الشكر والتقدير على سعيكم الدائم في التصدي للقوى التي تضمر لنا الشر."

وقد بدأت صفقة طائرات الهليكوبتر في عام 2016 ووافقت عليها وزارة الخارجية الأمريكية في عام 2017، وتؤكد التزام كلا البلدين بتحقيق السلام والاستقرار بمنطقة شرق إفريقيا.

ويبلغ إجمالي عدد الطائرات الهليكوبتر بهذه الصفقة 12 طائرة، على أن تسلم الست طائرات المتبقية إلى قوات الدفاع الكينية في موعد لاحق. وطبقاً لما ذكرته وكالة التعاون الأمني الدفاعي، فقد جُهزت الطائرات لتحمل عدد 24 مدفع رشاش ثقيل مثبتة داخل وحدات خارجية من نظام 400، وعدد 24 قاذف صواريخ طراز ام-260، وعدد 4,032 صاروخاً طراز ام-151، وعدد 1,536 صاروخاً ذات رؤوس حربية وأثر دخاني طراز ام-274، وعدد 400,000 طلقة عيار (.50).

وذكرت الوكالة أن الصفقة تشمل أيضاً أجهزة ملاحة واتصالات، والتدريب، والدعم اللوجستي، والمساعدة الفنية من الحكومة الأمريكية، وكذلك دعم قطع الغيار الخاصة بكل ما يتعلق بهيكل الطائرة وأنظمة الأسلحة بها، وغيرها، ويقدر إجمالي تكلفة الصفقة بمبلغ 253 مليون دولار أمريكي.

وتقول الجهة المصنعة لطائرات الهليكوبتر طراز ام دي إن السرعة القصوى لطائرة ام دي 530-اف تصل إلى نحو 250 كيلومتر في الساعة، ويمكنها أن تصل إلى ارتفاع يتجاوز 4.8 كيلومتر، ويتجاوز طولها 7 أمتار، ويمكنها أن تستوعب على متنها طاقم مكون من فردين يتوليان أجهزة القيادة، وراكبين في الكابينة التي تليهما.

وقال الفريق أول سامسون مواثيثي، قائد قوات الدفاع الكينية، في حفل تسليم الطائرات: "لا يُعد هذا الحدث تتويجاً للرحلة التي بدأناها عام 2016 فحسب، وإنما يُعد أيضاً حدثاً تاريخياً لقواتنا الجوية في سبيل تحديث قوات الدفاع الكينية؛ لأن دخول طائرات الهليكوبتر طراز ام دي 530-اف الخدمة سيعزز قدرتنا على تنفيذ مهامنا، والاستمرار في فرض الأمن بالبلاد؛ ونحن نقدر هذا الإنجاز الذي يعد ثمرة تعاوننا مع حلفائنا الأمريكيين."

الفريق أول سامسون مواثيثي، قائد قوات الدفاع الكينية، يرحب باللواء الأمريكي ميشيل د. توريلو خلال حفل تسليم الطائرات.

الطيارون الكينيون بالقيادة المشتركة لطائرات الهليكوبتر يتدمان عرضاً عن طائرة الهليكوبتر طراز ام دي 530-اف كايوز واريور.

وكالة الأنباء الفرنسية/صور غيتي

كينيا تحاول حماية اللغات المهددة بالاندثار

صوت أمريكا

توجد بإفريقيا مئات من لغات سكانها الأصليين التي أمست على شفير الاندثار، ويوجد بكينيا وحدها ما لا يقل عن 13 لغة منها؛ ولذلك تقدم منظمات المجتمع المدني مشروع قانون للمساعدة على الحفاظ على هذه اللغات وحمايتها من الاندثار.

ينقل لاريمان ليتيكو البالغ من العمر 102 عاماً إرث ثقافته ولغته التي عاش يتحدثها إلى أبناء قبيلته قبل أن تذهب في طي النسيان، ولم يعد يتحدث بلغة الياكونتي إلّا ليتيكو وأخوه ليتيون البالغ من العمر 95 عاماً وسط قبيلة يبلغ عدد أفرادها نحو 10,000 فرد.

وتصنف منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) لغة الياكونتي ضمن اللغات المندثرة، إلّا أن قبيلة ياكو ما تزال تناضل من أجل الحفاظ عليها، وتعد هذه القبيلة واحدة من القبائل الأصلية التي تقطن غابة موكوجودو والمناطق المجاورة لها بمقاطعة لايكيبيا الواقعة في شمال وسط كينيا.

ويقول ليتيكو: "كان أبي وأمي يتحدثان الياكونتي، إلا أن هذه اللغة لم تصبح على وشك الاندثار إلّا بعدما رحنا نكثر من التفاعل مع قبيلة الماساي ونتزوج منهم ويتزوجون منا؛ لأننا تحدثنا بلسانهم عندما اختلطت أنسابنا بأنسابهم."

يتحدث أبناء قبيلة ياكو الآن لغة الكيماساي وهي لغة جيرانهم الماساي بمقاطعة لايكيبيا، ويستعين ليكيتو بالتقاليد التي حفظها عن آبائه وأجداده لينقل لغته وتراثها الثقافي إلى ابنه وغيره من أبناء قبيلة ياكو، ويرى أن تدريس لغة الياكونتي في المدارس المحلية هو السبيل الوحيد لإنقاذها من الزوال.

ولذلك فقد قامت منظمات المجتمع المدني ووزارة الرياضة والثقافة والفنون الكينية بصياغة مشروع قانون يهدف إلى توثيق لغات سكان كينيا الأصليين وترويجها.

ويقول السيد كيماني نجوجو، وهو من علماء اللغة بكينيا وعضو بمجمع اللغات الإفريقية، إن اللغة تموت شأنها شأن أي كائن حي.

ويرى نجوجو أنه "يوجد شيوخ لا ينقلون لغتهم إلى الشباب والصغار وذلك بسبب ظاهرة العولمة والتحضر، ولأنه ينقصنا آلية منهجية لنقل اللغات من جيل لآخر، كما تهيمن على أنظمة التعليم لغات بعينها مما يتسبب في تهديد عدد من اللغات بالاندثار."

ويعتقد نجوجو أنه ينبغي لنا الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات لتوثيق هذه اللغات قبل زوالها.

السينما في السودان

تعود إلى الحياة من جديد

وكالة الأنباء الفرنسية

ناضل طلال عفيفي لسنوات لإحياء السينما السودانية التي تراجعت بشدة على مدار ثلاثة عقود من الحكم الاستبدادي، إلّا أن سقوط نظام عمر البشير المستبد أعاد له الأمل من جديد.

عندما حضر عفيفي مهرجاناً دولياً للأفلام القصيرة بميونخ، ألمانيا، عام 2008، وجد أن مخرجاً عراقياً قد حصل على المركز الأول عن فيلم وثائقي صوّره بكاميرا يدوية، فكان ذلك مبعثاً لإلهام عفيفي بالعودة إلى السودان وإنشاء مركزاً للتدريب وداراً للإنتاج السينمائي.

ويقول عفيفي: "أردت تذكير الناس بأنّ هناك مكاناً يدعى السودان، وبأنّه في يوم من الأيام كان هذا المكان فعّالاً في مجال السينما، وبأنّه ما زال فيه خفقان في مسألة الفنون."

فأنشأ مؤسسة تُسمّى "سودان فيلم فاكتوري" في فيلا قديمة بالخرطوم، وقد درّب فيها منذ ذلك الحين ما يربو عن 300 شاب وشابة على مختلف الأدوات المتعلّقة بصناعة الأفلام.

ويصبو عفيفي وزملاؤه اليوم بعد الثورة التي أطاحت بحكم البشير في نيسان/أبريل 2019 إلى أن تستعيد صناعة السينما مجدها الغابر.

وجدير بالذكر أن السينما السودانية ضاربة بجذورها في القِدم، إذ تم تصوير أول فيلم صامت عام 1898 بعد بضع سنوات من اختراع الصور المتحركة، وذلك وفقاً لما ذكره المخرج المخضرم إبراهيم شدّاد.

وبحلول عام 1946 طاف أسطول من السينما المتنقلة (أو الموبايل سينما) أرجاء السودان، لعرض الأفلام ليلاً في الهواء الطلق.

وبحلول الثمانينيات تجاوز عدد دور العرض بالسودان الـ 60 داراً لعرض الأفلام الأمريكية والهندية والعربية، إلّا أن استيلاء البشير على السلطة في البلاد أدى إلى شلل هذه الصناعة.

وبحلول عام 1996 أغلق نظام الحكم الإسلامي المحافظ الذي ترأسه البشير

أحمد فيصل، المدير اللوجستي بمؤسسة سودان فيلم فاكتوري، يعلق ملصقاً لفيلم بالخرطوم وكالة الأنباء الفرنسية/صور غيتي

معظم دور العرض بالبلاد، والأدهى من ذلك أنه أصبح من الصعب استيراد الأفلام الأجنبية، أو تحديث البرامج القديمة، أو شراء الأجهزة الجديدة بسبب الحظر الذي فرضه النظام على التجارة الأمريكية.

وبدوره يقول المخرج سليمان إبراهيم، رئيس جماعة الفيلم السوداني إن حكم البشير نفى الكثير من صناع السينما السودانيين.

إلّا أن عفيفي لم يستسلم إلى هذه العوائق، بل استمر هو وفريقه في إحياء الفن السابع، من خلال عرض الأفلام الوثائقية والأفلام الأجنبية على الأسطح بالعاصمة الخرطوم.

لقد أطاح الجيش بنظام البشير في نيسان/أبريل عام 2019 في انقلاب القصر بعد شهور من الاحتجاجات.

وقد أعادت الإطاحة به الأمل لعشاق السينما بإحيائها على أرض السودان، إذ يقول عفيفي: "نحن الآن نتحدّث عن استعادة دور السينما، وتغيير القوانين، وتأسيس كليّات لتدريس السينما."

جماهير الإفريقي التونسي تتبرع بمبلغ 450,000 دولار لإنقاذ فريقها

نادي الإفريقي يحتفل بإحراز هدف في نهائي بطولة كأس تونس عام 2017 التي تُوج بها

وكالة الأنباء الفرنسية/صور غيتي

أخبار هيئة الإذاعة البريطانية: BBC.CO.UK/NEWS

تبرع مشجعو النادي الإفريقي التونسي بمبلغ يتجاوز 450,000 دولار أمريكي في يوم واحد في سعيهم لإنقاذ النادي من الأزمة المالية التي تواجهه، وكان من بين هؤلاء المتبرعين مشجع كفيف قرر التبرع بالمبلغ الذي كان يدّخره لعلاجه من أجل إنقاذ ناديه.

ويعد النادي الإفريقي الذي أُسس عام 1920 ثاني أقدم نادي كرة قدم بتونس وأحد أشهر فرق القارة السمراء، وقد قرر الاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا) خصم ست نقاط من النادي وغرامة مالية، بسبب عجزه عن تسوية مستحقات لاعبين سابقين بالفريق.

وقد شكل الاتحاد التونسي لكرة القدم لجنة لإدارة الأزمات بهدف إنقاذ النادي العريق من التعرض لعقوبات أخرى.

وفتح الاتحاد في تشرين الأول/أكتوبر عام 2019 حساباً بنكياً لتلقي تبرعات جماهير النادي ومحبيه لمساعدته في تسوية ديونه، وقد وصلت هذه التبرعات حتى الآن إلى مليون دولار، بما في ذلك مبلغ الـ 450,000 دولار الذي تبرع به جماهير النادي في يوم واحد. ويرى الاتحاد أن إجمالي ديون النادي تقدر بنحو 6 مليون دولار.

وخلال الحملة التي استمرت على مدار يوم واحد، تبرع الأطفال بالنقود التي كانوا يدّخرونها في حصالاتهم، وتبرع المشجع الكفيف بتكاليف علاجه، وكرّمه الفريق بقميص النادي الذي يحمل توقيع اللاعبين.

السلطات الإيفوارية تنقذ
137 طفلاً من ضحايا الإتجار بالأطفال

صوت أمريكا

ذكرت السلطات بكوت ديفوار أنها تمكنت من إنقاذ 137 طفلاً من ضحايا الإتجار بالأطفال خلال إعدادهم للعمل في مزارع الكاكاو أو ممارسة البغاء.

وقد أنقذت قوات الشرطة الأطفال بعد محاصرة مدينة أبويسو الواقعة شرقي البلاد، وقامت بالبحث عنهم على مدار يومين في السيارات، والمزارع، والقرى المجاورة.

ويقول المسؤولون إن أعمار الأطفال تراوحت بين 6 إلى 17 عاماً، وقد هُرّبوا إلى كوت ديفوار من بنين وغانا والنيجر ونيجيريا وتوجو، وأودعتهم السلطات الإيفوارية في مؤسسة خيرية بمدينة أبويسو إلى أن تتوصل إلى ذويهم.

وتقول قيادات شرطية إن جهاز الشرطة يعتزم تكثيف عملياته لمكافحة جرائم الإتجار بالأطفال.

ويقول السيد كواديو يبوي مارسلين، نائب مأمور شرطة أبويسو: "يتسبب الإتجار بالأطفال في تشويه صورة كوت ديفوار، ونهيب بالآباء أن يحافظوا على أبنائهم، ونقول لهم: المدرسة أولى بأبنائكم من المزرعة."

وجدير بالذكر أن كوت ديفوار تعتمد على تصدير محصولي الكاكاو والكاجو، ويعوّل فقراء المزارعين على العمالة الرخيصة لجمعهما من الحقول.

وقد تعهدت شركات الشكولاتة العالمية، كشركة نستله وهرشي، بالتوقف عن شراء الكاكاو الذي يُستخدم الأطفال في زراعته أو حصاده، إلّا أن النقاد يقولون إن مثل هذه الجهود لم تكد تحقق نجاحاً ملموساً.

الكاكاو يُحصد في مزرعة بمدينة أزاغيي بكوت ديفوار، وهي أكبر دولة مصدرة للكاكاو في العالم، والسلطات تحارب استخدام الأطفال للعمل في المزارع.

رويترز

الولايات المتحدة والسودان
يرأبان الصدع في العلاقات الدبلوماسية بينهما

صوت أمريكا

قام رئيس الوزراء السوداني عبد الله حمدوك بزيارة تاريخية إلى العاصمة الأمريكية واشنطن، أشار خلالها إلى أن الحكومة الانتقالية التي يتولى رئاستها تولي أهمية قصوى لهدف واحد على سائر الأهداف الأخرى، ألا وهو نشر السلام في أرجاء السودان الذي مزقته الحروب.

وقال حمدوك: "تتصدر أولوياتنا مهمة إنهاء الحرب وإرساء دعائم السلام المستدام، لا سيما لإنهاء معاناة أبناء الوطن في سائر مخيمات اللاجئين؛ ونعتقد أن هذا هو الوقت المناسب لإنهاء هذه الحرب."

وذكر أن مشاهد الصمود التي رآها في أثناء زيارته لمخيم زمزم للاجئين في دارفور أثلجت صدره، وقد اندلعت الحرب في دافور عام 2003 ولم تضع أوزارها تماماً حتى وقتنا هذا.

وعلى النقيض من حكومة الرئيس السابق عمر البشير، فإن حكومة حمدوك قد تعهدت بالسماح لمنظمات الإغاثة بالوصول إلى من يعانون من أبناء السودان دون قيد أو شرط.

وقد زار حمدوك العاصمة الأمريكية واشنطن بهدف رأب الصدع في علاقة السودان بالولايات المتحدة، إذ تأزمت العلاقات بين البلدين في عهد البشير الذي استبد بالحكم 30 عاماً، وقد أطاح به الجيش في نيسان/أبريل 2019 بعد شهور من الاحتجاجات الشعبية.

رويترز

كما يرجو حمدوك أن تشطب الولايات المتحدة اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب؛ إذ أدرجته الولايات المتحدة على القائمة عام 1993 عندما كان يعيش أسامة بن لادن، مؤسس تنظيم القاعدة، على أرضها.

وقد وافق البلدان على تحسين العلاقات الدبلوماسية بينهما وتبادل السفراء، ولئن كان السودان ما يزال مدرجاً على قائمة الدول الراعية للإرهاب، وصرح مسؤولون أمريكيون بأن عملية شطب السودان من القائمة ستستغرق وقتاً طويلاً. وأكد حمدوك أن بلاده مستعدة لأي شروط تطلبها الولايات المتحدة، بما في ذلك دفع تعويضات مالية لضحايا الهجمات الإرهابية.

وقال حمدوك في تصريحاته: "نحن السودانيين لم ندعم الإرهاب قط، وإنما وزره على النظام السابق، كما أننا من البلدان التي وقعت ضحية الإرهاب الذي جرّه علينا النظام، ولكننا قبلنا بذلك من باب المسؤولية الجماعية، وما نزلنا نجلس إلى طاولة المفاوضات."

وكالة الأنباء الفرنسية/صور غيتي

فرنسا وبريطانيا يتعهدان بالاستمرار في مكافحة التطرف بمنطقة الساحل

وكالة الأنباء الفرنسية

تعهد قادة القوات الجوية الفرنسية والبريطانية بمواصلة جهودهما المشتركة لمكافحة المتطرفين في قلب منطقة الساحل الإفريقي، ولئن كانت قضية خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي (البريكسيت) تلقي بظلالها على البلدين.

"يجمعنا تاريخ حافل بالعمل المشترك بين جيوشنا، ولن يعكر شيء صفو هذه العلاقة في الفترة القادمة، وسنواصل مسيرة العمل معاً بخطى واثقة أكثر من ذي قبل، مهما كان الذي تجره علينا الأيام"؛ جاء ذلك على لسان السيد مايك ويجستون، رئيس هيئة الأركان الجوية البريطانية، في تصريحه لوكالة الأنباء الفرنسية، في أثناء زيارته إلى مدينة جاو بمالي مع نظيره الفرنسي فيليب ليفين. ويصل عدد القوات الفرنسية بمنطقة الساحل إلى 4.500 جندي وضابط، يدعمهم 100 من أفراد القوات المسلحة البريطانية، وتعمل هذه القوات معاً على دعم الجيوش الوطنية التي تحارب قوات المتمردين المتطرفين منذ سبعة أعوام.

مايك ويجستون، رئيس هيئة الأركان الجوية البريطانية، يتحدث مع القوات الفرنسية والطيارين البريطانيين أمام طائرة هليكوبتر بريطانية طراز شينوك سي-ايتش47- بمدينة جاو بمالي، لدعم عملية برخان الفرنسية.

وقد أسفرت أعمال التطرف التي تشهدها منطقة الساحل عن مقتل آلاف من المدنيين، ونزوح مئات الآلاف من منازلهم، ويقول ويجستون إن مالي ودول الجوار يشكلون "الجبهة الأولى لعدم الاستقرار".

وتقوم القوات الفرنسية في عملية برخان بتدريب ودعم القوات المحلية التي تعاني من نقص الأسلحة والعتاد والتمويل.

وقد وقّعت بريطانيا وفرنسا على ميثاق تعاون في مجال الدفاع عام 2010 بالعاصمة الإنجليزية لندن، وطالما ذكر البلدان أن البريكسيت لن يؤثر على الميثاق الذي بينهما في شيء.

فمنذ تمّوز/يوليو 2018، قامت بريطانيا بدعم القوات الفرنسية في عملياتها بالساحل بعدد ثلاث طائرات هليكوبتر للنقل الثقيل طراز شينوك. وسجلت الطائرات اعتباراً من كانون الأول/ديسمبر 2019 ما يزيد 1.600 ساعة طيران، ونقلت نحو 11.000 فرد، ونحو 800 طن من المؤن والعتاد.

وتستطيع طائرة شينوك أن تنقل في الحمولة الواحدة حوالي 4 طن من المؤن وما يزيد عن 30 جندياً، وتمثل بذلك إضافة حيوية لمنطقة يستغرق فيها الوصول إلى قوات الخطوط الأمامية ساعات طويلة بالطرق البرية، كما أن سلك هذه الطرق محفوف بمخاطر التعرض للألغام وهجمات الميليشيات المسلحة.

وصرح العقيد لويك قائد سرية القتال الجوي بعملية برخان أن دعم الطائرات الهليكوبتر "يسمح لنا بالتفرغ لمهام القتال الجوي، أمّا زملاؤنا البريطانيون فيتولون مهام الإمداد والتموين، وإعادة التزود بالوقود، ونقل القوات..."

الولايات المتحدة وغانا يعززان أواصر الشراكة بينهما

اللواء توماس أوبونج-بيبراه، رئيس أركان القوات المسلحة الغانية
القيادة الأمريكية لقارة إفريقيا

القيادة الأمريكية لقارة إفريقيا

استضافت القيادة الأمريكية لقارة إفريقيا كبار قادة القوات المسلحة الغانية لمناقشة خُطط الأمن والدفاع طويلة الأجل.

وقد حضر الاجتماع ممثلو القيادات الخمس للقيادة الأمريكية لقارة إفريقيا، ووزارة الدفاع الأمريكية، وزارة الخارجية الأمريكية، والسفارة الأمريكية بغانا، والقوات المسلحة الغانية، وناقشوا أهداف التدريب الخاصة بالقيادات الخمس مع غانا والتي تتراوح من ثلاثة إلى خمسة أعوام.

وصرح سيادة اللواء توماس أوبونج-بيبراه، رئيس أركان القوات المسلحة الغانية، بأن "القوات المسلحة الغانية تشتهر في غرب إفريقيا بأنها قوات محترفة وعلى أعلى تدريب؛ ونتبنى قيماً مماثلة لقيم الولايات المتحدة، ونحترم حقوق الإنسان ... وتعلم الولايات المتحدة ذلك وترانا شريكاً لها بالمنطقة."

وتشمل الخُطط استضافة الجيش الأمريكي بإفريقيا تمرين للاستعداد الطبي لتطوير قدرة القوات المسلحة الغانية على منع انتشار الأمراض المعدية، وقد ساعدت القوات البحرية الأمريكية بإفريقيا على تطوير مركز العمليات البحرية للقوات البحرية الغانية، ويقدم المركز توعية مستمرة بالمجال استعداداً لخوض الحروب البحرية.

وقال اللواء أوبونج-بيبراه إن التدريب الطبي "قد ساعد بلادنا بالفعل على منع انتشار الأمراض بغانا ودول الجوار، إذ أصبح لدينا القدرة على مساعدة الدول الأخرى."

وتتضمن الأهداف الأخرى بالخُطة قيام القوات الجوية الأمريكية بإفريقيا بمساعدة القوات الجوية الغانية على توسيع عملياتها، بهدف دعم الانتشار السريع للقوات والإجلاء الطبي الجوي. وتسعى قوات مشاة البحرية الأمريكية بأوروبا وإفريقيا إلى دعم قدرة سرب القوارب الخاصة التابع للبحرية الغانية في ردع الجرائم البحرية والاستجابة لها، كالاتّجار بالمخدرات، والقرصنة، والصيد غير المشروع.

وأشركت قيادة العمليات الخاصة الأمريكية بإفريقيا القوات المسلحة الغانية معها في التخطيط لتمرين فلينتلوك لعام 2020، بهدف مساعدة البلدان الإفريقية على مكافحة التنظيمات المتطرفة العنيفة، وتأمين الحدود، وفرض الأمن.

ويقول اللواء أوبونج-بيبراه: "تنقص بعض جيوش إفريقيا القدرة على فرض الأمن في بلادها أو القدرة على تصدير الأمن في أرجاء المنطقة، ولكننا استطعنا بناء هذه القدرة على مدار الوقت لتقديم يد العون لدول الجوار؛ ذلك أننا ندرك أنه يتوجب على البلدان الإفريقية تحقيق التكامل فيما بينها لتحقيق السلام والاستقرار والحفاظ عليهما."

البحرية الموزمبيقية تعترض شحنة هيروين كبيرة قُبالة سواحلها

أخبار هيئة الإذاعة البريطانية: BBC.CO.UK/NEWS

تجار المخدرات المشتبه بهم يضرمون النار في قارب قرابة سواحل موزمبيق بعد اعتراض السلطات الموزمبيقية لهم.
قوات الدفاع الموزمبيقية

اعتقلت السلطات الموزمبيقية 12 إيراني يشتبه في قيامهم بتهريب المخدرات قرابة سواحل محافظة كابو ديلغادو الواقعة شمالي البلاد.

وقد تم اعتراض القارب في كانون الأول/ديسمبر 2019 في عملية مشتركة قامت بها قوات البحرية الموزمبيقية والإدارة الوطنية للتحقيقات الجنائية.

واعترضت السلطات القارب على بعد 50 كيلومتر من سواحل موزمبيق، وتفيد الأخبار أن المشتبه بهم قد أضرموا النار في القارب قبل القبض عليهم بلحظات.

وتقول الشرطة إن الحريق دمّر نحو 1.5 طن من الهيروين الذي كان يُشتبه في وجوده على متن القارب.

ثمّ قفز طاقم القارب في قناة موزمبيق وأنقذتهم قوات البحرية.

واعتقلت الشرطة المشتبه بهم في مدينة بيمبا عاصمة محافظة كابو ديلغادو.

وقد أفادت الأنباء الواردة من وسائل الإعلام المحلية بأن العملية جاءت نتيجة المعلومات التي جمعتها مختلف أجهزة الدولة باستخدام تقنيات المراقبة الجوية بتمويل من الولايات المتحدة والتي تُستخدم في مكافحة الاتجار بالمخدرات.

وصرح السيد دومينجوس جوفان، مدير عام الإدارة الوطنية للتحقيقات الجنائية، لوسائل الإعلام المحلية بقوله: "ما زال المجتمع للأسف يتعرض لشر عالمي هائل؛ وأقصد بذلك الفساد، الذي علينا القضاء عليه فيما بيننا، والتصدي له بكل ما أوتينا من قوة، ورسالتنا هي أنه على زملائنا مواصلة الليل بالنهار في أداء ما عليهم من واجبات تجاه وطنهم."

التعاون بين نيجيريا ودول الجوار

لمكافحة عمليات التهريب

رويترز

وافقت نيجيريا ودولتا الجوار، بنين والنيجر، على تكوين قوات مشتركة من دوريات مراقبة الحدود بهدف مكافحة عمليات التهريب بين بلدان غرب إفريقيا.

وقد اجتمع وزراء خارجية الدول الثلاث لمناقشة عمليات التهريب وكيفية التصدي لها، وذلك بعدما قررت نيجيريا، وهي أكبر دول القارة من حيث الاقتصاد والكثافة السكانية، غلق حدودها الأرضية أمام التجارة حتى 31 كانون الثاني/يناير 2020 على الأقل.

وكانت نيجيريا قد شرعت في إغلاق جزئي لحدودها للتصدي لتهريب الأرز والبضائع الأخرى، ثم أمرت بوقف سائر الأنشطة التجارية عبر الحدود الأرضية لأجل غير مسمى.

وجاء بالبيان المشترك الصادر عن الاجتماع الذي عُقد في العاصمة النيجيرية أبوجا أن وفدي بنين والنيجر طلبا من نيجيريا إعادة فتح الحدود على الفور.

وذكر البيان أن الوفود ناقشوا المخاوف التي تساور الدول الثلاث، واتفقوا على "تكوين فريق مشترك من دوريات مراقبة الحدود، يتكون من أجهزة الشرطة والجمارك والهجرة والبحرية والأمن الوطني للدول الثلاث."

المواطنون يسيرون على الطريق المؤدي إلى النقاط الحدودية المشتركة بين نيجيريا وبنين عام 2018. وكالة الأنباء الفرنسية/صور غيتي

كما اتفقوا على أن يقوم وزراء المالية والتجارة بالدول الثلاث بإنشاء لجنة لتنشيط التجارة بين بلدان المنطقة، وذكروا أن كل دولة سوف تتخذ الإجراءات التي تكفل أن كل من يمر بحدودها سوف يظهر وثاق سفره التي يعترف بها التكتل الإقليمي للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا.

وجدير بالذكر أن الرئيس النيجيري محمد بخاري قد وضع منذ توليه الحكم عام 2015 مجموعة من السياسات التي تهدف إلى الحد من الاستيراد والتهريب بهدف تنشيط الإنتاج المحلي، وعلى الرغم من أن نيجيريا تأتي على رأس دول القارة في إنتاج النفط الخام، فإنها تستورد معظم استخدامها من الوقود المكرر بسبب تدهور حالة مصافي التكرير بها.

ووفقاً للبيانات الصادرة عن الجمعية النيجيرية لكبار مسوّقي النفط، فإنه يتم تهريب نحو 10% إلى 20% من وقود نيجيريا إلى دول الجوار لأن الحكومة النيجيرية تدعم أسعار البنزين بمبالغ كبيرة، مما يجعل سعره في السوق أقل بكثير من دول الجوار.

الكاميرون تعدم كمية هائلة من الأسلحة غير القانونية

صوت أمريكا

ألقت قوات الجيش الكاميروني القبض على عشرات الأشخاص، ودمّرت مئات الأسلحة يدوية الصنع المنتشرة على حدودها الشمالية مع دولتي تشاد ونيجيريا؛ ففي حدث عام، سارت إحدى معدات الجيش المستخدمة في رصف الطرق على ما يفوق 2,500 قطعة سلاح ناري، وأعيرة نارية، وغيرها من الأسلحة التي ضبطتها قوات الجيش بحوزة المهربين، ومحتجزي الرهائن، والصيادين غير الشرعيين، وممن يُشتبه في أنهم من مقاتلي جماعة بوكو حرام.

وصرحت السيدة ريجين إيسنيم، رئيسة دائرة العدل بمدينة غاروا الواقعة شمالي الكاميرون، بأنها ترغب في إرسال رسالة صريحة للمجرمين بأنه لن يوجد ملاذ آمن لهم لممارسة أنشطتهم الإجرامية في المنطقة الحدودية الشمالية بين الكاميرون وتشاد ونيجيريا، وذكرت أن الدول الثلاث تتعاون معاً لمنع عصابات الخطف والصيد غير المشروع من استخدام الأسلحة في أعمال غير شرعية.

وذكر السيد جين أبيت إدي، حاكم المنطقة الشمالية بالكاميرون، أن قوات الجيش تمكنت من ضبط هذه الأسلحة بعد حملة مكثفة من المداهمات على الأحياء السكنية والقرى التي يُشتبه بأن المجرمين الذين يعملون بالكاميرون ودول الجوار يختبئون بها.

وقد استاء التكتل الإقليمي المكون من ست دول إفريقية، ويعرف باسم المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا، من انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة، واعتبرها سبباً في نشوب الصراعات المسلحة والعمليات الإرهابية والإجرامية في منطقة وسط الغرب الإفريقي.

وتحتل الكاميرون مرتبة متوسطة عالمياً من حيث عدد الأسلحة الموجودة بها، وذلك في الإحصائية التي أعدتها جامعة سيدني عام 2017 حول سياسات حيازة السلاح، إذ جاءت بالمركز رقْم 99 من بين 178 دولة أخرى؛ ومع ذلك تفيد الإحصائية بأنه ما يزال يوجد بحوزة المدنيين ما يزيد عن 500,000 قطعة سلاح بشكل قانوني وغير قانوني، ويوجد معظمهم على الحدود التي يسهل اختراقها بين الكاميرون ونيجيريا.

السلطات بمدينة مايدوغوري بنيجيريا تعرض الأسلحة والذخيرة المضبوطة بحوزة المتطرفين، وتُعد الأسلحة المنتشرة في منطقة حوض بحيرة تشاد مصدراً دائماً لزعزعة الاستقرار في السنوات الأخيرة. آسوشيتد برس

السودان يستغل الأهرامات في تنشيط السياحة

رويترز

لا يكاد يوجد أحد برفقة المهندسة المعمارية البرتغالية تانيا مونتيرو وزوجها في زيارتهما إلى أهرامات السودان التي تعد واحدة من المعالم السياحية العالمية التي أهملها العالم لسنوات طوال.

زارت مونتيرو الأهرامات الواقعة بمدينة مروي، وهي مدينة تاريخية تقع على الضفة الشرقية لنهر النيل، وتبعد عن العاصمة السودانية الخرطوم بنحو 200 كيلومتر جهة الشمال الشرقي، وتقول مونتيرو: "يتصف الناس هنا بحسن الخلق، وترحيبهم الدائم بنا."

ويتفوق السودان على مصر في عدد الأهرامات، إلا أن أهراماته أصغر حجماً من أهرامات مصر، ولم تجذب سوى 700,000 سائح عام 2018 مقارنة بأهرامات الفراعنة التي توافد عليها 10 مليون سائح.

ولم يكن السودان محط أنظار السياح بسبب الصراعات والنزاعات التي نشبت في عهد رئيسها السابق عمر البشير، وتشديد الإجراءات الخاصة بتأشيرات السفر، وعدم توفر الطرق والفنادق خارج الخرطوم، بيد أن الحكومة الانتقالية المدنية التي تولت حكم البلاد بعد الإطاحة بالبشير في نيسان/أبريل 2019 أخذت في تسهيل إجراءات السفر، بهدف تنشيط السياحة بالمواقع الأثرية كالأهرامات الملكية بمروي.

اهتدى الكوشيون النوبيون الذين حكموا المنطقة منذ 2500 عام بهدي الفراعنة في دفن الملوك وأبناء الملوك في مقابر على شكل أهرامات، وتوجد بالقرب من أهرامات مروي سلسلة من المعابد التي توجد على جدرانها نقوش قديمة للحيوانات، ومدينة النقعة التاريخية، كما توجد أهرامات أخرى بجبل بركل الواقع أقصى الشمال.

وقد بدأت الحكومة في تخفيف إجراءات السفر، بما في ذلك إلغاء التصريح الذي كان لازماً للتنقل خارج الخرطوم، وقد تسببت حالة عدم الاستقرار السياسي التي شهدتها البلاد عام 2019 في قلة أعداد الزوار، ولكن من المتوقع أن تتجاوز الأعداد 900,000 سائح عام 2020، وقد تصل إلى 1.2 مليون سائح عام 2021.

ويحتاج السودان إلى تنشيط السياحة بعد عقود من العزلة وارتفاع معدلات التضخم؛ إذ أُنشئ بمدينة مروي مركز للزوار بفضل المعونة القطرية والخبرة الألمانية، ويشرح المركز للسياح تاريخ السودان وأهراماته، كما يوجد مسارات للزوار ومركز جديد للاستقبال.

ويستطيع السياح الآن دخول الأهرامات، وسيتمكنون قريباً من دخول المقابر التي بداخلها، ويعد هذا المشروع جزءاً من المعونة القطرية التي تبلغ 135 مليون دولار، وسيتمكن السودان من ترميم الكثير من الأهرامات التي طالتها يد الإهمال على مدار عقود.

المرشدون السياحيون ينتظرون السياح عند أهرامات مروي الواقعة شمالي الخرطوم.

آسوشيتد بريس

عيادة بمالاوي ضمن أفضل العيادات بالعالم

صوت أمريكا

وضعت السيدة جريس تشاكوزدا في تشرين الثاني/نوفمبر 2019 صبياً بحالة صحية جيدة - وهو طفلها الرابع - بعيادة أتشيكوندي الخيرية بمالاوي، وقد افتُتحت هذه العيادة عام 2008 لمساعدة النساء الفقيرات على الوضع مع الحفاظ على سلامة الأم والجنين.

وقد ذكرت مؤسستها أن العيادة أجرت منذ افتتاحها ما يزيد عن 8,800 حالة وضع ناجحة، دون وفاة الأم أو الجنين، ويعد هذا رقماً قياسياً بمالاوي، إذ يقول صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) إن معدل الوفيات يصل فيها لكل 1000 حالة وضع إلى 22 حالة وفاة للأطفال وست حالات للأمهات.

وتقدّر تشاكوزدا الرعاية التي تلقتها بالعيادة، إذ تقول: "شتان بين العيادة والمستشفيات العامة التي تكتظ بالمواطنين، وتضطر النساء إلى الوضع على أرضية المستشفى، وتتولى الممرضة الواحدة أحياناً رعاية ثلاث حوامل على وشك الوضع، مما يعرض حياة الأم والجنين للخطر، ولكنني تلقيت بالعيادة رعاية جيدة..."

ويعني رقم حالات الوضع الناجحة التي ذكرته العيادة أنها لم تتفوق على المتوسط العالمي الذي يصل إلى 17 حالة وفاة للأطفال لكل ألف حالة وضع، وإنما تفوقت أيضاً على المتوسط الذي وصلت إليه الدول الغنية.

وقد كرمّت بريطانيا هذا العام السيدة تشاريتي ساليما، مؤسسة العيادة، بمنحها نوط شرف الكومنولث، وأطلقت عليها لقب فلورنس نايتينجيل مالاوي، وفلورنس نايتينجيل هي الممرضة الإنجليزية التي تعرف بأنها مؤسسة علم التمريض الحديث.

وتشيد ساليما بطريقة تعامل العيادة مع حالات الطوارئ الطبية،

تشاريتي ساليما تزن طفل بعيادة أتشيكوندي الخيرية بمدينة ليلونغوي عاصمة مالاوي. لامبك ماسينا/صوت أمريكا

إذ تقول: "يرجع كل هذا النجاح الذي أحرزناه إلى أننا نحيل الحالة للمستشفى بأسرع ما يمكن في حال وجود أي مضاعفات، ويكمن سر نجاحنا في الاكتشاف المبكر لأي مشكلات صحية وأي حالات تقتضي إحالتها إلى المستشفى..."

ولا تتلقى العيادة ثمن الخدمات التي تقدمها، وقد بُنيت بالتبرعات التي جاءتها من اسكتلندا ومن هيئة التمريض النرويجية، ويمولها مؤسسة القضاء على ناسور الولادة، وهي مؤسسة خيرية بالولايات المتحدة تعمل على المساعدة في معالجة إصابات الولادة.

وتتحدث ساليما عن التحديات التي تواجه العيادة برغم سمعتها الطيبة، ومنها أنها تتعرض أحياناً إلى نقص الموارد المالية التي قد تستغلها مثلاً في الاستفادة من الطاقة الشمسية عندما ينقطع التيار الكهربائي.

فتاة كاميرونية تفوز بجائزة دولية

أخبار هيئة الإذاعة البريطانية: BBC.CO.UK/NEWS

ناشطة السلام الكاميرونية ديفينا مالوم تتسلم جائزة السلام الدولية للأطفال لعام 2019 من كايلاش ساتيارثي، وهو ناشط حقوقي هندي في مجال حقوق الأطفال وحائز على جائزة نوبل للسلام.

وكالة الأنباء الفرنسية/صور غيتي

فازت ديفينا مالوم، وهي فتاة كاميرونية في الرابعة عشر من عمرها، بجائزة السلام الدولية للأطفال عن عملها مع الشباب والأطفال الذين تعرضوا لأعمال العنف والتطرف، لا سيما شمالي الكاميرون.

وقد منحتها هذه الجائزة مؤسسة كيدز رايتس الهولندية، وتقول المنظمة إنها تريد تكريم الأطفال عن جهودهم في تحسين الأوضاع بأوطانهم.

فكانت الفتاة الكاميرونية قد أنشأت حركة "أطفال من أجل السلام" لتخدم ضحايا الإرهاب من الأطفال، إذ تقوم بزيارة القرى والمجتمعات المحلية لتوعية الأطفال بحقوقهم، وأهمية تجنب الانخراط في أعمال العنف الدائرة بالبلاد.

وتقول ديفينا: "أرى الحزن في أعين هؤلاء الأطفال عندما أنظر إليهم، فهم يتألمون أيما تألم، وأرجو أن أساعدهم أنا وزملائي على تغيير واقعهم."

وجدير بالذكر أن جماعة بوكو حرام الإرهابية بنيجيريا تنفذ هجمات إرهابية على الحدود الكاميرونية منذ عام 2014، وكثيراً ما تقوم بتجنيد الأطفال، لا سيما الفتيات، لتنفيذ هجماتها الإرهابية. وأظهر مقطع فيديو أعدته مؤسسة كيدز رايتس ديفينا وهي تحذر الشباب الكاميروني من التورط مع هذه الجماعة.

وتظهر ديفينا بالفيديو وهي تعرض فيلماً كرتونياً بعنوان "لست بطلاً وفي يدي قنبلة"، ويعرض الفيلم الكرتوني شابة كاميرونية ترفض ارتداء الحزام الناسف لتنفيذ عملية انتحارية.

وتقول ديفينا: "نحن نفتح لهم أبواب الأمل، ونشجعهم على التحلي بالشجاعة في وجه الهجمات التي تنفذها تلك الجماعات الإرهابية."

وتقول مؤسسة كيدز رايتس إن ديفينا قد قامت "بتنظيم معسكر سلام للأطفال من المجتمعات المختلفة، وإنشاء حلقات بالمساجد للدعوة إلى السلام، وأصدرت بالتعاون مع أطفال آخرين إعلاناً ضد العنف والتطرف."

وقالت ديفينا وهي تتسلم الجائزة بالعاصمة الهولندية لاهاي: "إننا بحاجة إلى الأطفال لوقف العنف ونشر السلام"؛ كما أهدت جائزتها "إلى جميع الأطفال الذين يعانون من ويلات الحروب."

إفريقيا على وشك القضاء على شلل الأطفال

أسرة إيه دي اف

أوشكت منظمة الصحة العالمية أن تعلن أن إفريقيا أصبحت خالية من مرض شلل الأطفال بعد مرور ثلاث سنوات دون تسجيل حالات جديدة بالمرض.

وذكرت منظمة الصحة العالمية في آب/أغسطس 2019 أن نيجيريا لم تسجل أي حالات مؤكدة الإصابة بمرض شلل الأطفال منذ ثلاث سنوات، ووصفت ذلك بأنه يُعد "إنجازاً كبيراً"؛ ويمكن أن تعلن المنظمة رسمياً في عام 2020 أن إفريقيا أصبحت خالية من شلل الأطفال، إذا لم تظهر أي حالات جديدة في الأشهر القليلة القادمة، إذ سُجلت آخر حالة بولاية بورنو بنيجيريا في آب/أغسطس 2016.

وقد تمكنت قارتا أمريكا الشمالية والجنوبية من القضاء على شلل الأطفال فيهما منذ ما يزيد عن 20 عاماً، وقد تسبب هذا المرض في قتل وإعاقة مئات الآلاف من الأطفال في شتى بقاع العالم.

وقالت الدكتورة ماتشيديسو موتي، المدير الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية لإفريقيا، لصحيفة الجارديان البريطانية: "إننا على يقين بأننا سنحتفل عن قريب بشهادة منظمة الصحة العالمية بأن دول القارة قد تمكنت من التخلص من شلل الأطفال بلا رجعة."

لقد كانت نيجيريا واحدة من آخر دول العالم التي سُجلت بها حالات مصابة بشلل الأطفال؛ إذ أُصيب 200 طفل نيجيري بهذا المرض عام 2012، ويمثل هذا الرقْم ما يزيد عن نصف الحالات المسجلة عالمياً. وألقت المنظمات الصحية اللوم على جماعة بوكو حرام المتطرفة عن الحالات التي سُجلت في شمال شرقي نيجيريا؛ لأنها منعت موظفي وزارة الصحة من تطعيم الأطفال ضد هذا المرض بتلك المنطقة، ولكن تراجعت الآن سيطرة تلك الجماعة على الأرض.

وفي عام 2015 أعطى الرئيس النيجيري محمدي بخاري إحدى حفيداته جرعة اللقاح ضد شلل الأطفال في مشهد تناقلته وسائل الإعلام المحلية، وأعلن بخاري أن حكومته "ستبذل ما وسعها للتأكد من عدم إصابة أي طفل نيجيري بهذا المرض من جديد."

ويلزم إفريقيا للإعلان عن خلوّها من شلل الأطفال أن يقوم فريق من الخبراء المستقلين بتقييم نظم الرقابة الصحية بدول القارة، بهدف التأكد من عدم وجود أي حالات غير مسجلة، وعدم وجود أي ثغرات في الإجراءات الرقابية.

هذا، وما يزال هذا المرض يوجد بباكستان وأفغانستان، ولن تتمكن منظمة الصحة العالمية من الإعلان عن خلو العالم من شلل الأطفال حتى تقضي هاتان الدولتان على المرض فيهما.

طفل يأخذ حقنة اللقاح ضد شلل الأطفال في أوغندا عام 2019. وكالة الأنباء الفرنسية/صور غيتي

شركة نيجيرية ترسم خريطة الحمض النووي لأبناء القارة

أخبار هيئة الإذاعة البريطانية: BBC.CO.UK/NEWS

لا يتمتع أبناء إفريقيا السود بمثل ما يتمتع به غيرهم في مسألة التداوي بالأدوية الطبية؛ لأنهم لا يمثلون إلا نسبة 2% فقط من العينات الجينية المستخدمة في أبحاث التصنيع الدوائي؛ ولذلك تسعى شركة جديدة في علوم الجينوم بنيجيريا إلى تغيير هذا الوضع.

يقول الدكتور عباسي إني-أوبونج، المؤسس والمدير التنفيذي لشركة «-54جين» وهي شركة ناشئة في مجال التكنولوجيا الحيوية، إن جينات الأفارقة السود ومن لهم أصول من السود تفوق في تنوعها وتعددها جينات سائر سكان العالم أجمعين، مما يجعل من معلوماتهم الجينية "مصدراً هائلاً ينبغي الاستفادة منه."

وقد أنشأ إني-أوبونج معملاً للبحوث الجينية بمدينة لاغوس، وهي أكبر مدن نيجيريا، وقد تمكن فريقه من تحليل 40,000 عينة حمض نووي بنهاية عام 2019، ويطمح الفريق إلى تحليل 100,000عينة بنهاية عام 2020.

ويرى إني-أوبونج أن معرفة الدور الذي تلعبه الجينات في ظهور الأمراض سترشدنا إلى اكتشاف الدواء المناسب لعلاجها.

ويقول: "لم يضع العلماءُ الأفارقةَ في اعتبارهم حتى وهم يصنعون الدواء، ولم يُخضعوا الدواء للاختبارات السريرية على الأفارقة، ومن ثمّ صار لدينا دواء ضعيف الفعالية في مداواة الأفارقة، ويفتقر بذلك إلى معايير السلامة اللازمة."

ويضيف إني-أوبونج أن الأدوية الجديدة لا تصل إلى إفريقيا فور اكتشافها - بل يستغرق الأمر أحياناً من 15 إلى 20 عاماً؛ ويعتقد أن السبيل إلى معالجة هذا التأخر يكمن في زيادة علمنا بالجينوم الخاص بالأفارقة أنفسهم، مما يساهم في تشجيع البحث العلمي الشامل.

ويقول إني-أوبونج: "سيؤدي هذا إلى تحسين أساليب العلاج والتشخيص إلى أقصى درجة ممكنة، ولن يقتصر ذلك على مداواة الأفارقة وحدهم، بل العالم أجمع."

وجدير بالذكر أن قلة الدراسات الجينية على أعداد كبيرة من الناس من مختلف الأجناس سيؤثر على قدرتنا على التنبؤ بالمخاطر المتعلقة بالأمراض حول العالم.

البنك المركزي يعيد إصدار الدولار الزيمبابوي

أخبار هيئة الإذاعة البريطانية: BBC.CO.UK/NEWS

اصطف المواطنون في زيمبابوي أمام البنوك أملاً في الحصول على أول دولار زيمبابويْ يُصدر بالبلاد منذ عام 2009.

كان البنك المركزي الزيمبابوي قد ألغى تداول هذه العملة منذ 10 سنوات بسبب التضخم الشديد الذي أدى إلى ارتفاع الأسعار بشكل شبه يومي.

ويأمل البنك المركزي بأن تخفف العملة الجديدة من العجز النقدي الحاد بالبلاد بسبب تفاقم أزمتها الاقتصادية، وطمأن المواطنين من المخاوف التي تفيد بأن هذا التحرك من شأنه مفاقمة التضخم؛ إذ وصلت معدلات التضخم بزيمبابوي إلى 300% في آب/أغسطس 2019، لتسجل أعلى معدل بالعالم.

ويصر بنك الاحتياطي الزيمبابوي على أن العملة الجديدة من فئة اثنين وخمسة دولارات لن تؤدي إلى زيادة إجمالي المعروض النقدي بالبلاد؛ لأنه من المفترض أن تحل هذه العملة محل الأموال المتداولة إلكترونياً.

فقد اعتمد المواطنون بزيمبابوي منذ إلغاء التعامل بعملة الدولار عام 2009 على الدولار الأمريكي، والراند الجنوب إفريقي، وعدد من العملات الأجنبية الأخرى، والسندات الورقية، وعملة إلكترونية تسمى آر-تي-جي-اس دولار.

وقللت البنوك عدد الدولارات التي يُسمح لكل عميل بسحبها، وأصدرت الحكومة عام 2016 السندات الورقية والعملات المعدنية، التي كان من المفترض أن تعادل قيمة الدولار الأمريكي، بهدف التغلب على العجز الشديد في عملة الدولار؛ إلّا أن المواطنين لم يؤمنوا بأنها كانت تعادله في قيمته، وخسرت السندات الورقية أمام الدولار الأمريكي في السوق السوداء.

وقد أصدرت الحكومة في شباط/فبراير 2019 عملة آر-تي-جي-اس دولار، الذي وصفته بأنه عملة جديدة، ولكنه لم يتوفر إلا إلكترونياً؛ ثم أصدر البنك المركزي قراراً في نفس العام بحظر تداول الدولار الأمريكي والعملات الأجنبية الأخرى، بداعي حاجة البلاد إلى العودة إلى سياستها النقدية الطبيعية.

هذا، وتقول الحكومة إن العملة الجديدة بفئاتها المختلفة ستخفف من العجز النقدي الذي تسبب في عدم قدرة معظم المواطنين على سحب رواتبهم ومدخراتهم من البنوك.

العملة الجديدة بزيمبابوي، فئة 2 دولار

وكالة الأنباء الفرنسية/صور غيتي

مملكة أكسوم

أسرة إيه دي اف

تعد مملكة أكسوم أول الممالك صاحبة السبق في أشياء كثيرة في منطقة جنوب الصحراء الكبرى؛ إذ كانت أول مملكة صكّت عملة خاصة بها، واخترعت لغتها المكتوبة التي تُسمّى اللغة الجعزية والتي ما تزال تُستخدم في أثيوبيا حتى يومنا هذا، وكان ملكها أول من يعتنق المسيحية ويتخذها ديناً رسمياً لها، وهيمنت على التجارة في القرن الإفريقي وعبر البحر الأحمر على مدار قرون من الزمن.

بلغت مملكة أكسوم أوج قوتها وازدهارها بداية من القرن الثالث الميلادي حتى القرن السادس الميلادي، ولئن كانت تضرب بجذورها في القرن الأول قبل الميلاد؛ واستمرت حتى القرن الثامن الميلادي، وشغلت المنطقة التي تضم الآن كلاً من جيبوتي، وإريتريا، وإثيوبيا، والصومال، وجمهورية أرض الصومال.

ولعله كان مقدراً لمملكة أكسوم أن تزدهر وترقى في مراتب الأمم، لما تنعم به هذه المنطقة من وفرة الأراضي الصالحة للزراعة، والمراعي الخالية من الأمراض، ومواسم الأمطار المؤكدة، كما أن موقعها في القرن الإفريقي جعل منها مركزاً مثالياً للتجارة الإقليمية، وكانت تعتمد بصفة أساسية على تجارة الذهب والعاج، فضلاً عن قرون وحيد القرن، والملح، والأحجار الكريمة – ناهيك من تجارة الرقيق؛ في حين اعتمد التجار العرب على تجارة الأقمشة والمنسوجات، والسيوف، والنبيذ، وزيت الزيتون.

تمكنت مملكة أكسوم من جني ثروات طائلة بفضل اشتغالها بالتجارة، واستخدمتها في بناء جيش قوي، تحت إمرة ملك واحد، بدلاً من العدد الكبير من شيوخ القبائل بالمنطقة. وتمتعت هذه القبائل التي خضعت لمملكة أكسوم بقدر من الاستقلال، ولكن كان عليها أن تدفع الجزية التي كانت عادة عبارة عن قطعان من الماشية.

وكان ملك أكسوم يلقب نفسه بلقب "ملك الملوك"؛ ويرى بعض المؤرخين أن هذا اللقب إنما يدل على أنه قد سمح لشيوخ القبائل بأن ينزلوا أنفسهم منزلة "الملوك التُبّع"، وأن يستمروا في فرض سلطانهم على أبناء قبائلهم.

وقد استخدمت إحدى المناطق التابعة لمملكة أكسوم لغة مكتوبة تُسمّى اللغة السبئية، وهي إحدى اللغات السامية التي كانت مستخدمة بمنطقة الشرق الأوسط، واستخدمت أجزاء أخرى منها اللغة الإغريقية القديمة. وقد اخترعت أكسوم لغتها المكتوبة، وهي اللغة الجعزية، وقد اكتشف العلماء النماذج الأولى منها على ألواح صخرية نحو القرن الثاني الميلادي، وتوجد بهذه اللغة حروف للتعبير عن أصوات اللغة من الصوامت والصوائت، وتُقرأ كاللغات الغربية من اليسار إلى اليمين.

وأصبحت أكسوم أول مملكة بإفريقيا جنوب الصحراء تنشئ داراً لصك العملة، وقد جاءت هذه الخطوة نتيجة احتكاكها بالكثير من الثقافات المتقدمة آنذاك، باعتبارها مركزاً تجارياً. وأصدرت أكسوم أول عملة من الذهب والفضة في القرن الثالث الميلادي، وكان عليها نقوش إغريقية ورموز سبئية، وصكّتها وفقاً للأوزان القياسية الرومانية لصك العملة، بحيث يتيسر التجارة بها مع الشعوب الأخرى، وأصدرت آلاف العملات التي كان معظمها من البرونز.

يستند ما يعرفه المؤرخون عن مملكة أكسوم إلى متفرقات مما ورد في المخطوطات وكتب التاريخ التي تتضمن روايات متعارضة. إلّا أن نقود هذه الإمبراطورية تعد واحدة من المصادر التي تمكننا من تعقب تاريخها، إذ يظهر عليها صور الملوك الذين تعاقبوا على حكمها على مدار ما يربو عن ثلاثة قرون – ومجموعهم 20 ملكاً. وعادة ما يوجد كوزان من الذرة بجوار صورة الملك، ثم أضاف الملك عيزانا الأول صليباً مسيحياً، وتحمل النقود اسم الملك وشعار تحفيزي مثل "السلام للشعب."

كان لمملكة أكسوم إذاً عملتها الخاصة بها، وكانت تعادل العملات الخاصة بالإمبراطوريات التي سبقتها في التاريخ والحضارة؛ فأعلنت أكسوم بذلك أنها لا تقل عن سائر الحضارات الموجودة في عصرها، وكانت توصف في ذلك الوقت بأنها واحدة من أعظم الحضارات الأربع بالعالم.

أخذت مملكة أكسوم في التدهور والاضمحلال في أواخر القرن السادس الميلادي، ويرجع ذلك إلى أسباب كثيرة، منها أن الأيام أثبتت أن الملوك أخطأوا في السماح لشيوخ القبائل بفرض سيطرتهم عليها؛ لأن هذا أغراهم بالتمرد والخروج عن سلطانهم. وتدهورت حالة الأرض الغنية بالخير بسبب كثرة الزراعة، كما أنهم لم يتمكنوا من منافسة العرب المسلمين – في عهد الخلفاء الراشدين – في التجارة في البحر الأحمر وخليج عدن.

وذهبت مملكة أكسوم في طي التاريخ، وحملت الإمبراطورية الإثيوبية ما تبقى من إرثها عندما قامت في القرن 13 الميلادي.

جمل يحمل على ظهره حطباً، ويمر بمسلات تعود إلى عصر مملكة أكسوم، شمالي العاصمة الأثيوبية أديس أبابا.

آسوشيتد برس

مفاتيح الحل

1. يوجد بهذه المنطقة 18 بحيرة مختلفة الأحجام والأعماق والألوان.
2. توجد هذه البحيرات الدائمة بالصحراء، وتتكون من المياه الجوفية وشبكة مائية لا يفهمها العلماء.
3. تختلف ألوان المياه بالبحيرات، فمنها الزرقاء، والخضراء، والضاربة إلى الحُمرة، مما يعكس تكوينها الكيميائي.
4. يزين نحو ثلث سطحها طبقات عائمة من النباتات الخضراء التي يختلف لونها عن لون الماء.

شاركوا بما لديكم من معلومات

تريد أن تنشر مقالاً؟

إن منبر الدفاع الأفريقي، أو أيه دي إف، مجلة عسكرية مهنية تعمل كمنبر للعسكريين ورجال الأمن المتخصصين في أفريقيا.

والمجلة ربع سنوية تنشرها القيادة الأمريكية لقارة أفريقيا وتتناول موضوعات مثل: استراتيجيات مكافحة الإرهاب، وعمليات الأمن والدفاع، والجرائم عبر الدول وقضايا تؤثر على السلام، والاستقرار، والحكم الرشيد والرخاء.

ويسمح المنتدى بإجراء مناقشات وتبادل للأفكار على نحو عميق. ونريد أن نسمع من الناس في الدول الأفريقية الشريكة الذين يفهمون المصالح والتحديات الملحة التي تواجه القارة. قدّم مقالتك لنشرها في مجلة أيه دي إف واجعل صوتك مسموعاً.

الإرشادات الخاصة بالمؤلفين لتقديم مقالاتهم إلى مجلة منبر الدفاع الأفريقي

شروط النشر

- يفضل أن تكون المقالات في حدود 1500 كلمة تقريبا.
- يمكن أن يُعدّل المقال من حيث الأسلوب والمساحة، ولكن مجلة أيه دي إف سوف تتعاون مع المؤلف بشأن التعديلات النهائية.
- أرفق سيرة ذاتية قصيرة عن نفسك ومعلومات بشأن كيفية الاتصال بك.
- إذا أمكن، أرفق صورة فوتوغرافية عالية الدقة لنفسك وأي صور تتعلق بمقالتك مع شرح لها وتوفير معلومات عن مصدر تلك الصور.

الحقوق يحتفظ المؤلفون بجميع الحقوق لمؤلفاتهم الأصلية. ولكننا نحتفظ بالحق في تحرير المقالات حتى تتوافق مع معايير وفضاء الأسوشيتد برس. إن تقديم المقالات لا يضمن النشر. إنك توافق على هذه الشروط من خلال المساهمة في مجلة أيه دي إف.

تقديم المقالات أرسل كل أفكار المقالة، ومحتواها وأي تساؤلات إلى أسرة تحرير أيه دي إف على الموقع ADF.EDITOR@ADF-Magazine.com.
أو بالبريد العادي إلى العنوان التالي:

Headquarters, U.S. Africa Command
ATTN: J3/Africa Defense Forum Staff
Unit 29951
APO AE 09751 USA

Headquarters, U.S. Africa Command
ATTN: J3/Africa Defense Forum Staff
Kelley Kaserne
Geb 3315, Zimmer 53
Plieninger Strasse 289
70567 Stuttgart, Germany

adf
AFRICA DEFENSE FORUM

الأخبار من المصدر إليك!

سنوافيك بنفس الأخبار الأمنية الدقيقة والموثوق فيها حول الموضوعات المهمة التي اقترحتها أنتوالمتخصصون الأمنيون الآخرونعلى هاتفك مباشرة. أرسل كلمة "أخبار" إلى+4917610407820 وأخبرنا باللغة التي تفضلها (الإنجليزية أو الفرنسية أو العربية أو البرتغالية)، وسنوافيك بالأخبار [الأسبوعية \ اليومية] حول آخر الاتجاهات والموضوعات الأمنية من مختلف أرجاء إفريقيا.

داوم على التواصل

إذا أردت التواصل معنا على وسائل الإعلام الاجتماعي، فتابع مجلة منبر الدفاع الإفريقي (إيه دي اف) على الفيسبوك وتويتر وإنستجرام، أو يمكنك الانضمام إلى قائمة البريد الإلكتروني الخاصة بنا عن طريق التسجيل بموقعنا الإلكتروني، **ADF-Magazine.com**، أو أرسل رسالة بالبريد الإلكتروني إلى: **News@ADF-Magazine.com**.